

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مديرية التكوين في الدكتوراه والبحث العلمي والتطور التكنولوجي والابتكار والترقية المقاولاتية

إشكالية بناء أمن مشترك في المتوسط في ظل التحولات الجيوستراتيجية الراهنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه ل م د" في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

الأستاذ المشرف:

د. حكيم غريب

إعداد الطالبة :

إيمان تمرابط

أعضاء لجنة المناقشة

د. طارق تاحي.....رئيسا

د. حكيم غريب.....مقررا

د. لطفي خياري.....عضوا

د. محمد السعيد مكي.....عضوا

د. مرسي مشري.....عضوا

د. زهرة تيغزة.....عضوا

السنة الجامعية 2019 – 2020

الإهداء:

أهدي مجهود خمس سنوات من الدراسة والبحث إلي أختي الصغرى

"شذى أريج الجنة"

وإلى جميع أطفال دول حوض المتوسط ... على أن يكون لهم مستقبل

من السلام، الأمن والازدهار...

إيمان

الشكر والعرفان:

كل عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور:

"حكيم غريب"...

الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم مناقشة هذا العمل

المتواضع...

جزيل العرفان إلى أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بعد سبع سنوات

من التكوين (الماستر والدكتوراه) لهم كل التوفيق والنجاح...

ولا أنس في هذا المقام شكر الأصدقاء، رفقاء الدراسة وزملاء العمل... كل باسمه

ومقامه ... شكرا على التشجيع... شكرا على الكلمة الطيبة... شكرا على الابتسامة

الصادقة...

خطة البحث:

الفصل الأول: المقاربة الأمنية الأوروبية للأمن في المتوسط - التصور والآداء.

المبحث الأول: المتوسط- مجال حيوي للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: المتوسط - مصدر للتهديد.

المبحث الثالث: المتوسط- منطقة حازمة للتهديدات الأمنية فوق القومية.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط.

المبحث الأول: ثلاثية تحالف الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على مسار الشراكة الأوروبيةمتوسطة.

المبحث الثالث: موجة "الثورات" العربية وتداعياتها على منظومة الأمن الأوروبي.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية - دراسة مقارنة.

المبحث الأول: مسارات بمبادرة أوروبية في مواجهة تحديات أمنية مصدرها دول الجنوب.

المبحث الثاني: مسارات بأهداف اقتصادية طموحة في إطار تحقيق ثنائية "الأمن والتنمية".

المبحث الثالث: نتائج "محدودة" لا ترتق إلى مستوى الأهداف المسطرة.

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	مؤشرات الحكامة في بعض الدول العربية خلال سنوات (2000 - 2010 - 2013)	71
الشكل رقم 02	نموذج مسار تواصل الجريمة الإرهابية	85
الشكل رقم 03	نشاط التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة	87
الشكل رقم 04	نسبة الدين العام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (2007 - 2011)	117
الشكل رقم 05	نسبة الناتج الداخلي الخام والبطالة (2012 - 2015)	118
الشكل رقم 06	نسب مساهمات دول لجنة المساعدة الإنمائية (2000 - 2010)	121
الشكل رقم 07	متوسط نمو الناتج الداخلي الخام في كل من دول "منطقة اليورو" وإفريقيا	123
الشكل رقم 08	نسبة صادرات الدول الإفريقية تجاه دول "منطقة اليورو" التي تتجاوز 50%	124
الشكل رقم 09	الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الضفة الجنوبية للمتوسط خلال فترة (2003 - 2011)	126
الشكل رقم 10	نسب البطالة في دول شمال إفريقيا لسنوات (2010 - 2015)	141
الشكل رقم 11	نسب واردات الاتحاد الأوروبي من النفط من مختلف دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	145
الشكل رقم 12	تطور عدد مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط	211

قائمة الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
الخريطة رقم 01	خريطة جغرافية لدول حوض المتوسط	22
الخريطة رقم 02	مراحل البناء الأوروبي	25
الخريطة رقم 03	الحدود الجغرافية لدولة الخلافة الإسلامية لتنظيم "داعش"	46
الخريطة رقم 04	المسارات الجغرافية العالمية لنشاط الجريمة المنظمة	49
الخريطة رقم 05	تدفقات تجارة الهروين من أفغانستان إلى أوروبا - متوسط سنوات 2002-2008	51
الخريطة رقم 06	تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا سنة 2008	52
الخريطة رقم 07	تدفقات تهريب الكوكايين من غرب إفريقيا إلى أوروبا سنة 2008	54
الخريطة رقم 08	تصنيف الدول الهشة سنة 2017	69
الخريطة رقم 09	مواطن انتشار الجماعات الإرهابية الجهادية في منطقة شمال إفريقيا	98
الخريطة رقم 10	المسارات البحرية لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا	107
الخريطة رقم 11	دول منطقة اليورو منذ 1999 - 2015	111
الخريطة رقم 12	الهجمات الإرهابية والاعتقالات في الاتحاد الأوروبي سنة 2015	144
الخريطة رقم 13	تدفقات اللاجئين نحو أوروبا	147
الخريطة رقم 14	الدول المشاركة في مسار برشلونة سنة 1995	157
الخريطة رقم 15	الدول المشاركة في السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004	161
الخريطة رقم 16	الدول المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007	167

ملخص

تعالج الدراسة إشكالية بناء منظومة أمنية إقليمية بمفهوم "الأمن المشترك" تجمع دول ضفتي المتوسط كحاجة أمنية وضرورة إستراتيجية في ظل التحولات الجيوإستراتيجية التي أفرزتها العولمة بمختلف أبعادها ومستوياتها، الأمر الذي جعل من هذه الدول تُكثف سبل التعاون الإقليمي في مواجهة الديناميكية الجيوسياسية للتهديدات الأمنية فوق القومية وتأثيرها على منظومة أمنها الوطني، من خلال المبادرة الأوروبية بسياسات ومسارات أمنية والتي يعتبر إعلان برشلونة سنة 1994، البداية الرسمية والفعالية لها حيث تتضمن أهداف طموحة لتنمية دول الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها مجالا حيويا لها، مصدرا للتهديدات الأمنية فوق القومية ومنطقة حازمة تمنع انتقال هذه التهديدات إلى الحدود الجغرافية لإقليم الاتحاد الأوروبي.

وبعد تطبيق المنهج المقارن على كل من إعلان برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط؛ من حيث: الأطراف المبادرة، القضايا المستهدفة والنتائج المحققة، توصلت الدراسة إلى أن مسارات بناء الأمن في المتوسط هي لا تعدو أن تكون سياسات خارجية أوروبية وترتيبات أمنية في مواجهة تحديات مصدرها دول الجنوب، اختلفت في صيغها بين التعاون، الشراكة، الجوار والاتحاد، وأن فرص بناء نظام أمني أوروبومتوسطي تتوحد فيه الأهداف وتتفاعل فيه الدول المشكلة له بشكل متوازن تجاه التحديات الأمنية المشتركة هي "ضعيفة نسبيا" على المدى المتوسط في ظل متغيرات الوضع الراهن الذي تحدده معطيات جيوسياسية تتمثل في انكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط أمام الديناميكية المتنامية للتهديدات الأمنية فوق القومية، النزعة القيادية الأوروبية لمسارات بناء الأمن في المتوسط في ظل هشاشة الدولة في جنوب المتوسط وغياب مبادرات التكتل الأفقي فيما بينها.

الكلمات المفتاحية: الأمن المشترك، المسار، المتوسط، العولمة، الجيوإستراتيجية.

Résume :

Cette étude traite la problématique de construire un système de sécurité régionale sur le concept de la « sécurité commune » ; un système qui regroupe les pays des deux rives de la méditerranée, comme un besoin sécuritaire et une nécessité stratégique au sein des effets géostratégiques de la mondialisation. C'est pour cela, ces pays essayent de renforcer les politiques de coopération régionale face à la dynamique géopolitique des menaces asymétriques et ses impacts sur leur système de sécurité nationale, à travers l'initiative européenne par des processus de sécurité depuis la déclaration de Barcelone en 1994, avec des objectifs ambitieux qui visent à développer les pays de la rive sud de la méditerranée, considérer comme une « zone vitale », une « source » de menaces transnationales ainsi qu'une « Buffer zone » de ces menaces à l'Union européenne.

Après l'étude comparative de la Déclaration de Barcelone, la politique européenne de voisinage et l'Union pour la Méditerranée en termes des parties prenantes, les objectifs fixés et les résultats obtenus, on conclut que les processus de sécurité en Méditerranée sont que des politiques européennes étrangères et des plans de sécurité face aux défis du Sud, sous une multitude de formes : de la coopération, partenariat, voisinage à l'Union. Ainsi que, les opportunités de construire un système de sécurité commune dans la région euro-méditerranéenne est « relativement faible » à moyen terme, en tenant compte les transformations géostratégiques actuelles.

Mots-clés : Sécurité Commune, la Méditerranée, Processus, Mondialisation, Géostratégie.

Abstract:

The study tackles the problem of building a regional security system with the concept of "common security" which brings together the countries of the Mediterranean as a security need and a strategic necessity in light of the geostrategic transformations created by the globalization in all its dimensions and levels. These countries have intensified regional cooperation in confronting the geopolitical dynamics of security threats and their impact on their national security system, through the European initiative with security policies and dialogues ; which Barcelona Declaration of 1994 is considered its official and actual start, that includes ambitious goals for the development of the southern Mediterranean countries considered as a "Vital Area", a "security transnational threats source" and, a "Buffer Zone" to prevent the transmission of these threats to the European Union.

After comparing both of the Barcelona Declaration, the European Neighborhood Policy and the Union for the Mediterranean in terms of the initiators, the targeted issues and the results achieved, the study concluded that security building tracks in the Mediterranean are European foreign policies and security arrangements facing the challenges of the South. However, it includes many forms: Cooperation, Partnership, Neighborhood and Union. The chances of building a Euro-Mediterranean security system in which the objectives are united and the countries collectively formed to respond to common security challenges are relatively "weak" in the medium term under the current situation variables defined by geopolitical data, which is represented in: the exposure of the security environment in the south of the Mediterranean, the tendency of European leadership in security building tracks in the Mediterranean and the subordination of the south to the north economically.

Key words: Common Security, Mediterranean, Process, Globalization, Geostrategic.

مقدمۃ:

مقدمة

حوض المتوسط مغلق جغرافيا ومنفتح استراتيجيا نحو تدفقات العالم من خلال ثلاث مضائق جغرافية: مضيق جبل طارق نحو المحيط الأطلسي، قناة السويس نحو البحر الأحمر ومضيق البوسفور والدردنيل نحو البحر الأسود، يتوسط ثلاث قارات: إفريقيا، أوروبا وآسيا، ويعتبر ممرا دوليا للتبادلات التجارية وحركة البترول والغاز، بالإضافة إلى الثراء الحضاري والثقافي والديني واللغوي للمجتمعات التي تنتمي إليه.

يتشكل حوض المتوسط من صفتين؛ الشمالية المتقدمة اقتصاديا وتجاريا والجنوبية الأقل نموا اقتصاديا ولكن المهمة استراتيجيا، حيث تعتبر مجالا حيويا للدول الأوروبية بحكم العلاقات التاريخية والتقارب الجغرافي للسيطرة على مواردها والتحكم في مساراتها الأمنية ويظهر ذلك في العديد من المبادرات الأوروبية للأمن في المتوسط؛ بدأ من مسار برشلونة إلى السياسة الأوروبية للجوار، الاتحاد من أجل المتوسط، مجموعة 5+5... كلها تقوم على أساس تكريس مبدأ التعاون في مواجهة التهديدات الأمنية فوق القومية باعتبارها دول تنتمي إلى فضاء جغرافي واحد وتتقاسم قيم مشتركة.

إلا أنه، نظرا لاختلال توازن القوى بين دول صفتي المتوسط واختلاف تصورها حول مفهوم الأمن في حد ذاته وهدفها الاستراتيجي، جعلت العلاقات الأورومتوسطية بمختلف أبعادها غير متوازنة بين طرفين (رابح - خاسر)؛ حيث تنظر دول الضفة الجنوبية للمتوسط في هذه المسارات والحوارات الأمنية فرصة لتحقيق التنمية والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي (تصور اقتصادي)، وفي مقابل ذلك، تراها دول شمال المتوسط إجراءات لتحقيق الأمن في دول تعتبرها مصدرا للتهديدات الأمنية اللاتماثلية في مقدماتها: تدفقات الهجرة غير الشرعية، المجموعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية... (تصور أمني)، نظرا للظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها جعلتها بيئة خصبة لنشاط هذه الفواعل، وبحكم التقارب الجغرافي وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ظل العولمة أصبحت تهديدات فوق قومية يتعدى تأثيرها الحدود الجغرافية لدولها.

مقدمة

وعلى هذا الأساس يمثل بناء أمن مشترك في المتوسط من بين الرهانات التي تواجهها دول المنطقة وخاصة في ظل التحولات الجيواستراتيجية التي أفرزتها العولمة بمختلف أبعادها، وفرصة استراتيجية لتوحيد جهود دول الضفتين باعتبارها تعاني من نفس التحديات وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة على غرار: عالمية الأخطار وتداخل نشاط التهديدات الأمنية فوق القومية، الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على الوحدة الأوروبية والوضع الاقتصادي لدول "منطقة اليورو" في كل من: اليونان، إسبانيا وإيطاليا... وكذلك على مسار الشراكة الأوروبية ومتوسطة واقتصاديات دول جنوب المتوسط، إضافة إلى الوضع الأمني المتأزم في دول الضفة الجنوبية في إطار ما تعرفه المنطقة العربية من "ثورات" أثرت على تماسك المجتمع ومسار بناء الدولة في حد ذاته وبالتالي خلق بيئة أمنية متوسطة غير مستقرة.

ووفق هذا الطرح، تستند الدراسة على مبادئ مقاربة "مركب الأمن الإقليمي"؛ حيث أن الإطار الإقليمي للأمن يتضمن وجود مجموعة من المشاكل الأمنية تتركز في منطقة جغرافية معينة، ليتأسس المركب على مفهوم الترابط بين المخاوف الأمنية **Interrelatedness of Security Concerns** بمعنى أن الأمن الوطني للدولة مرتبط بأمن الدول الأخرى التي تتواجد في نفس المنطقة، وذلك على اعتبار أن حوض المتوسط هو فضاء جيوسياسي تخضع حدوده لمعايير المراقبة المشتركة بين ضفتين؛ تتقاسمان تأثير ديناميكية التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وهو مجالاً لتضارب المصالح وتنافس القوى الكبرى؛ من خلال إدارة النزاعات في المنطقة العربية على غرار: القضية الفلسطينية، ليبيا وسوريا..

وبالتالي، كل هذه المتغيرات تجعل من بناء منظومة أمن مشترك في المتوسط "حاجة أمنية" للدول المتوسطية في ظل انكشاف المنطقة أمام التهديدات الأمنية اللاتماثلية، من أجل توحيد جهودها وخاصة أن هذه التحديات تؤثر على أمن الضفتين بمفهومه الموسع والمعمق، وأنه إذا كانت معادلة (رابح - خاسر) تحققت نظراً لضعف الضفة الجنوبية، ففي ظل هذه الأوضاع أصبحت دول الضفة الشمالية تعرف هي الأخرى وضعاً مالياً

مقدمة

وأمنيا غير مستقر، ومنه لابد من رسم مسار جديد لعلاقات أورو متوسطية خاصة أن أوروبا لم تعد في موقع القوة اقتصاديا وأمنيا ولا الفاعل الوحيد في المنطقة أمام الدور المتنامي للصين اقتصاديا وتجاريا والذي تعكسه معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية أمنيا واستراتيجيا من خلال نشاط حلف شمال الأطلسي وتأسيسه للحوار الأطلسي المتوسطي سنة 1994.

1. إشكالية البحث:

بقدر ما يمثل حوض المتوسط منطقة جيوسياسية لمصالح الدول الكبرى، بقدر ما يشكل منطقة جيوأمنية تنشط فيها التهديدات الأمنية اللاتماثلية بمختلف أشكالها ومستوياتها: تدفقات الهجرة غير الشرعية، حركية الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، عمليات القرصنة البحرية، الجريمة الإلكترونية... بالإضافة إلى أنه يجمع بين دول تعرف حاليا أوضاع أمنية وسياسية، مالية واقتصادية مضطربة، وهذا ما يدفعنا إلى طرح السؤال المركزي التالي:

هل يمكن بناء منظومة أمن مشترك بين ضفتي المتوسط في ظل التحولات الجيو استراتجية الراهنة؟

2. التساؤلات الفرعية:

- ✓ كيف هو التصور الأوروبي للأمن في المتوسط؟ وما هو موقع دول الضفة الجنوبية فيه؟
- ✓ ما هي التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط في ظل تداعيات العولمة؟
- ✓ ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين مسارات بناء الأمن في المتوسط (إعلان برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار، الاتحاد من أجل المتوسط)؟
- ✓ ما هي فرص الارتقاء بالعلاقات الأورو متوسطية إلى مستوى متوازن؛ بين النزعة القيادية الأوروبية، غياب إرادة سياسية مغربية وعربية وديناميكية التهديدات الأمنية فوق القومية؟

3. مبررات البحث وأهميته:

من الناحية العلمية، يتناول الموضوع أهم مفاهيم الدراسات الاستراتيجية والأمنية وهو الأمن المشترك، في منطقة استراتيجية تتفاوت فيها الدول من حيث مستويات القوة وتتعدد فيها الفواعل اللادولالية والتي تشكل تهديدا على أمن المنطقة، ومنه تهدف الدراسة إلى البحث عن كيفية الاستفادة من قدرات كل الدول المتوسطة وتوظيفها لمواجهة الوضع الأمني، السياسي والاقتصادي المضطرب الذي أفرزته التحولات الجيوإستراتيجية الراهنة في المنطقة في سبيل بناء منظومة أمن مشترك تتعدى الإطار التعاوني غير المتكافئ الذي أسست له المبادرات الأوروبية.

وفي مقابل ذلك تكمن الأهمية العملية للدراسة في أن الجزائر دولة متوسطة وطرف محوري في بناءات الأمن في المتوسط، وبالتالي من أهدافها الاستراتيجية محاولة الارتقاء بالعلاقات الأوروبية ومتوسطة نحو مسار جديد تتساوى فيه الفرص والتحديات والرؤى الإستراتيجية للدول المشكلة له، من خلال مبادراتها بصفة جماعية - تشاركية، في إطار توفر إرادة سياسية حقيقية في بناء منظومة أمنية مشتركة متعددة الأبعاد والمستويات، فاعلة في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة في المنطقة.

4. حدود البحث:

بما أن موضوع البحث بعنوان "إشكالية بناء الأمن المشترك في المتوسط في ظل التحولات الجيوإستراتيجية الراهنة" فستكون الحدود المكانية للدراسة دول حوض المتوسط، أما الحدود الزمنية فهي تشمل الفترة الزمنية الممتدة ما بين: 1995 إلى 2020 والتي تعبر عن بداية مسار الشراكة الأوروبية ومتوسطة بشكل رسمي من خلال التوقيع على إعلان برشلونة 1995، إلى سنة 2020 لمحاولة تقدير مستقبل هذه العلاقات.

5. الدراسات السابقة:

يمثل موضوع الدراسة محور اهتمام الباحثين في ميدان الدراسات الاستراتيجية، ولذلك توجد العديد من الكتابات حول الأمن في المتوسط والتي تمثل المرجع الأساسي للدراسة من جهة وتعبّر عن النتائج المتوصل إليها لتكون نقطة بداية للدراسة من جهة أخرى:

- كتاب بعنوان : *أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 – 2008)*،

لبشارة خضر، الصادر سنة 2010؛ يرى فيه الكاتب ضرورة مراجعة مسألة الشراكة بعمق : الرؤية والمنهج والآليات، وأن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يكون قاطرة حوض المتوسط بمجرد إطلاقه سياسة جديدة، تتقاطع الدراسة مع الكاتب في مناقشته فعالية السياسات الأورو-متوسطية للأمن مع تقديم دراسة معمقة لمسار برشلونة ولكن يجب النظر في كيفية تفعيلها وتجاوز أسباب فشلها في وضع أمني واقتصادي يتطلب برامج مرحلية وهدف استراتيجي بعيد المدى يتوافق وأهداف ومصالح الدول المتوسطية.

- كتاب بعنوان: *التعاون والتنافس في المتوسط*، لكريم مصلوح، طبعته الأولى الصادرة سنة 2013؛

الذي يطرح فيه الكاتب الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط وجدلية التعاون والتنافس بين الدول المشكلة له في ظل تنامي وتعدد مصادر التهديدات الأمنية، وعليه، تسعى الدراسة إلى تعزيز الجانب التعاوني في المنطقة من خلال استغلال وترقية فرص البناء الإقليمي والمشارك لتجاوز وضع أمني واجتماعي يهدد أمن الصفتين.

- كتاب بعنوان: *influence des "printemps arabes" dans un contexte de crise économique*

,mondiale sur les relations entre les pays du nord et du sud du pourtour méditerranéen

2012-2013 ؛ حيث يقدم فيه الكاتب تصور للوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي في المتوسط

مقدمة

الذي أفرزته الأزمة المالية وثورات "الربيع العربي" وانعكساتهما على مسار العلاقات الأورومتوسطية، وهما المتغيرين المهمين في الدراسة، إضافة إلى إدراج متغير ثالث وهو حركية المنظمات الإجرامية والمجموعات الإرهابية وكيفية التفاعل بينهما ليتحقق التحالف بسبب تقاطع المصالح.

- كتاب جماعي بعنوان: *Méditerranée la paix pour la Méditerranée* الصادر سنة 2013؛ والذي يتضمن مجموعة مقالات لعدد من الباحثين تؤكد في مجملها على أن الهدف الأساسي من معالجة الموضوع هو الرغبة في ترسيخ السلم في المتوسط وتجسيد العمل الجماعي، التعاوني والمشارك بين دول المنطقة في مواجهة التهديدات الأمنية بمستوياتها المختلفة؛ وعلى هذا الأساس يعتبر مرجعا مهما للدراسة لأنه يركز على البعد التعاوني السلمي للعلاقات الأورومتوسطية مع أنه يجب مراعاة الجانب التنافسي الذي يمثله تعدد الفواعل والقوى في منطقة المتوسط نتيجة لتعدد المصالح الوطنية والرهانات الجيوسياسية وكيف ستؤثر على إنتاج منظومة أمنية مشتركة تخدم الحد الأدنى لمصالح الأطراف المشكلة لها.

بالإضافة إلى العديد من الكتب والمقالات، التقارير والدراسات الصادرة عن مراكز البحث والجامعات الوطنية والأجنبية تتناول الموضوع من جوانبه المختلفة وتعتبر مرجعا هاما للبحث، والتي سوف تظهر في مختلف فصول الأطروحة.

6. منهج البحث:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويعتبر المنهج الجوهري للدراسة لوصف الواقع الأمني، الاقتصادي والسياسي بمنطقة المتوسط، مختلف مسارات بناء الأمن ومن ثم تحليل الأسباب التي تحول دون التوصل إلى بناء منظومة أمنية مشتركة بين صفتي المتوسط بالرغم من تعدد المبادرات والسياسات.

مقدمة

- **المنهج المقارن :** يعرف المنهج المقارن بأنه تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينهما وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل، سيتم إعماله في الدراسة للمقارنة بين مختلف المبادرات الأوروبية لبناء الأمن في المتوسط (مسار برشلونة، الأمن من أجل المتوسط، سياسة الجوار الأوروبية) لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بينها بناء على ثلاث متغيرات للمقارنة: الأطراف المشاركة والمبادرة، القضايا المستهدفة والنتائج المحققة، وذلك بهدف تفسير وفهم فيما إذا كانت تعددية المسارات تعكس فعاليتها أم أنها لا تعدو أن تكون سياسات وترتيبات أمنية أوروبية في مواجهة تهديدات أمنية مصدرها دول الضفة الجنوبية للمتوسط.
- **تقنية تحليل المضمون:** تعرف بأنها أسلوب غير مباشر لملاحظة أو تتبع ظاهرة معينة باستخدام الاستدلال الاستنباطي للمعاني أو الأفكار بأسلوب موضوعي ومنهجي، وهي من تقنيات البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لمضمون الاتصال، تم توظيفها في الدراسة لتحليل محتوى الأهداف الاستراتيجية لاتفاقيات الشراكة متعددة الأطراف بين الدول المشكلة لحوض المتوسط بدأ بمسار برشلونة 1994، السياسة الأوروبية للجوار 2004 والاتحاد من أجل المتوسط 2007.

7. الإطار المفاهيمي:

يتداخل مفهوم الأمن المشترك مع بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة، وخاصة منها الأمن الجماعي والأمن التعاوني ولهذا سيتم تحديد مفهوم كل منها وعلاقتها بمفهوم الأمن المشترك والهدف من الدراسة:

- الأمن المشترك Common Security:

وهو المفهوم الجوهرى للدراسة، يتضمن فكرة أساسية مفادها أن الأمن لا يحتاج إلى أن يكون قيمة تتنافس عليها الدول وإنما كيف يمكن للوحدات أو للدول أن تتمتع بالأمن وفي نفس الوقت، أول من روجله رئيس الاتحاد السوفييتي سابقا "ميخائيل غورباتشوف Mikhaïl Gorbatchev" إبان الحرب الباردة، عندما كان السباق نحو التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا في أوجه، وذلك لدعم عملية تقليص جذري متبادل للأسلحة لتفادي خطر حدوث حرب نووية، من مظاهره تكثيف تدابير بناء الثقة والأمن، تبني سياسة دفاعية غير هجومية، إجراءات ضبط التسلح...¹

وعليه فإن الأمن المشترك يتجاوز المفهوم التقليدي للأمن الذي يقوم على مبادئ خمسة تتحدد فيما يلي: **UCNMS (Unilateral, Competitive, National, Military, Security)**؛ الذي تمارسه الدولة القومية بشكل منفرد يندرج ضمن أعمال السيادة الوطنية **Unilateral**، وفق منطق تنافسي **Competitive**، يستهدف تحقيق المصلحة القومية والأمن الوطني للدولة بالدرجة الأولى **National**، في مواجهة التهديدات العسكرية باستعمال القوة الصلبة أساسا **Military**، تسعى من خلاله الدولة الوطنية إلى البقاء في النظام الدولي، وهو المفهوم الذي تتبناه المقاربة الواقعية في تفسير مفهوم الأمن.²

وبالتالي فقد ظهر مصطلح الأمن المشترك لأول مرة في تقرير "لجنة بالم PALME COMISSION" سنة

1980، بعنوان: "الأمن المشترك : خطة من أجل البقاء *Common Security : a blueprint for survival*"؛

على أساس أن هشاشة الأمن في النظام الدولي سببها نزعة الدول الكبرى إلى التسابق نحو التسلح النووي، مما

¹مارتن غيفيش وتيري أوكلاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* (دبي: مركز الخليج للأبحاث)، ص.85.

²Hanna newcombe , "what is Common Security ? a conceptual comparison", **Canadian Peace Research and Education Association**, May 4-6, 1986.

مقدمة

أدى إلى تخوف المجتمع الدولي من خطر نشوب حرب نووية تهدد الأمن الدولي، فظهرت الحاجة إلى تحقيق الأمن المشترك الذي تسعى من خلاله الدول إلى تبني إجراءات ضبط ونزع السلاح لتفادي احتمالات اندلاع الحروب والتي هي مسؤولية مشتركة، وقد حددت اللجنة في تقريرها مفهوم الأمن المشترك من خلال ستة مبادئ وهي:¹

- كل الدول لها الحق المشروع في تحقيق أمنها.
 - القوة العسكرية ليست الأداة المشروعة لحل الخلافات والأزمات بين الدول.
 - ضرورة إظهار الرغبة السياسية في تراجع برامج التسلح من خلال أهداف السياسات الوطنية للدول.
 - لا يمكن تحقيق الأمن المشترك مع إعطاء الأولوية للجانب العسكري.
 - ضرورة الربط بين مفاوضات تقييد التسلح والأحداث السياسية.
- وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تجسيد مفهوم الأمن المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي بعيدا عن الأمن بمفهومه التقليدي الصلب، في إطار بناء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والتي أسست لها معاهدة ماستريخت 1992، كأداة للتعبير عن الهوية الأوروبية في الساحة الدولية، حيث منحت مهمة اتخاذ قرار السياسة المشتركة للمجلس الأوروبي، وقد حددت المعاهدة الأهداف الخمس للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في:²

- الاحتفاظ بالقيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد.

¹ “Security common, cooperative and comprehensive Asia pacific security concepts in the post- cold war era”, in : **The Pacific Review**, 1994 , en ligne sur : <http://www.amitavacharya.com/sites/default/files/Common,%20Comprehensive%20and%20Cooperative%20Security.pdf>, consulté le: 12/12/2018, à: (22:47).

²Jaune pierre Maury, “ *une politique étrangère et de sécurité commune pour l’Europe* “, 15 janvier 2003.

مقدمة

- تكثيف أمن الاتحاد الأوروبي والدول المشكلة له.
 - المشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين بما يتوافق وميثاق الأمم المتحدة.
 - تعزيز مبدأ التعاون الدولي.
 - تنمية وتكريس الديمقراطية ودولة القانون وكذا حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تعتبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي تمهيدا لبناء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، تأسست بمقتضى معاهدة لشبونة سنة 1999، تعنى بالقيام بالعمليات العسكرية داخل دول الإتحاد أو خارجه حيث كان لها العديد من المهام العسكرية والمدنية في آسيا، إفريقيا والشرق الأوسط... والمشاركة في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين: الحرب ضد الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل... إلا أنها تعرف العديد من التحديات نتيجة لتضارب مصالح الدول المشكلة لها وارتباط الأمن الأوروبي بحلف شمال الأطلسي.
- بالرغم من أنه قد ظهر لبان الحرب الباردة يقوم على التنسيق بين دول متقاربة من حيث مستويات القوة بالتركيز على الأمن في مفهومه التقليدي العسكري لتقادي الوقوع في المعضلة الأمنية كما حدث بين المعسكرين الشرقي والغربي وتمثل أزمة كوبا سنة 1962 أفضل مثال على ذلك، إلا أنه سناحول من خلال دراستنا إسقاط مفهوم الأمن المشترك على واقع العلاقات الأوروبيةمتوسطة بالتركيز على الأمن بمفهومه الموسع والمعمق؛ فصحيح أن دول الضفة الجنوبية لا تمثل تهديدا للأمن الأوروبي بمفهومه العسكري ولكنها تعتبر مصدرا لتهديدات أخرى لاتماثلية وفوق قومية تستدعي إعادة النظر في مسار العلاقات الإستراتيجية لدول ضفتي المتوسط، وكيف يمكن لها التوجه نحو بناء منظومة أمنية جديدة تقوم على الأمن المشترك لمواجهة تحديات مشتركة تهدد أمن الضفتين.

- الأمن التعاوني Cooperative Security:

الأمن التعاوني سلوك تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها لخفض احتمالات الحرب أو للتقليل من أضرارها في حالة وقوعها، غير موجه ضد هدف محدد وإنما يركز على تهيئة الظروف المناسبة لبيئة أمنية تتفاعل الدول ضمنها من خلال إجراءات نزع ومراقبة التسلح وتدابير بناء الثقة والأمن.¹

يعتبر هذا المفهوم هو الأقرب للدراسة، من حيث أنه يقوم بين دول متفاوتة من حيث الإمكانيات والقدرات وهو الحال بالنسبة للدول المتوسطة، والتي عبرت عنه عبر العديد من المبادرات منذ استقلال دول الضفة الجنوبية تجسد التعاون في جوانبه المختلفة: المالي، الاقتصادي، العسكري... إلا أن هذا التعاون قد تحول إلى علاقة تبعية بين المركز وهو الاتحاد الأوروبي والمحيط وهي دول الضفة الجنوبية بالأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها.

- الأمن الجماعي Collective Security:

يقوم مفهوم الأمن الجماعي أساساً على مبدأ: "الأمن لا يتجزأ"؛ بمعنى أن أي عمل عدواني على أي عضو من المجتمع الدولي هو هجوم على الجميع مما يلزم المواجهة جماعياً، حيث يتعهد الدول الأعضاء بالدفاع الجماعي ضد أي تهديد خارجي على دولة عضو.

يتقارب هذا المفهوم مع الأمن المشترك على أساس التنسيق بين الدول المشكلة له، إلا أنه يختلف من حيث أنه يفترض قيام مؤسسة أو كيان جديد لمواجهة التهديدات الخارجية؛ كما هو الحال بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة،

¹بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2009)، ص. 75

حلف شمال الأطلسي والتي تظهر في المادة الخامسة في معاهدة واشنطن لتأسيس الحلف سنة 1949، التي تؤكد على الدفاع الجماعي ضد أي خطر خارجي يهدد أمن الدول الأعضاء.

8. الإطار النظري:

لدراسة موضوع الأمن المشترك في منطقة المتوسط في ظل التحولات الجيواستراتيجية للعولمة سيتم الاستناد على مجموعة من المقاربات والأطر النظرية في أبعادها المختلفة:

- مقارنة الجيوبولتيك:

إذا كانت الجغرافية السياسية تُعنى بتقديم دراسة وصفية للموارد الطبيعية، البشرية والاقتصادية... للدولة والتي تجعلها محل أطماع وتنافس دولي، فإن الجيوبولتيك يدرس كيفية توظيف هذه الموارد في سياسة الدولة ليكون لها مكانة في الساحة الدولية من خلال سياستها الخارجية، في حين تهتم الجيوستراتيجية بدراسة العلاقة بين الأرض والسياسة؛ بمعنى التركيز على دراسة مزايا وخصائص الإقليم الجغرافي من أجل السيطرة عليه، حيث تهدف أساساً إلى فهم السياسة العالمية، من أهم روادها: هالفرد ماكندر **Halford Makinder** بنظرية قلب العالم **Heart land theory** ونيكولا سبيكمان **Nicholas Spykman**...

وعلى هذا الأساس سيتم توظيف المقاربة الجيوبولتيكية في دراسة الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط والتي جعلتها "مجالاً حيويًا" ومحل تنافس وتعاون القوى الكبرى، وكذا المقاربة الجيواستراتيجية في فهم سلوك القوى والفواعل التي تساهم في هندسة وبناء الأمن في ذات المنطقة.

- نظرية التبعية: Dependency Theory

تمثل المنطلقات الفكرية لنظرية التبعية، أول محاولة لتقديم تفسير شمولي يدرس تطور لبلدان المتقدمة وتختلف العالم الثالث، ظهرت بالتزامن مع تصاعد موجات التحرر الوطني، ونيل غالبية شعوب آسيا وإفريقيا استقلالها خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، حيث تعتبر هذه المدرسة امتداد للفكر الماركسي من خلال محاولة تفسير العلاقات والتفاعلات الدولية بناء على متغير اقتصادي بالاعتماد على تقسيم دولي يؤكد بأن الصراع الموجود داخل النسق الدولي هو صراع شمال - جنوب؛ بين الشمال الذي يمثل الدول الصناعية المتقدمة وبين الجنوب المتكون من الدول المتخلفة وليس الصراع بين الشرق والغرب الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة.

يعتبر الباحث الأرجنتيني "راؤول بريش RAUL PREBISCH" من المؤسسين الأوائل لمدرسة التبعية من خلال أطروحته القائلة بعجز النظريات الاقتصادية والنيوكلاسيكية عن تفسير العلاقات الاقتصادية القائمة بين "المركز" المتخصص في الصناعة و"المحيط" المتخصص في الزراعة والصناعات الاستخراجية في شكل علاقات مبنية على: "التبادل غير المتكافئ".¹

وعلى هذا الأساس تركز دراستنا على تفسير العلاقات الأوروبية ومتوسطة باعتبارها علاقات غير متكافئة قائمة بين مركز ومحيط؛ الضفة الشمالية المتقدمة اقتصاديا وهي المركز، والضفة الجنوبية التي تستقبل السياسات الأوروبية لبناء الأمن في المتوسط في شكل مساعدات مالية وبرامج تنمية في إطار الشراكة الثنائية ومتعددة الأطراف وهو ما تعبر عنه حجم المبادلات التجارية بين الضفتين، وهي أيضا مجالا حيويا لأوروبا من حيث امدادها بمصدر الطاقة وفي كونها سوق استهلاكية لمنتجاتها.

¹ « dialogues on development, volume I : on Dependency », p . 120. en ligne sur : <https://www.ineteconomics.org/uploads/downloads/Dependency-theory-e-book-online.pdf>, consulté le : 20/12/2019, à : (22 :29).

- نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory:

يقدمها بشكل مفصل كل من "باري بوزان Barry Buzan" و "أول ويفر Ole Woever" في كتاب لهما بعنوان "أقاليم وقوى : بنية الأمن الدولي Regions and Power : the structure of International Security"، كإطار نظري يفسر البيئة الأمنية الجديدة، والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.

وعليه يفترض الكتاب أنه في ظل نظام دولي يتميز بالفوضوية، تتفاوت فيه الوحدات المشكلة له جغرافيا، سياسيا، اقتصاديا... فإن مركب الأمن الإقليمي سيكون بنية فرعية في هذا النظام بحيث يمكن أن يؤثر على الديناميكية العالمية للأقطاب والقوى التي تتفاعل فيه، ومنه تتداخل هذه النظرية مع مفاهيم الواقعية الجديدة (فوضوية النظام الدولي) ولها قاعدة ليبرالية (التأسيس لبناء إقليمي)، إضافة إلى جذور وأفكار النظرية البنائية Constructivist Roots، على أساس أن نشاط وفاعلية مركب أمن إقليمي يرتبط بعلاقات الصداقة والعداوة بين الوحدات المشكلة له، حيث أن النظم الإقليمية تستمد قوتها وإستمراريتها من التفاعلات بين الأطراف المشكلة لها وليس مجرد انعكاس تلقائي أو آلي لتوزيع السلطة بينها.

وبالتالي وفقا لنظرية مركب الأمن الإقليمي فإن الإطار الإقليمي للأمن يتضمن وجود مجموعة من المشاكل الأمنية تتركز في منطقة جغرافية معينة، وتتأسس مقارنة الأمن الإقليمي على مفهوم الترابط بين المخاوف الأمنية Interrelatedness of Security Concerns بمعنى أن الأمن الوطني للدولة مرتبط بأمن الدول الأخرى التي تتواجد في نفس المنطقة،¹ ومنه تعتبر هذه النظرية جوهر دراستنا، من خلال النظر في إمكانية بناء مركب أمن

¹Barry Buzan and Ole Woever, *Regions and Power : the structure of International Security*, (New York: Cambridge University Press, 2003), pp.38-40.

إقليمي بين دول ضفتي المتوسط في مواجهات التحديات الأمنية المشتركة التي أفرزتها العولمة بمظاهرها المختلفة والتي تهدد الأمن الوطني والإقليمي لدول المنطقة.

9. خطة البحث:

يتجه التصور العام للدراسة في ثلاثة فصول:

الأول: بما أن الإشكالية الرئيسية للدراسة تتمركز حول إمكانية جعل العلاقات الأورومتوسطية في مستوى متوازن من خلال توحيد الرؤى والبحث عن تحقيق مصلحة مشتركة، فسوف يتم تخصيص الفصل الأول للبحث في مدى التطابق بين التصور والأداء الأوروبيين حول الأمن في المتوسط، وما هو موقع دول الضفة الجنوبية من هذه المعادلة؛ مجال حيوي، مصدر للتهديد أم منطقة حاجزة للتهديدات الأمنية فوق القومية.

الثاني: يتضمن دراسة التحديات الأمنية المشتركة لدول ضفتي المتوسط في ظل التحولات الجيواستراتيجية الراهنة والمحددة في : أولا - البعد الأمني للعولمة بدراسة حالة التحالف بين الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية من خلال عاملي التمويل وتأمين معبر تهريب المخدرات في منطقة غرب المتوسط ، ثانيا - الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على تماسكه كقطب اقتصادي عالمي وطرف فاعل في معادلة الأمن في المتوسط وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي لدول الضفة الجنوبية، ثالثا - موجة "الحراك العربي" وتأثيره على الأمن الأوروبي وانتقال التهديدات الأمنية نحو الضفة الشمالية للمتوسط وخاصة منها الهجرة غير الشرعية وتزايد تدفقات اللاجئين.

الثالث : سيتم التطرق فيه إلى دراسة مقارنة تحليلية لمسارات بناء الأمن المشترك في المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة بالتركيز على دور كل دولة وإمكانياتها وهدفها من هذه البناءات الأمنية في المنطقة، وخاصة أنها في أغلبها تقوم بمبادرة أوروبية كطرف قيادي موحد مع الدول الجنوبية بشكل منفرد والتي تسعى للتنمية الأمن.

الفصل الأول:

المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط - التصور والأداء

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

إذا كان واقع العلاقات الأوروبية متوسطة يعبر عن معادلة (رابح - خاسر) بين صفتين تتفاوت من حيث متغيرات القوة وتختلف من حيث تصوراتها لبناء الأمن في المتوسط؛ بين ضفة جنوبية للبحر الأبيض المتوسط تسعى إلى تحقيق الأمن من خلال الاندماج في اقتصاد السوق والالتزام بمسار الشراكة الأوروبية، على أساس أن تحقيق التنمية بكل أبعادها ومستوياتها شرط جوهري للأمن وبأن الاتحاد الأوروبي هو شريك استراتيجي في هذا البناء، فإن هذا التصور يختلف بالنسبة لدول الضفة الشمالية للمتوسط مما يقلص من فرص بناء منظومة أمن مشترك تتوازن فيها جميع الأطراف المشكلة لها.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة وتحليل المقاربة الأمنية الأوروبية للأمن في المتوسط بين التصور والأداء؛ من خلال محاولة تحديد موقع دول الضفة الجنوبية للمتوسط في معادلة بناء الأمن في المنطقة؛ هل هي مجال حيوي لأوروبا لما تمثله من أهمية جيوسياسية في ظل التنافس الأمريكي الصيني على المنطقة، هل هي شريك أم مصدر للتهديدات الأمنية فوق القومية خاصة منها تدفقات المهاجرين غير الشرعيين ونشاط التنظيمات الإجرامية وديناميكية الحركات الإرهابية، أم هي بمثابة "منطقة حاجزة" للتهديدات الأمنية فوق القومية من الجنوب نحو الشمال وبالتالي يجب دعمها لإعادة بناء الدولة فيها على أسس الديمقراطية والحكمة لاحتواء هذه التهديدات، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

✓ المبحث الأول: المتوسط – مجال حيوي للاتحاد الأوروبي.

✓ المبحث الثاني: المتوسط – مصدر للتهديد.

✓ المبحث الثالث: المتوسط – منطقة حاجزة للتهديدات الأمنية فوق القومية.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

المبحث الأول: المتوسط- مجال حيوي للإتحاد الأوروبي

البحر الأبيض المتوسط فضاء جغرافي يطرح العديد من الرهانات الإستراتيجية في السياسات الأوروبية تجاه هذه المنطقة، يمكن تحديدها في ثلاث مستويات أساسية: الجيوسياسية؛ كموقع استراتيجي يتوسط ثلاث قارات ومحيطات بحرية، الجيوإقتصادية؛ باعتباره مصدرا للطاقة (البترول والغاز) في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مما يجعله منطقة للتنافس الدولي من خلال مقاربات إستراتيجية أمنية واقتصادية للسيطرة والنفوذ على غرار: الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلف شمال الأطلسي (الحوار المتوسطي)، والصين من خلال الاستثمارات والمشاريع التجارية الكبرى وذلك في إطار الجيوإستراتيجية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط

البحر الأبيض المتوسط في معناه اللغوي مشتق من اللاتينية « Mare Mediterraneum » «البحر الذي يقع في وسط الأرض»؛ بين أوروبا، إفريقيا وآسيا مما يجعله مجموعة جيوسياسية ذات ميزة خاصة؛ فهو المنطقة الجيوسياسية الوحيدة التي تنسب تسميتها إلى امتداد مائي (منطقة المتوسط)، يمثل نقطة لتقاطع حضارات وثقافات مختلفة عبر التاريخ، وكذا فضاء لتواصل وتفاعل أجزاء جيوسياسية فرعية متناقضة يفصلها البحر: بين مجموعة أوروبية متقدمة مسيحية شمالا، وأخرى عربية إسلامية نامية جنوبا كما يضاف

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

إليها مجموعة جيوسياسية ثالثة تتمثل في حلف شمال الأطلسي *OTAN¹، الذي أسس لمفهوم إستراتيجي للأمن في منطقة جنوب المتوسط من خلال الحوار الأطلسي المتوسطي والذي تعود جذوره إلى سنة 1994.

منذ القرن الثالث، أطلق عليه الرومان عبارة « **Mare Nostrum** » "بحرنا"؛ للدلالة على بحر أبيض متوسط موحد تحت هيمنة قوة سياسية واستعمارية واحدة لأول مرة، وكذا باعتباره "بحيرة لنشر الحضارة الرومانية"، بعيدا عن النظرة الجغرافية المحضة التي تعتبره مكان مشترك ومقسم جغرافيا إلى عدد لا متناهي من المساحات الجغرافية ذات حدود وتسميات مختلفة، وإلى غاية القرنين الثامن والتاسع عشر بدأت المجموعات الاجتماعية والوحدات السياسية المطلة على البحر المتوسط تراه كتلة واحدة ومنطقة متجانسة على أسس ثقافية وطبيعية.²

يعرف المؤرخ الفرنسي المتخصص في قضايا المتوسط "فرناند برودل" Fernand BRODEL البحر الأبيض المتوسط بأنه:³

" يعبر عن ألف شيء في وقت واحد؛ ليس صورة طبيعية واحدة وإنما عدد لا متناهي من الصور الطبيعية، ليس بحر واحد وإنما متتالية من البحار، ليس حضارة واحدة وإنما مزيج من الحضارات التي أثرت كل منها على الأخرى... فهو محطة النقاء أشياء قديمة ما زالت حية في الوقت المعاصر"

L'Organisation de Traite de l'Atlantique Nord : حلف عسكري أسسته الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية إبان الحرب الباردة من خلال التوقيع على معاهدة واشنطن سنة 1949/04/04 لمواجهة الاتحاد السوفييتي تطبيقا لمبدأ الأمن الجماعي، إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة تبنى الحلف مفهوم إستراتيجي جديد يقضي بإعادة تكييف مهامه مع الخصوصية الجيوسياسية والأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ بأن يكون فاعل أساسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يضم حاليا 28 دولة ، 21 دولة منها عضو في الإتحاد الأوروبي ويمتد جغرافيا من كندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية وحتى الجمهوريات المستقلة عن يوغسلافيا سابقا، هذا وقد كانت له العديد من التدخلات العسكرية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب على غرار: كوسوفو سنة 1999، أفغانستان سنة 2001، ليبيا سنة 2011، سوريا سنة 2018.

¹Yves Lacoste, *Géopolitique de la Méditerranée*, (Paris : Armand Colin, 2009), pp.19-21.

²« La Méditerranée : de l'objet géographique à la naissance d'une entité culturelle », pp.13-14, en ligne sur : https://www.editions-ellipses.fr/PDF/9782340006409_extrait.pdf, consulté le : 22/09/2017 à : (14h :00).

³ Nadir benmati, « introduction », à : *Méditerranapaix, la paix pour la Méditerranée*, édition RIC, 2013, p.15.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

أما الباحث الفرنسي في الجيوسياسية "إيف لاقوست Yves LACOSTE" فإنه يعبر عن البحر الأبيض المتوسط بـ: "الظاهرة الجيوسياسية : المتوسط" أو "عالم المتوسط"، والذي يعرفه بتعددية التفاعلات المباشرة عن طريق البحر بين عديد من الدول التي تقع في نفس الامتداد المائي، أفي حين أن عالم الاجتماع والسياسي "برونو اتيين Bruno ETIENNE" فإنه يعرف المتوسط بأنه "قارة سائلة بحدود جغرافية قوية ومجتمعات متحركة"، بمعنى أنه إقليم مائي يتميز بشبكة من التبادلات والتفاعلات بين مختلف أطرافه.² وبفعل التعددية والمرجعيات الثقافية والحضارية المتباينة التي تميز حوض المتوسط فقد عرف بأنه:

"سيفساء من التجمعات واللغات والأديان والمعتقدات غير المتجانسة ... ذات الحضارات المتعارضة"³

وعليه يعبر البحر الأبيض المتوسط عن خصوصية جغرافية وظاهرة جيوسياسية؛ تتمثل في كونه "مركز العالم" ومهد لحضارات متعاقبة عبر التاريخ، منطقة لتواجد ثلاث ديانات: المسيحية، اليهودية والإسلام باختلافاتها المذهبية والعقائدية، كما أنه يقسم العالم جغرافيا: شمال - جنوب، اقتصاديا: متقدم - في طريق النمو، حضاريا ودينيا: أوروبي - عربي، مسيحي - إسلامي، وسياسيا: بين مركز ومحيط استنادا إلى التقسيم الذي اقترحه الباحث في قضايا التنمية والسياسة "سمير أمين samir AMIN" حسب معياري الهيمنة والتنمية، كما تعتبر منطقة المتوسط مسرح تتحقق فيه أطروحة البروفيسور الأمريكي "صامويل هنتجتون

¹Yves Lacoste, *Géopolitique de la Méditerranée*, op.cit, p.8.

²Laurent Gille et autres, « vers un Espace.Med la confiance dans la société numérique Méditerranéenne », rapport , *IPMED : L'Institut de Prospective Économique du monde Méditerranéen*, Juin 2011, p.5.

³بوزيد أعر، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (الإرهاب والنفط نموذجا) شركاء أم متنافسون؟، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط.1، 2014)، ص. 132.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

Samuel HUNTINGTON "حول "صدام الحضارات"؛ لأنه منطقة تواصل ديانات وحضارات، كما أنه يفصل بين دول شمال مسيحية ودول جنوب إسلامية، إضافة إلى "القضية الفلسطينية".¹

وبالتالي، فإن حوض المتوسط مغلق جغرافيا ولكنه منفتح إستراتيجيا نحو مختلف الدوائر والفضاءات الجيوسياسية في العالم من خلال أربعة مضايق جغرافية: مضيق جبل طارق الذي يسمح بتفاعلاته على المحيط الأطلسي، قناة السويس التي تتيح له ديناميكية وانفتاح على البحر الأحمر والمحيط الهندي، مضيق البوسفور والدرديل اللذان يمنحانه منفذا إستراتيجيا نحو البحر الأسود، روسيا والقوقاز،² وكذا مضيق صقلية الذي يفصل بين الحوض الغربي والشرقي للمتوسط.³

تبلغ المساحة الإجمالية للبحر الأبيض المتوسط 2,9 مليون كلم²، يمثل 0,7% من مجموع بحار ومحيطات الأرض، يمتد طوله من الشرق إلى الغرب على مساحة 3800 كلم من البرتغال إلى لبنان وعرضه من الجنوب إلى الشمال بـ 480 كلم كحد أقصى، وبمتوسط عمق 1430 متر،⁴ يضم بحار فرعية منها: بحر إيجه الذي يقع بين اليونان وتركيا، البحر الأدرياتيكي الذي يفصل بين إيطاليا ومنطقة البلقان والبحر التيراني والذي يقع على الساحل الغربي لإيطاليا... كما أنه يمكن تمييز جزر لها أهمية جيوسياسية في

* في سنة 1993، نشر البروفيسور الأمريكي في جامعة هارفرد "صامويل هنتجتون" في مجلة "شؤون خارجية Foreign Affairs" مقال بعنوان "صراع الحضارات"، يقترح فيه متغير جديد في تحليل العلاقات الدولية؛ أن الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي والديمقراطي قد فسح المجال للصراع ما بين الحضارات، مؤكدا على أهمية المتغير الديني في تعريف الحضارة مستلهما ذاك من النزاع في البوسنة : بين الكروات المسيحي الكاثوليك، الصرب المسيحي الأرثوذكس والبوسنيين المسلمين السنة، وعليه فإن عدد كبير من النزاعات سيكون بين مجموعات ذات انتماء حضاري مختلف عبر عنها بـ "مناطق التصدع الحضاري".

للمزيد من المعلومات أنظر:

Viatcheslav Avioutsikii, *Géopolitique continentales : le monde du XXI^e siècle*, (Paris : Armond Colin , 2006), pp.12-15.

¹ Yves Lacoste, *Géopolitique de la Méditerranée*, op.cit, p.6.

² Pierre Vallaud, *Atlas géostratégique de la Méditerranée contemporaine*, (Paris : édition de l'Archipel, 2012, p.24.

³ « La Méditerranée : de l'objet géographique à la naissance d'une entité culturelle », p.9, op.cit.

⁴ Fernand Braudel, « l'espace Méditerranéen », à : *Architecture Traditionnelle Méditerranéenne*, en ligne sur :

http://www.meda-corpus.net/libros/pdf_livre_atm/atm_frn/01-atm_frn.pdf, consulté le : 20/09/2017 à : (15h :10).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

المنطقة كقبرص، سردينيا، رودس اليونانية، كورسيكا الفرنسية، جزر البليار الإسبانية، كريت اليونانية...

كل منها تشكل إقليم متميز بمناخه وطبيعته الجيولوجية.¹

يجمع حوض البحر الأبيض المتوسط بين صفتين تشمل جغرافيا 19 دولة*، لكل منها مصالح قومية وتوجهات سياسية، مرجعية حضارية ودينية وهذا يعبر عن التعدد والثراء الذي يميز المنطقة، تنتمي إلى ثلاث قارات مختلفة وفضاءات جيوسياسية متباينة؛ سبعة دول منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي: البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، مالطا وقبرص، أربعة دول مغاربية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، دول شرق أوسطية: مصر، الأردن، الحكومة الفلسطينية، إسرائيل، لبنان، جزر البلقان: البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، كرواتيا وألبانيا، وأهم دولة إستراتيجية في حلف شمال الأطلسي ذات أصول تاريخية عريقة ونشاط اقتصادي مزدهر كما أنها تسعى إلى تجسيد عضويتها في الاتحاد الأوروبي وهي تركيا.

توضح الخريطة ادناه الموقع الجغرافي المهم لمجموعة الدول المطلة على حوض البحر المتوسط، تتوسط العالم بانتمائها إلى ثلاث قارات بثقافات، حضارات ولغات مختلفة، المسارات والقنوات البحرية التي تسمح له بالانفتاح على مختلف التفاعلات الدولية وبأن يكون منطقة حيوية لتدفقات مبادلات التجارة العالمية، الأمر الذي يجعل منه مجالا حيويا وفضاء جيوسياسي تنافسي.

¹ « La mer Méditerranée », OCA, 2000, p.3, en ligne sur :

<http://www-g.oqa.eu/cerqa/GMC/kids/cd/pdf/fr/Med.pdf>, consulté le : 23/09/2017 à : (15h :10).

* وفقا للمعيار الجغرافي يبلغ عدد الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط 19 دولة من ثلاث قارات: إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر) - آسيا (إسرائيل، الحكومة الفلسطينية، سوريا، لبنان، تركيا وقبرص) - أوروبا (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا، سلوفينيا، كرواتيا، ألبانيا، اليونان).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط



المصدر: "خريطة دول البحر الأبيض المتوسط"، في:

<https://www.almrsal.com>, consulté le : 28/12/2019, à : (17 :23).

وفيما يخص التنوع اللغوي والديني؛ فإن دول جنوب وشرق المتوسط تعتبر أكثر تجانسا من حيث إقرارها اللغة العربية والديانة الإسلامية مع تواجد فئة تتحدث الأمازيغية في شمال إفريقيا، ومجموعة تعتق الديانة المسيحية في كل من مصر ولبنان، في حين أن دول شمال المتوسط تعرف تعددية لغوية ودينية؛ حيث نجد حوالي اثني عشر لغة مختلفة ومعترف بها بشكل رسمي، مجتمعات تتبنى المذهب الكاثوليكي في الشد مال الغربي للمتوسط (من البرتغال، إسبانيا إلى كرواتيا)، بينما نجد صراع بين الكاثوليك، الأرثوذكس والإسلام في الشمال الشرقي للمتوسط خاصة في الدول المنفصلة عن يوغسلافيا سابقا.¹

¹ Yves Lacoste, *Géopolitique de la Méditerranée*, op.cit, p.46.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

وتجدر الإشارة إلى أنه قد شهدت منطقة المتوسط نموا ديموغرافيا قُدر بنسبة 38% خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020 كأقصى تقدير، ليتجاوز بذلك عدد السكان 522 مليون ساكن، إلا أنه تتفاوت دول ضفتي المتوسط من حيث نسبة النمو الديموغرافي خلال هذه الفترة الزمنية؛ بين شمال حقق نمواً بـ 18 مليون شخص وجنوب سجل زيادة سكانية قدرت بـ 130 مليون شخص، كما أنه يتركز 58% من إجمالي سكان المتوسط في خمسة دول متوسطة وهي: مصر، تركيا، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا.¹

إلا أنه تبقى الرهانات الاقتصادية التي تحدد مستويات التنمية متغير مهم في تحديد الأهمية الجيوإقتصادية للمتوسط؛ من حيث دراسة مؤشرات مساهمته في الاقتصاد العالمي ومبادلات التجارة الدولية خاصة أن حوض المتوسط يعتبر أهم الممرات المائية العالمية، مصدر لموارد الطاقة من البترول والغاز الطبيعي التي تزخر بها دول الضفة الجنوبية وخاصة منها ليبيا والجزائر... وهو ما سوف نتطرق إليه فيما يلي.

المطلب الثاني: الأهمية الجيو إقتصادية للمتوسط

بقدر ما تحظى منطقة المتوسط بأهمية إستراتيجية في اقتصاديات الدول الكبرى؛ بكونها ممرا عالميا للتبادل التجاري ومصدرا مهما للثروات الطاقوية، فهي أيضا تضم دولا بمستويات تنمية متفاوتة؛ بين دول ضفة شمالية متقدمة اقتصاديا يمثلها الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر قطب اقتصادي عالمي، ودول ضفة جنوبية نامية ولكنها مهمة إستراتيجيا تسعى إلى عقد شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف لتندمج في السوق العالمي وتواكب موجة العولمة الاقتصادية والمالية.

¹ Sébastien Abis, « Les dynamiques démographiques en Méditerranée », *note d'analyse du CIHEAM Centre International De Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes*, n°11, juin 2007, p.1.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

يمثل الإتحاد الأوروبي الضفة الشمالية للمتوسط، حيث يعتبر تجربة فريدة من نوعها يضم حاليا 28 دولة تنازلت عن جزء من امتيازاتها السيادية لصالح كيان سياسي واقتصادي جديد، يجمع دولا متقاربة جغرافيا، متباينة من حيث ميزان قوتها وتوجهها السياسي، تعكس تعددية ثقافية، دينية، لغوية... خاصة بعد عملية التوسع (ما بين 2004 – 2007) التي شملت 12 دولة معظمها كانت تحت هيمنة النظام الشيوعي إبان الحرب الباردة، إلا أن هذه التعددية لا يمكن أن تكون عائقا نحو مشروع الوحدة الأوروبية وإنما تجعل من الاتحاد الأوروبي كتنظيم متعدد الأقطاب بحدود متطورة.¹

وبالتالي فقد عرف الاتحاد الأوروبي منذ نشأته سنة 1957، سبعة مراحل لتوسيع عضوية دوله (من ستة دول إلى 28 دولة)، آخرها سنة 2013، بانضمام كرواتيا حاليا خمسة دول مترشحة بشكل رسمي لطلب عضوية الاتحاد الأوروبي: تركيا، مقدونيا، ألبانيا، الجبل الأسود وصربيا، في حين تم انسحاب إيسلندا من مفاوضات الانضمام، كما يتضح في الخريطة الجغرافية التالية:

¹Pierre verluise, « l'UE, modèle multipolaire », *la revue géopolitique*, 28/11/2012, en ligne sur : <http://www.diploweb.com/L-UE-modele-multipolaire.html> , consulté le : 28/09/2017 à : (15h :50).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الخريطة رقم 02 : مراحل بناء الاتحاد الأوروبي.



Source : « de 6 à 28 : histoire des élargissements », en ligne sur : <http://www.touteleurope.eu/les-politiques-europeennes/elargissement/synthese/de-6-a-28-histoire-des-elargissements.html>, consulté le : 26/09/2017 à : (15h:40).

توضح الخريطة الجغرافية مراحل انضمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ 1957 – 2013؛ والتي تجسد مشروع بناء أوروبا موحدة بعد حربين عالميتين الأولى والثانية، يمثل الاتحاد الأوروبي قوة عالمية بالرغم من الاختلالات في موازين قوة الدول المشكلة له وقضية خروج بريطانيا منه التي قد تكون بداية لمسار تفكك الوحدة الأوروبية من جهة، والرهانات التي يواجهها في ظل المنافسة الدولية لأقطاب عالمية من جهة أخرى.

الاتحاد الأوروبي قوة ديمغرافية، تجارية واقتصادية عالمية: يبلغ عدد سكانه 505 مليون (المرتبة الثالثة بعد الصين والهند، يمثل نسبة 7% من إجمالي عدد السكان في العالم)، تبلغ نسبة مبادلاته التجارية مع بقية دول العالم حوالي 20% من المجموع الكلي لحجم الصادرات والواردات على المستوى العالمي، كما تم

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

تقدير الناتج الداخلي الخام لدول الاتحاد سنة 2014 بـ: 13 920,541 مليار يورو؛ حيث تمثل نسبة

مشاركة خمس اكبر دول في الاتحاد فيه (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) بـ: % 71,4¹.

ومن جهة أخرى، تتمتع دول شرق وجنوب المتوسط خاصة منها: الدول المغاربية، تركيا، الأردن،

مصر ولبنان بامتيازات جغرافية تجعل لها مكانة متميزة في نشاط الاقتصاد العالمي؛ نظرا لتحكمها في

الممرات المائية للمبادلات التجارية العالمية بين آسيا، أوروبا وأمريكا بنسبة 30% من خلال المضائق

الجغرافية نحو ثلاث محيطات (الهندي، الهادي والأطلسي)،² كما أن قربها الجغرافي من الدول الأوروبية

يساعد على جعلها قاعدة أو "قطب" للإنتاج المشترك عن طريق الشراكة للتصدير نحو إفريقيا، وكذا تواجد

اليد العاملة المكونة وبأقل تكلفة أمام تراجع نسبة الفئة العاملة في دول الضفة الشمالية، إضافة إلى أنها

تتوفر على مصادر الطاقة الأحفورية والمتجددة.³

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه تتفاوت دول صفتي المتوسط من حيث نسبة النمو الاقتصادي والذي يحول

دون توازن القوى وبالتالي تحقق معادلة الشراكة الأوروبية متوسطة ربح - ربح؛ حيث تعاني دول شرق،

جنوب وغرب المتوسط من تحديات اقتصادية يمكن إجمالها في خمسة نقاط أساسية تضمنها ملف أعدته

الوزارة الأولى الفرنسية سنة 2008، لتقديم نظرة استشرافية حول الوضع الاقتصادي للشركاء الاقتصاديين

من جنوب المتوسط.⁴

¹ للمزيد من المعلومات أنظر الرابط الإلكتروني التالي :

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/National_accounts_and_GDP/fr. consulté le : 28/09/2017 à : (11h :30).

² « Un carrefour commercial et énergétique », institut de la Méditerranée, en ligne sur :

<http://www.ins-med.org/2010/11/un-carrefour-commercial-et-energetique/>, consulté le : 01/10/2017 à : (15h :25).

³ Martin Fleury et Jean-Philippe Payet, « dynamique des investissements dans les pays riverains de la Méditerranée observatoire de la coproduction en Méditerranée : situation macro-économique » *IPEMED*, Juin 2015, pp. 9-10.

⁴ Eric Besson, « Cinq défis pour les Pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée », République Française, premier Ministère, *Secrétariat d'Etat chargé de la prospective de l'Evaluation des Politiques Publiques et de développement de l'Economie numérique*, juillet 2008, p.4.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

- نسبة نمو اقتصادي منخفضة نسبيا؛ وفقا لتقديرات البنك الدولي فقد وصلت نسبة تطور الناتج الداخلي الخام لهذه الدول خلال سنتي 2008 و2009 إلى 5%، كما أنه سينخفض على المدى البعيد إلى نسبة 3.5 - 4% في أفق سنة 2030.
 - الاندماج في السوق العالمي؛ تعتبر منطقة المتوسط منفتحة أمام تدفقات التجارة الدولية ولكن مساهمتها فيها "محتشمة"، لأن صادراتها ضعيفة من حيث التنوع والجودة مما يجعلها لا ترق إلى منافسة الدول الصاعدة.
 - جذب الاستثمار الأجنبي والتمويل؛ عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي) مما يؤدي إلى ضعف عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لضبابية الوضع الاقتصادي.
 - رأس المال البشري؛ في ظل ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي في دول شرق وجنوب المتوسط، يجعلها تواجه تحدي ضبط منظومة تربوية صلبة وتبني اقتصاد المعرفة.
 - الموارد الاقتصادية النادرة؛ المياه، الطاقة وتحقيق الأمن الغذائي يشكلان أهم الرهانات الاقتصادية لهذه الدول مما يجعلها تبحث عن عقد شراكات مع دول الاتحاد الأوروبي.
- وتجدر الإشارة إلى مجموعة تحديات اقتصادية أخرى ترتبط بصعوبة الاندماج في سوق العمل بالنسبة للشباب خاصة في ظل تدفقات الهجرة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط بسبب الفقر والبطالة، إذ يجب على هذه الدول أن تعمل على خلق 25 مليون منصب عمل جديد على مدى سنة 2025،¹ وكذا تفعيل مقاربة التنمية المستدامة- المفهوم الذي يسلط الضوء على الحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية بهدف

¹ Shiwei Wu, « Les échanges commerciaux et la coopération économique entre la Chine et les pays méditerranéens occidentaux : Le modèle d'intégration transrégionale », *Thèse présentée pour l'obtention du grade de DOCTEUR*, Université De CORSE, Mention : Sciences économiques, 16 Mai 2015, p.122.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

تحقيق التنمية على المدى البعيد- نظرا لكون المتوسط "منطقة بيئية" ثمينة ومتميزة، وتضم مجموعة من الدول التي تتحقق تنميتها وازدهارها بسياسات تنموية وتعاونية تُدرج الأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية¹، إلا أنه قد عرفت في الآونة الأخيرة "إنحطاط" بيئي بسبب الاحتباس الحراري، التعمير والتصحّر الأمر الذي أدى إلى خسارة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية.²

ولكن إجمالاً يمكن القول بأنه يعتبر رهان الطاقة المتغير الاقتصادي الأكثر ديناميكية في منطقة المتوسط لدول غير مستقرة سياسياً، هشة أمنياً وضعيفة اقتصادياً ولكنها مهمة استراتيجياً؛ حيث تمثل منطقة شمال إفريقيا نصف كمية إنتاج البترول في كل القارة بنسبة 55% : ليبيا (22.5%)، الجزائر (13.7%) ومصر (12.7%) وبإضافة نيجيريا تحقق هذه الدول الأربعة ثلاثة أرباع إنتاج البترول في إفريقيا؛ وفي هذا الإطار فإن ليبيا أول دولة مصدرة للبترول في إفريقيا - الذي يتواجد في منطقة سرت المطلة على البحر الأبيض المتوسط- من حيث السعر والجودة حيث تمثل 2.5% من احتياطي العالم وأهم مصدر للبترول والغاز إلى أوروبا بفعل التقارب الجغرافي،³ ناهيك عن ذلك فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتقاسم حدود جغرافية مع أهم مناطق إمدادات مصادر الطاقة إلى العالم : الغابون، نيجيريا، تشاد، العراق وإيران.⁴

كما يمثل حوض المتوسط ثلث تجارة الطاقة وأحد أهم الممرات المائية العالمية لضمان انتقالها عبر قناة السويس ومضيق البوسفور إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية،⁵ إضافة إلى أنه يعرف

¹ Guillaume Benoit & Aline Comeau, « Méditerranée : les perspectives du Plan Bleu sur l'environnement et le développement », rapport, *Centre d'Activités Régionales du Plan Bleu*, juin 2006, p. 5.

² Shiwei Wu, « Les échanges commerciaux et la coopération économique entre la Chine et les pays méditerranéens occidentaux : Le modèle d'intégration transrégionale », *Thèse présentée pour l'obtention du grade de DOCTEUR, op.cit.*, p.120.

³ Aymerie Chauprade, *Géopolitique constantes et changements dans l'histoire*, (Paris : Ellipses Edition, 3^e, 2007), p. 720.

⁴ « Un carrefour commercial et énergétique », institut de la Méditerranée, *op.cit.*

⁵ Francis Ghilès, traduit par : Akram Belkaid, « les défis énergétiques en Méditerranée », *notes IPAMED*, N°9, avril 2009, pp.2-3.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

إنجاز مشروع حيوي "عقد الكهرباء في حوض المتوسط"؛ الرابط بين واحد وثلاثون دولة من صفتي المتوسط إضافة إلى الدول الاسكندنافية والمتضمن استيراد الطاقة الكهربائية الشمسية من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ليتم المزج المتوازن بين مصادر الطاقة المتجددة واحتياطي الوقود الأحفوري مما سيسمح بتوفير كهرباء مستدامة، بأقل تكلفة وأكثر أماناً وتوافقاً مع البيئة لأوروبا.¹

وفي هذا السياق تعتبر أوروبا أحد أهم مستوردي الطاقة على المستوى العالمي بنسبة 60% من الغاز الطبيعي و80% من البترول، حيث حددت نسبة تبعية الاتحاد الأوروبي إلى الطاقة بـ 53% سنة 2010 والتي من المتوقع أن ترتفع إلى 60% على مدى سنة 2020 مع إمكانية أن تصل إلى 80% في سنة 2030،² كما أنه يتم توجيه نسبة 60% من صادرات إفريقيا الشمالية من البترول إلى أوروبا ونسبة 82% من الغاز.³

وعليه يحتل رهان تأمين مصادر الطاقة، أهمية جيواقتصادية في حوض المتوسط؛ حيث تعتبر الجزائر ثالث مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج عبر خطي غاز "Trans – Med"، "Maghreb – Europe"، وليبيا المورد الرئيسي لإيطاليا من الغاز الطبيعي والنفط عبر خط أنبوب "Green Stream"،⁴ إلا أنه في ظل الأوضاع السياسية والأمنية، المالية والاقتصادية، المناخية على

¹ "رابط دول حوض البحر الأبيض المتوسط لنقل الطاقة من محطات الكهرباء الشمسية الحرارية CSP-T"، المركز الألماني لشؤون الطيران ومجال الفضاء: على الرابط الإلكتروني:

http://www.menarec.org/resources/TRANS-CSP_Arabic.pdf, consulté le : 02/09/2017, à : (15h :10).

² « vers une communauté Euro-méditerranéenne de l'énergie : passer de l'import-export à un nouveau modèle énergétique régional », *IPEMED*, avril 2013, en ligne sur :

http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/dmed/dv/5c_ipemed_ceme_synth/5c_ipemed_ceme_synth_fr.pdf, consulté le : 02/09/2017, à : (15h :10).

³ Moncef Ben Abdallah et autres, « Vers une Communauté euro-méditerranéenne de l'énergie Passer de l'import-export à un nouveau modèle énergétique régional », *IPEMED*, Mai 2013, p.9.

⁴ Sally khalifa Isac, *Europe and the Arab Revolutions From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood*, KFG Working Paper, n° 39, May 2011, p.25, en ligne sur:

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

المستوى العربي الأوروبي والدولي جعلت من الدول المستهلكة للطاقة ومنها الاتحاد الأوروبي تبلور إستراتيجية لتحقيق أمنها الطاقوي من خلال تنويع مصادر الطاقة والبحث عن تفعيل سبل استغلال الطاقات المتجددة بهدف تنويع مصادر التمويل،¹ وفي سنة 2012 حدد الاتحاد الأوروبي هدف استراتيجي بأن يضمن نسبة 20% من أمنه الطاقوي بمصادر الطاقة المتجددة على مدى سنة 2020.²

وبالتالي تشكل منطقة المتوسط مسرحا للتنافس الدولي للقوى كبرى، نظرا للعديد من المعطيات الجيوسياسية والجيوأمنية؛ النشاط المتنامي للتنظيمات الإرهابية الجهادية بعد ثورات "الربيع العربي" وتحالفها مع التنظيمات الإجرامية لتجارة المخدرات، الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين على امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، تعرف ثلاثة مناطق توتر أو أزمات دولية "مجمدة": فلسطين، الصحراء الغربية والأزمة السورية (منذ سنة 2011)، إضافة إلى كون دول حوض المتوسط مصدر للثروات الطبيعية، سوق استهلاكية وممرًا للمبادلات التجارية العالمية وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي.

المطلب الثالث: التنافس الدولي في المتوسط

تعتبر منطقة المتوسط محلا للتنافس الدولي لقوى كبرى قلصت من الدور الريادي لأوروبا بحكم العلاقات التاريخية، والتي سيتم دراستها في متغيرين؛ التواجد الاقتصادي الصيني وكذا الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحوار الأطلسي المتوسطي لحلف شمال الأطلسي.

http://userpage.fu-berlin.de/kfgeu/kfgwp/wpseries/WorkingPaperKFG_39.pdf, consulté le : 01/09/2017, à : (15h :30).

¹ Vivane du Castel, *la sécurité des approvisionnements énergétiques enjeux et défis pour l'Union Européenne*, l'Harmattan Edition, 2015, pp.20-21.

² European Commission, « renewable energy », en ligne sur :

<https://ec.europa.eu/energy/en/topics/renewable-energy>, consulté le : 02/09/2017, à : (15h :55).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

جمهورية الصين الشعبية؛* قوة ديموغرافية عالمية بإجمالي عدد سكان يتجاوز مليار وثلاث مئة وتسعون نسمة وفقا لإحصائيات سنة 2018،¹ وثاني قطب اقتصادي عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بمعدل نمو اقتصادي قدر بـ 6.9% سنة 2017 والذي بلغ أعلى نسبه - خلال العشرية الأخيرة- سنة 2010 بـ 10.6%،² متبعة في ذلك نظرية القوة الناعمة* Soft Power؛ بالتركيز على متغير انتشار الثقافة الصينية من خلال مشاركتها في المعارض والملتقيات الدولية وكذا إنشاء معهد "كونفوشيوس" لتعليم اللغة الصينية بأوزباكستان، سيول وكينيا، ناهيك عن أول جامعة صينية بإفريقيا في مصر، وإذاعة راديو FM صينية في كينيا، إضافة إلى تكريسها لنموذج تنموي فريد من نوعه يعرف بـ "توافق بكين" القائم على العمل الجاد، الابتكار والممارسات المستقلة بعيدا عن المحاكاة الحرفية للنموذج الغربي في التنمية،³ لإحداث مزيج متوازن بين لبيدولوجيتين تتنافس على الحرب الباردة وهو الأمر الذي عبر عنه الباحث الفرنسي "يف لاکوست Yve Lacoste" "بالرأسمالية الفريدة" بمعنى اقتصاد رأسمالي بقيادة شيوعية.⁴

* الصين نموذج لأعظم مسار تنموي عبر التاريخ فقد حقق خلال جيل واحد ما لم تستطع أن تحققه معظم دول العالم في قرون، وذلك منذ أن أطلق السياسي والقائد الصيني "دينغ شياو بينغ" سنة 1978، سياسة "الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج"، تضاعف إجمالي الناتج المحلي الصيني بالأسعار الثابتة اثنتي عشر مرة، محققا معدل نمو سنوي يتراوح ما بين 8 و10%، ووفقا لتقديرات باحثي وعلماء الاقتصاد فإنه بحلول سنة 2050 سيتجاوز حجم الاقتصاد الكلي للصين (70 ترليون دولار) الولايات المتحدة الأمريكية (50 ترليون دولار).

¹ للمزيد من المعلومات أنظر:

« Chine population », en ligne sur : <http://countrymeters.info/fr/China>, consulté le : 02/10/2017, à : (15h :10).

² « Le PIB de la Chine a dépassé les prévisions en 2017 », publié le : 18/01/2018, en ligne sur :

http://french.china.org.cn/business/txt/2018-01/19/content_50248017.htm, consulté le : 02/10/2017, à : (15h :10).

* أسس لها مساعد وزير الدفاع في حكومة بيل كلينتون ورئيس مجلس المخابرات الوطني "جوزيف ناي" في كتابه بعنوان : القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، حيث يعرفها بأنها "القدرة على الحصول على ما نريد عن طريق الجاذبية، بدلا من الإرغام أو دفع الأموال وهي تنشأ من ثقافة بلد ما من مثله السياسية سياسيته فعندما تبدو سياستها مشروعة في قوة الآخرين تتسع قوتنا الناعمة".

³ صليحة محمدي، "السياسة الصينية اتجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، في: مجلة الأمن والتنمية في المتوسط، ع.11، جويلية 2017، ص ص 125 - 128.

⁴ عبد الصادق توفيق، "مركزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، ع. 5، نوفمبر 2013، ص.105.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تعتمد الصين أسلوب "التتمية السلمية" أو "الصعود السلمي" في علاقاتها مع شركائها الاقتصاديين على المستوى العالمي؛ وهي المقاربة التي أعلن عنها رئيس الوزراء الصيني "وين جيا باو" Jiabao Wen سنة 2003، خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية:

"الصعود الصيني هو صعود سلمي؛ لأن الصين تتطور بالاعتماد على قواها الخاصة، في مستوى العلاقات الخارجية أيدنا دائما تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الدول المختلفة التي نعدّها دائما مثل إخوتنا وأخواتنا"¹

لا تشكل منطقة المتوسط صدارة الاهتمامات الجيوسياسية للصين، وإنما تتعامل معها كأجزاء جيوسياسية فرعية: جنوب أوروبا، شمال إفريقيا، الدول المغاربية والدول العربية؛ حيث عملت على أن تطور معها علاقات تعاون اقتصادية متعددة الأطراف تأخذ شكل منتديات جهوية رفيعة المستوى، بمبادرة صينية وتعد بصفة دورية على غرار: منتدى التعاون الصيني الإفريقي (سنة 2000)، منتدى التعاون الصيني العربي (سنة 2004)، منتدى التعاون الصيني ودول وسط وشرق أوروبا (سنة 2012)، ومنتدى التعاون الصيني ودول جنوب أوروبا (سنة 2013)، تنتهج الصين إستراتيجية المنتديات والمؤتمرات الدولية على اعتبارها أحد المبادئ الأساسية للدبلوماسية الصينية للرئيس "شي جين بينغ" Xi Jinping منذ توليه الحكم سنة 2013، وأداة سياسية خارجية ناجعة لإعادة بناء الحكامة العالمية؛ التي تسمح بلقاء وتفاعل مختلف فواعل النظام الدولي الأمر الذي يتيح للصين الفرصة لاندماجها في المؤسسات والمنتديات المتواجدة فعلا وإعادة إحياء مؤسسات أخرى مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية التي انضمت إليها الدول الأوروبية كأعضاء مؤسّسة.²

¹عبد الرحمن حكمت، "الصعود السلمي للصين"، في: مجلة سياسات عربية، ع.14، ماي 2015، ص. 58.

²Alice Ekman, « la Chine en Méditerranée : une présence émergente », *Note de l'IFRI* Institut Français des Relations Internationales, février 2018, p p. 7-8.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

إلا أنه يمكن القول بأن منطقة المتوسط – والتي تقسمها الصين في إستراتيجيتها الاقتصادية إلى دول جنوب أوروبا ودول شمال إفريقيا – مجال اقتصادي حيوي بالنسبة للصين وذلك نظرا لعوامل جيوسياسية وجيواقتصادية جوهرية سيتم تحديدها في ثلاث متغيرات أساسية كالتالي:

أولا - إفريقيا مصدرا للموارد الأولية وسوق استهلاكية كبرى للمنتجات الصينية؛ تنتهج الصين شراكة إستراتيجية* مع دول إفريقيا قائمة على متغيرين: تأمين مصادر الطاقة والبحث عن أسواق خارجية لمنتجاتها في مقابل ذلك الاستفادة من الاستثمارات الصينية ونقل الخبرات والتكنولوجيا لتحقيق التنمية في إفريقيا؛ مما يعكس الاعتماد المتبادل بين الطرفين حيث أن النفط الإفريقي يشكل 60% من واردات الصين،¹ مما يجعلها تحرص على أن تكون علاقاتها مستقرة وقوية مع الدول الإفريقية التي تمدّها بهذه المادة الخام (أنغولا، جنوب إفريقيا، السودان، غينيا وجمهورية الكونغو)، كما لُحِظت ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا من 10.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 150 مليار دولار سنة 2010 ليتجاوز 198 مليار دولار سنة 2011، وتصبح بذلك منافس اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.²

* تطرح الصين نموذج لشراكة اقتصادية مع دول إفريقيا وفق شعار "المشاركة في الحصول على المكاسب (ربح - ربح)، بناء على مقاربة اقتصادية سلمية من دون التدخل في الشؤون الداخلية على أساس الفصل بين الأهداف الاقتصادية والإصلاح السياسي بهدف التأسيس لشراكة إستراتيجية قائمة على الثقة المتبادلة، المساواة السياسية والتبادل الاقتصادي والثقافي، وهو نموذج مختلف تماما عن ما تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية.

¹ عبد الصادق توفيق، "مركزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، المرجع السابق الذكر، ص ص. 108-109.

² صليحة محمدي، "السياسة الصينية اتجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، في: مجلة الأمن والتنمية في المتوسط، المرجع السابق الذكر، ص. 132.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

ثانياً- منتدى التعاون بين الصين ودول جنوب أوروبا؛ سنة 2013 بدأت الصين تخطط لشراكة

إستراتيجية مع دول جنوب أوروبا (البرتغال، اسبانيا، إيطاليا، اليونان، قبرص ومالطا) من خلال مؤتمر عال المستوى بين وزراء الفلاحة لكل الدول مشاركة من أجل البحث في سبل تطوير التعاون في مجال الفلاحة بينها، لتتوسع مجالات التعاون بعد ذلك إلى التعاون البحري، الصيد، السياحة، النقل، نقل التكنولوجيا، حيث أن الهدف الصيني الجيوسياسي من هذا المنتدى هو خلق ممر مائي اقتصادي للصين يربط بين المحيط الهندي، إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.¹

ثالثاً- تعتبر منطقة شرق المتوسط أحد الممرات الحيوية للإستراتيجية البحرية الصينية "حزام واحد

... خط واحد" أو ما يعرف بـ: "خط الحرير"، والتي تم الإعلان عنها سنة 2013 من قبل الرئيس الصيني "Xi Jinping"، يتضمن سبع ممرات اقتصادية مائية تربط بين المحيط الهندي، آسيا، أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط، تشمل 65 دولة، تمثل 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 30% من سكان العالم وربع مبيعات الصين العالمية، نحو تحقيق هدف إستراتيجي أعلنت عنه الصين وهو ترقية التعاون بين الدول المشاركة في العديد من المجالات: النقل، الطاقة الكهربائية، السياحة، الاتصال والبنى التحتية، تحسين التواصل والتبادل الثقافي، تسهيل التجارة الدولية، الاستثمار والتبادل التكنولوجي والمعلوماتي... إلا أنه يمكن القول بأن الهدف الجيوسياسي لهذه الإستراتيجية هو تدعيم وضعية الصين كقاطرة عالمية وزيادة قدرتها التنافسية الاقتصادية.²

¹Alice Ekman, « la Chine en Méditerranée : une présence émergente », *Note de l'IFRI, op.cit*, pp. 9 – 10.

*يرجع تاريخ "طريق الحرير" إلى القرن الثاني ق.م، وسمي بذلك لاحتكار الصين وقتها صناعة الحرير واستخدامه كهدايا في العلاقات الدبلوماسية، وهو عبارة عن مجموعة من الطرق المترابطة تسلكه القوافل بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا أهمها: الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل والعطور والعقاقير الطبية.

²Steer Davies Gleave et autres, « La nouvelle route de la soie - débouchés et défis pour le transport européen», étude, *Parlement Européen*, janvier 2018, p.28.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

وبالتالي تركز إستراتيجية الحزام الاقتصادي وفق هذه المبادرة على ثلاثة خطوط مائية؛ الأول يربط بين الصين وأوروبا مرور بآسيا الوسطى وروسيا، الثاني يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مرور بآسيا الوسطى وغربي آسيا، في حين أن الخط الثالث يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي¹، الأمر الذي يدل على الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لحوض المتوسط في السياسات الصينية للتنمية مما يجعلها فاعل استراتيجي في المنطقة.

بالرغم من الأهمية الجيوسياسية للدول المغاربية في السياسة العالمية إضافة لكونها جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير، إلا أنها لم تكن ضمن أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية بالمقارنة مع العراق، أفغانستان، إيران وعملية السلام في الشرق الأوسط، إلا إلى غاية سنة 2009، عندما دعا الرئيس الأمريكي "باراك أوباما Barack Obama" في خطاب له بالقاهرة، إلى "بداية جديدة" مع الدول الإسلامية من خلال التأسيس لشراكة اقتصادية لا تقتصر على الجوانب النفطية، وإنما تهدف إلى توسيع فرص التعليم والاستثمار، ترقية العلاقات التجارية، تدعيم الديمقراطية ومكافحة الإرهاب والتطرف، على أن يكون تعزيز التكامل الإقليمي منهج لتطوير اقتصاد الدول المغاربية في ظل ما تعرفه من تهديدات أمنية وتحديات اقتصادية.²

ويمكن تحديد الأهمية الحيوية لدول المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية في ثلاثة نقاط أساسية: باحتواء التوسع الأوروبي في منطقة جنوب المتوسط من شأنه أن يجعل منه قطب عالمي منافس لها،

¹ نهلة محمد أحمد جبر، "طريق الحرير... إستراتيجية القوة الناعمة"، في الرابط الإلكتروني:

<http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/14-171.pdf>, consulté le : 03/03/2018 , à : (16h.00).

² ستيفرت إي آيزنستات، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي: الحاجة إلى بداية جديدة"، في: *الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2010*، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، ص.17.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

التحكم في مصادر الطاقة نحو أوروبا خاصة منها نفط نيجيريا والغاز الطبيعي في الجزائر أما الدافع الثالث فهو التعامل الأمني مع مصادر الإرهاب بشكل ميداني.¹

إلا أنه سيتم التركيز في هذا الإطار، على التواجد الأمريكي في منطقة جنوب المتوسط من خلال حلف شمال الأطلسي الذي أسس لشراكة أمنية إستراتيجية سنة 1994، في إطار الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي، الذي أعلن عنه مجلس الإتحاد الأوروبي مع سبعة دول متوسطة* وهي: المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس، مصر، إسرائيل والأردن؛ حيث يعكس هذا الحوار تصور الحلف القائم على أساس أن أمن أوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، كما أنه يشكل متغير مهم في سياسة التعاون والانفتاح التي انتهجها الحلف بعد نهاية الحرب الباردة.²

يهدف الحوار الأطلسي المتوسطي إلى دعم الاستقرار في حوض المتوسط، تشجيع علاقات حسن الجوار وترقية أشكال التعاون المتبادل، وبعد أحداث 11 سبتمبر، قررت دول الحلف خلال قمة براغ سنة 2002، تطوير الأبعاد السياسية والعلمية للحوار وتعزيز التعاون العملي في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة وفي مقدمتها الإرهاب،³ من خلال آليات وأنشطة تتمثل في تطوير العمل المشترك بين قوات

¹ أمحمد برقوق، "التحديات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني"، في: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017.

* لم تتجسد عضوية الجزائر في الحوار الأمني لحلف شمال الأطلسي مع دول جنوب المتوسط إلا في مارس 2000، حيث أنها غُيبت عنه في بداية تأسيسه بسبب الأزمة الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والأمني في فترة التسعينيات من القرن الماضي، إضافة إلى ذلك عدم تأكيد عضوية كل من ليبيا بحجة دعمها للإرهاب، موقفها من عملية السلام العربية - الإسرائيلية ومحاولتها امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ولكن يرحب الحلف بانضمام ليبيا الديمقراطية بعد سقوط نظام الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي"، هذا ونلاحظ عدم مشاركة كل من سوريا بسبب الأزمة الأمنية التي تعيشها منذ سنة 2011، أما مشاركة لبنان فهي مرتبطة بنسوية القضية الفلسطينية-الإسرائيلية.

² « Le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN », en ligne sur :

https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_60021.htm, consulté le : 06/11/2017, à : (12h.30).

³ عبدالنور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي*، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص ص. 167 - 168.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الحلف وقوات دول جنوب المتوسط، تحديث القوات المسلحة وبنيات الدفاع، مكافحة الإرهاب وكذا التعاون والتخطيط للطوارئ المدنية،¹ وبعد مرور عشر سنوات على تأسيس الحوار، قررت دول الحلف في اجتماع لها مع الدول المشاركة في الحوار المتوسطي ترقية الحوار إلى شراكة حقيقية بتبني وثيقة "أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار الأطلسي"، وذلك بهدف تعزيز منظومة الأمن الإقليمي والاستقرار والعمل المشترك في إطار متكامل مع جهود المنظمات والهيئات الدولية مع إمكانية توسيع الحوار إلى دول متوسطة مهتمة بعد دراسة كل حالة على حدة.²

تعزز دور حلف شمال الأطلسي في دول جنوب وشرق المتوسط كفاعل رئيسي في معادلة بناء الأمن في المتوسط وأظهر الدور المحدود للاتحاد الأوروبي في التصرف عسكريا في الدول المتاخمة لحدوده الجغرافية،³ خلال تدخله العسكري في ليبيا سنة 2011 في إطار "عملية الحامي الموحد"، بناء على قرار مجلس الأمن رقم 1973، ومنه فقد أثبتت الأزمة الليبية عدم فعالية سياسة الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي، حيث أن ضعف القدرات العسكرية والتقنية، مشكل التنسيق بين الدول الأعضاء وكذا خلافات توازن القوى بينها، قلص من فرص الاستجابة الأوروبية للفعلة لإدارة أزمات دول الجوار الجغرافي من دون طلب تدخل حلف شمال الأطلسي حامي الأمن الأوروبي والفاعل الاستراتيجي في المنطقة.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تمثل "مجالا حيويا" لأوروبا بحكم العلاقات التاريخية، التقارب الجغرافي، الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية للمنطقة تجعلها في صلب اهتمامات السياسات الأوروبية خاصة في ظل التنافس الدولي على موارد المنطقة، إلا أنه تتبنى المقاربة

¹ كريم مصلوح، *التنافس والتعاون في المتوسط*، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص ص 87 - 88.

² عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر: أوروبا والحلف الأطلسي*، المرجع السابق الذكر، ص ص 172 - 173.

³ كريم مصلوح، *التنافس والتعاون في المتوسط*، المرجع السابق الذكر، ص ص 342.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الأوروبية للأمن في المتوسط تصور ثانٍ تجاه دول جنوب المتوسط باعتبارها مصدر للتهديدات الأمنية فوق القومية التي سمحت لها العولمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الانتقال إلى حدودها وتهديد أمنها الوطني والإقليمي على غرار: الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، عمليات القرصنة البحرية... وهو ما سنتطرق إليه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: المتوسط – مصدر للتهديد

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي العدو الإيديولوجي والعسكري للقطب الغربي، الأمر الذي أدى به إلى فقدان "بوصلته الإستراتيجية"؛ ليشرع في حملة البحث عن "العدو الجديد" أو "العدو الضائع"، فكانت نتيجة ذلك أن تم تحديد "الجنوب"؛ المصدر الجديد للتهديد ولإضفاء الشرعية على هذا الطرح تم شن حملة إعلامية على الدول العربية خاصة بحيازتها لأسلحة الدمار الشامل ودعمها للتنظيمات الإرهابية على غرار العراق، ليبيا والجزائر، ناهيك عن التأسيس النظري لأطروحة "صدام الحضارات" التي تجعل من الإسلام تهديد عالمي خاصة في ظل تزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية (جنوب – شمال)، ليصبح بذلك المتوسط بالنسبة للدوائر الجيوسياسية مصدر التهديد في عالم ما بعد القطبية الثنائية.¹

وعليه تركز دراستنا على ثلاث تهديدات أمنية لاتماثلية، فوق قومية وغير قابلة للتجزئة؛ حددها الاتحاد الأوروبي في تقريره الصادر سنة 2003، بعنوان "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية: أوروبا آمنة في عالم أفضل"؛ مصدرها دول غرب، جنوب وشرق المتوسط أفرزتها معطيات جيوسياسية وسوسيو اقتصادية، تشكل هاجسا أمنيا على منظومة الأمن الإقليمي للاتحاد الأوروبي في بعده الأمني والسياسي من خلال تنامي دور المجموعات الإرهابية الجهادية، والاقتصادي بتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر: أوروبا والحلف الأطلسي، المرجع السابق الذكر، ص ص. 115

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

خاصة منها تهريب المخدرات، أما تدفقات المهاجرين غير الشرعيين فهي تشكل تهديدا على الأمن الأوروبي في بعده الاجتماعي والثقافي.

المطلب الأول: حركية التنظيمات الإرهابية

صوّرت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية: أوروبا في عالم أفضل" لسنة 2003، الإرهاب أول التهديدات الرئيسية التي تواجهها أوروبا؛ الإرهاب الإلكتروني، العالمي، الذي ينتهج أسلوب التطرف الديني العنيف... "فالإرهاب تحدي إستراتيجي متزايد لكل أوروبا".¹

يثير مصطلح "الإرهاب" جدلا في الأوساط السياسية والقانونية من حيث ضبط مفهوم واحد تتفق عليه وحدات المجتمع الدولي، وخاصة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة التي جعلت منه أكثر مرونة وتعقيدا، ومن أكثر التهديدات اللاتماثلية التي تهدد السلم والأمن الدوليين (وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1269 الصادر سنة 1999)، مما أدى إلى غياب مرجعية قانونية موحدة لتحديد الفعل الإرهابي من جهة وإمكانية وجود التزام قانوني محدد وغير خاضع لمصالح أي دولة من جهة أخرى.

ظهر أول تشريع حول ظاهرة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1948، الذي يعرفه بأنه:

"كل نشاط يتضمن عملا عنيفا أو خطيرا يهدد الحياة البشرية ويمثل انتهاكا للقوانين الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية أو أية دولة، يهدف إلى نشر القهر والرعب بين السكان المدنيين أو التأثير على سياسة دولة ما عن طريق الاغتيال والاختطاف"²

¹« Stratégie Européenne de Sécurité : une Europe Sûre dans un Monde Meilleur », *Conseil De L'union Européenne*, 2009, p.32, en ligne sur :

<http://www.consilium.europa.eu/media/30810/qc7809568frc.pdf>, consulté le : 08/10/2018, à : (11h00).

² محمد المجذوب، أحمد سرحان، *الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية* (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2005)، ص.75.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

تعرفه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 60/49، المؤرخ في 9 ديسمبر 1994، المتعلق

بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي بـ:

"الأعمال الإجرامية التي يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الناس، مجموعة من الأشخاص أو

أشخاص محددة لتحقيق أهداف سياسية، وهي أعمال غير مقبولة بأي حال من الأحوال، بغض النظر عن الاعتبارات

السياسية، الفلسفية أو الإيديولوجية، العرقية أو الإثنية والدينية أو أي طبيعة أخرى المقدمة لتبريرها"¹

تعتبر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998، الإرهاب عمل إجرامي وتعرفه بـ:

" هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو

مصلحتها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية عدا ما

استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 14/9/1963م؛

اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 16/12/1970م؛

اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 23/9/1971م.

والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال 10/5/1984م؛

اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون

الدبلوماسيون والموقعة في 14/12/1973م؛

اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 17/12/1979م؛

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1983م وما تعلق منها بالقرصنة البحرية؛"²

¹Art.2 , the United Nations General Assembly, " measures to eliminate international terrorism " ,**resolution n°: 49/60**, 8 December 1994, en ligne sur :

<http://www.un.org/documents/ga/res/49/a49r060.htm>, consulté le : 15/09/2018, à : (15h30).

²المادة الأولى، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، 1998/04/22.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

كما يعرفه مجلس الأمن في قراره رقم 1566 المؤرخ سنة 2004 بأنه:

" الأعمال الإجرامية وتشمل الأعمال الموجهة ضد المدنيين أو فئة معينة تسبب وفاة أو إصابات بدنية خطيرة، أخذ الرهائن بغرض إثارة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو فئة محددة، تخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل، وكل ما هو محدد في الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب، وهي غير مبررة تحت أي ظرف من الظروف باعتبارات سياسية أو فلسفية أو إيديولوجية أو عرقية أو إثنية أو دينية ... وعلى جميع الدول منع مثل هذه الأعمال وإذا لم يتم منعها، التأكد من أن هذه الأفعال يعاقب عليها"¹

عاشت الجزائر خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي "عشرية سوداء"، تعبر عن أزمة داخلية متعددة الأبعاد، استطاعت تجاوزها وتحقيق تحول ديمقراطي واستعادة السلم الاجتماعي بإقرار المصالحة الوطنية والوئام المدني لتصبح بذلك دولة رائدة في مكافحة الإرهاب وتجربة يحتذى بها للدول الأخرى خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ حيث اتخذ الإرهاب بعدا دوليا يهدد الأمن العالمي ليتم الإعلان عن إستراتيجية "الحرب على الإرهاب" بشرعية أممية، وعلى هذا الأساس حضى موضوع الإرهاب بمكانة في القانون الجزائري واعتبر المشرع كل عمل إرهابي جريمة سياسية أكثر منها قانونية، من خلال ربطها بكل ما يخل بالنظام العام وأمن الدولة، المتضمن في نص المادة 87* مكرر من قانون العقوبات.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الإرهاب يعبر عن العنف المنظم الموجه لخلق حالة من الخوف والقلق الشديد لدى الجهة المستهدفة لإجبارها على القبول بمطالب وأهداف الفاعلين، وذلك لتمييزه عن غيره من

¹Art.3, United Nation Security council, **resolution n°1566**, 8 October 2004, en ligne sur:

[http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1566\(2004\)](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1566(2004)), consulté le : 20/10/2018, à : (15h30).

* للمزيد من المعلومات أنظر :

الأمر رقم 95-11 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـ 25 فيفري 1995، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

أعمال العنف السياسي الأخرى، إلا أنه تعرف البيئة الأمنية ظاهرة إرهابية "جديدة"؛ تتبنى الفكر الجهادي للتعبيء والتجنيد، بأسلوب متطرف عنيف، تستهدف فئة الشباب، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، تسعى لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، تنشط في الدول الهشة والتي عرفت تدخلات خارجية (العراق، سوريا، ليبيا ومالي...)، تمارس كل النشاطات الإجرامية وتسيطر على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لتضمن مصادر تمويلها وبالتالي استمرارية نشاطها، كما أنها تتحالف فيما بينها ضد عدو مشترك وهو الدولة القومية.

ومن أبرز الأمثلة على هذه التنظيمات نذكر:

- "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQIM – Al-Qaida in the Islamic Maghreb" :

ينشط على نطاق واسع في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، يتبنى فكرة الإسلام الراديكالي في المنطقة، يمثل امتداد للفكر الإسلامي الجهادي المتطرف الذي أسست له "المجموعة السلفية للدعوة والقتال" في الجزائر GSPC (Groupement salafiste pour la prédication et le combat) والذي كان مصدر الوضع الأمني غير المستقر في الجزائر خلال سنوات التسعينيات، وفي 11 سبتمبر 2003، أعلن أمير هذه المجموعة "نبيل صحراوي Nabilsahraoui" ولاء جماعته "لتنظيم القاعدة Al Qaida" الذي أسس له "أسامة بن لادن Oussama Benladen"، بالدعوة إلى توحيد صفوف المسلمين تحت راية واحدة وهدف واحد وهو مواجهة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 2007، تم الإعلان عن زوال "المجموعة السلفية للدعوة والقتال" لتأخذ تسمية جديدة وهي "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، كفرع جديد من

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

تنظيم القاعدة، هدفه الاستراتيجي هو توحيد الحركات الإسلامية في منطقة شمال إفريقيا والساحل، يضم حوالي 700 شخص، يتمتعون بدرجة عالية من مهارات القتال.¹

- "حركة أنصار الدين Ansar Eddin" في شمال مالي:

تأسست في ديسمبر 2011، في مدينة "كيدال" بشمال مال، بزعامة "إياد أغ غالي"، تتبنى توجه الجهادية السلفية تطالب بالتأسيس لمعالم الدولة الإسلامية في مالي، تحالفت "حركة أنصار الدين" مع "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA" *Mouvement National de Libération de l'Azawad* للإعلان عن انفصال إقليم الأزواد في شمال مالي سنة 2012، بعد الانقلاب العسكري على الحكومة المركزية فيها والذي جعل للدولة تعرف نزاع داخلي شديد التعقيد، فقدت الحكومة المالية القدرة على التحكم في الإقليم مما جعلها تطلب من فرنسا أن تتدخل عسكرياً لوقف النزاع.²

- جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد "بوكو حرم Boko Haram":

تأسست سنة 2002، في نيجيريا كجماعة لها تصور إسلامي متطرف يهدف إلى إقامة الدولة الإسلامية في نيجيريا على أسس الشريعة الإسلامية، "بوكو حرم" تسمية أطلقها السكان المحليون الذين كانوا ضد توجه هذه الجماعة المناهض للغرب فكرياً في حين أنه يستعمل وسائل عصرية للانتشار والتواصل من إنتاج الدول الغربية مثلاً: مواقع التواصل الاجتماعي، السيارات ووسائل التكنولوجيا الحديثة...³

¹ Jean- François Daguzan, « D'Al Qaida à AQMI, de la menace globale aux menaces locales », à : *la compil du Diploweb géopolitiques des terrorismes*, Pierre Verlouis, 24 janvier 2015, (pp.93-103), pp.98-100, en ligne sur : <http://www.diploweb.com/D-Al-Qaida-a-AQMI-de-la-menace.html>, consulté le : 08/03/2019, à : (14h00).

² Mehdi Taje, « le défi fondamental en Afrique du Nord et dans le Sahara », à : Jaques Frémeaux et autres, *menaces en Afrique du Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe*, (Paris : Ellipses édition, 2013) , p.32.

³ Andrew Walker, *What is Boko Haram?*, United States of Peace, june 2012, pp.3 - 4, en ligne sur : <https://www.usip.org/sites/default/files/SR308.pdf>, consulté le : 12/12/2018, à : (15h00).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

وبالتالي تنظيم "بوكو حرم" ينتقد الفئة الاجتماعية (النخبة) في نيجيريا التي درست في الغرب، المتشعبة بالقيم والثقافة الغربية وتحاول نشرها في نيجيريا "أبناء الكتب **Child of the Book-Yan book**" وهو التوجه الذي تتبناه الجماعة خاصة أنها نشأت في شمال نيجيريا وهي منطقة مهمشة سياسيا، تضعف فيها كل مؤشرات التنمية، وتجدر الإشارة إلى أنها تمارس كل أشكال العنف السياسي من اغتيال، خطف، تفجيرات، تجنيد إجباري، تزويج قسري... يدعو إلى الجهاد من خلال شعار "جريمة وخيانة في عدم الانضمام إلى الجهاد"، كما انه يشارك في عمليات تهريب الأسلحة مع تنظيمات إجرامية وإرهابية في المنطقة.¹

إلا أنه سيتم التركيز على دراسة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)؛ الذي ينشط في منطقة الشرق الأوسط ويمتد إلى شمال إفريقيا من خلال عقد تحالفات مع فروعها من التنظيمات الجهادية الجهادية.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هو امتداد لـ "تنظيم القاعدة في العراق" الذي أسسه الأردني المتطرف "أبو مصعب الزرقاوي **Abu Musabal-Zarqawi**" ، ولكن بعد اعتقاله سنة 2006، تولى قيادته "أبو أيوب المصري **Abu Ayyoubal-Masri**" إلى غاية 2010،² وبعد وفاة "المصري" ظهر "أبو بكر البغدادي **Abu Bakr Al-Baghdadi**" الذي أعلن عن نشأة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أبريل 2013، بعد تحالفه مع المجموعة الإرهابية في سوريا والتابعة لتنظيم القاعدة "جبهة النصرة"، مع

¹ « Nigeria : les crimes de masse de Boko Haram », **rapport FIDTH** (Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme), octobre 2014, pp.15-18.

² Masood Ur Rehman Khattak et autres, « The Emergence Of Islamic State: Implications For Pakistan And Afghanistan », **Institute Of Regional Studies Islamabad**, October 2015, pp.3-4, en ligne sur : <http://www.irs.org.pk/spotlight/spo2015.pdf>, consulté le : 15/10/2018, à : (15h30).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الإشارة إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية ليس مجرد مجموعة جهادية موجهة من طرف تنظيم القاعدة وإنما لها موقف مستقل ورؤية إستراتيجية خاصة تقوم أساسا على تكريس مفهوم الخلافة الإسلامية.¹

أدت تداعيات الأزمة السورية سنة 2011، إلى ظهور الجيل الثالث* لتنظيم القاعدة يمثلته تنظيم "داعش"؛ كنموذج إرهابي أعلن عن الخلافة الإسلامية، مخالفا بذلك التنظيم السياسي الحديث للدولة الوطنية، يسيطر حاليا على 25% من مساحة سوريا و 40% من مساحة العراق، بمساحة إجمالية تقارب 250 ألف كلم وبعدد سكان يتجاوز 10 ملايين نسمة.²

تكمّن خصوصية هذه التنظيمات الإرهابية عبر الوطنية في أنها تستغل حالة الانكشاف الأمني في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ خاصة منها الدول التي هي في مرحلة انتقالية نحو بناء الدولة بعد نزاعات داخلية انتهت بتدخلات خارجية على غرار: العراق، اليمن وليبيا.. لتسير على مناطقها الحيوية لبناء قوتها وبالتالي إستمراريتها كما هو الشأن في ليبيا بالسيطرة على خليج سرت الغني بالبترول.³

وبالتالي يمكن القول بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هو مجموعة جهادية "هجينة"؛ تتخذ من الإيديولوجية الدينية غطاء لنشاطها بأسلوب متطرف عنيف، ومن الدعاية الإعلامية ومواقع التواصل

¹Zana Khasraw Gulmohamad, « The Rise and Fall of the Islamic State of Iraq and Al-Sham (Levant) ISIS », *Global Security Studies*, Spring 2014, pp.4-5.

*الجيل الأول للقاعدة تأسس سنة 1998 عندما تم الإعلان عن تشكيل "الجهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين" وعندما قام تنظيم القاعدة بأعماله الإرهابية الكبرى المتمثلة في تفجير نيروبي ودار السلام، حيث تميز التنظيم في جيله الأول بعدائه للغرب وفق مقاربة "العدو البعيد" ومركزية القيادة في أفغانستان، وفي سنة 2003 بعد حربي العراق وأفغانستان ظهر الجيل الثاني للقاعدة من خلال الشبكات الجهادية للقاعدة بقيادات إقليمية في العراق، اليمن والمغرب العربي "لا مركزية القاعدة" بأن يكون لكل بلد نموذجها الخاص وهو الفكر الذي أيده "أبو مصعب السوري".

²حمزة المصطفى وعبد العزيز صيط، سيكولوجيا داعش، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014، ص.3.

³مصطفى صايح، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، في: مجلة القانون، المجتمع والسلطة، ع.6، 2017، ص.13.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الاجتماعي وسيلة للتعبئة والتجنيد، تسعى إلى تحقيق هدف إستراتيجي يتمثل في إقامة دولة الخلافة الإسلامية "باقية وتمدد"؛ من خلال السيطرة على الموارد وجمع الثروة لضمان البقاء والتوسع جغرافيا في الحدود التي رسمتها لدولة الخلافة الإسلامية.¹

الخريطة رقم 03: الحدود الجغرافية لدولة الخلافة الإسلامية لتنظيم "داعش"



Source : « La géographie du "Califat" selon le DAECH », en ligne sur : https://www.huffpostmaghreb.com/2014/10/09/califat-geographie-daech- n_5957654.html , consulté le: 09/06/2018, à : (15h00).

توضح الخريطة أعلاه، المعالم والحدود الجغرافية للدولة الإسلامية التي تم الإعلان عنها بتاريخ 04 أكتوبر 2014، في العديد من المواقع الإلكترونية التي تروج لفكر الجهاد عن دولة "الخلافة" والتي تشمل كل من: العراق، سوريا، لبنان، كردستان، كازاخستان، دول الخليج، اليمن، القوقاز، المغرب، الأناضول، مصر، اليمن، إثيوبيا، كل القرن الإفريقي، الأندلس وجزء من أوروبا.

¹ لينا الخطيب، "إستراتيجية الدولة الإسلامية باقية وتمدد"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 29 يونيو 2015، في : <http://carnege-mec.org>, consulté le : 09/10/2018, à : (15h00).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

واستناداً إلى نفس المصدر فإن دولة "الخلافة" تضم مجموعة من الولايات، تشمل عدداً من الإمارات: ولاية العراق تشمل العراق والكويت، الشام تغطي كل من سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن وسيناء، ولاية الحجاز تضم: المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان والبحرين، في حين أن اليمن فستكون ولاية بذاتها، أما كازاخستان فإنها تضم إيران، باكستان، أفغانستان وأوزباكستان لتشمل المغرب دول القرن الإفريقي، غرب مصر، السودان وإفريقيا الوسطى.

تجدر الإشارة، إلى أنه تواجه وحدات النظام الدولي تحدياً فريداً من نوعه في مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ففي حين تركز تدابير مكافحة تمويل الإرهاب التقليدية على منع ممالي الإرهاب من الوصول إلى النظام المالي العالمي وتجفيف منابع الرئيسية لتمويل التنظيمات الإرهابية، تتمثل قدرة "داعش" في تمويل نفسه تحدياً؛ حيث يتم تمويل التنظيم من ثلاثة مصادر: النفط والغاز في الأراضي التي يسيطر عليها والتي قدرت مداخيلها بـ 500 مليون دولار خلال عام 2015 من خلال عمليات بيع داخلية بشكل أساسي، فرض الضرائب والابتزاز بلغت قيمتها 360 مليون دولار خلال عام 2015، وعندما استولى "داعش" على الموصل في عام 2014، نجح في نهب أكثر من 500 مليون دولار نقداً من خزانات المصرف المركزي.¹

وعليه، أخذ تنظيم القاعدة جيلاً جديداً في بيئة النزاعات الداخلية والهشاشة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتوظيف متغيرات الجهاد، السلفية الدينية والخلافة الإسلامية إيديولوجية للتعبة بأسلوب متطرف عنيف، وما يزيد من خطورة التنظيم هو التمويل الذاتي وسلسلة التحالفات التي يقوم بها مع فروعها في إفريقيا، وهو ما يؤدي إلى تزايد نشاط الجريمة المنظمة عبر القومية بسبب ضعف رقابة الدولة على

¹ « Le financement de l'Etat Islamique », *Centre d'Analyse du Terrorisme*, Paris, Mai 2016, pp. 05-06.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

إقليمها وعقد تحالفات براغماتية مع التنظيمات الإرهابية لتأمين ممرات نشاطها لتكون بذلك من مصادر تهديد الأمن الأوروبي وهو ما سوف يتم التطرق إليه فيما يلي.

المطلب الثاني: نشاط الجريمة المنظمة عبر الوطنية

"....أوروبا هدف للجريمة المنظمة، تمثل تهديد داخلي له بعد خارجي يشمل تهريب المخدرات، النساء، المهاجرين

غير الشرعيين، الأسلحة وعمليات القرصنة البحرية... تنشط في الدول الهشة... وتزداد خطورة في حالة تحالفها مع

الإرهاب...."¹

تمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديد على الاقتصاد العالمي والأمن الإنساني، تقوم بكل الأعمال

الإجرامية الخطيرة والتي تشمل أكثر من دولة (شبكة عبر وطنية)، تهدف أساسا إلى تحقيق الربح يشمل

نشاطها: تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، تبييض الأموال، الاتجار غير المشروع

بالأسلحة والسلع الثقافية والاستهلاكية وكذا الأدوية المزيفة، الجرائم الإلكترونية، القرصنة البحرية.... ففي

سنة 2009، وفقا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، مثل نشاط

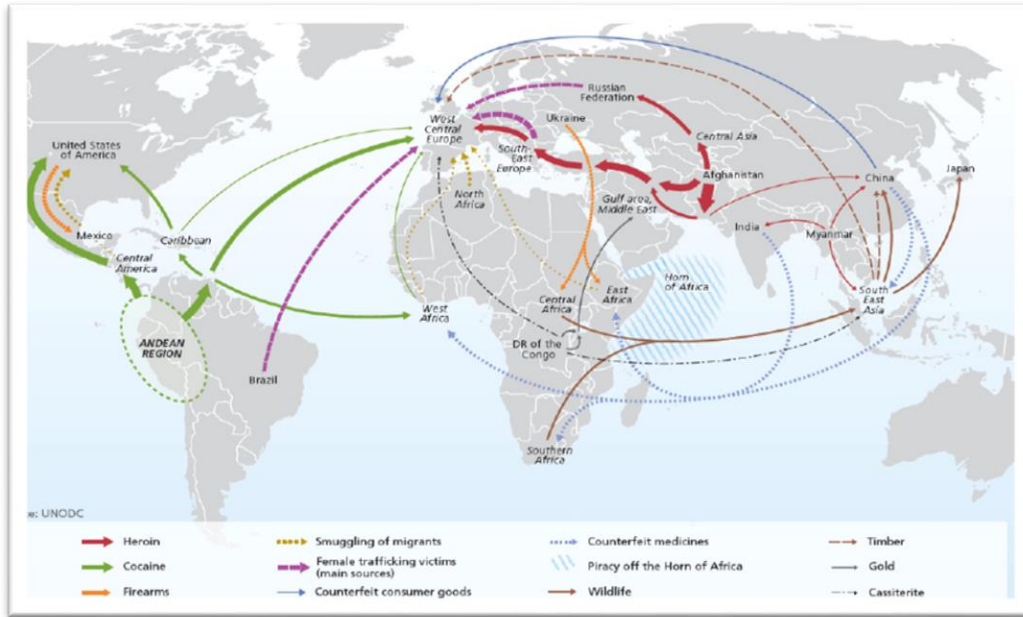
التنظيمات الإجرامية نسبة 1,5% من الناتج المحلي العالمي، و7% من حجم الصادرات العالمية للسلع.²

¹ « Stratégie Européenne de Sécurité : une Europe Sûre dans un Monde Meilleur », *Conseil De L'union Européenne*, 2009, *op.cit*, p.32.

² Marie-Françoise Durand et autres, « Drogues et Mafias », à : *Atlas de la mondialisation comprendre l'espace mondial contemporain*, (Paris : sciences po. Les presses), pp.64-65.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الخريطة رقم 04: المسارات الجغرافية العالمية لنشاط الجريمة المنظمة



Source: « the globalization of crime a transnational organized crime threat assessment », **United Nations Office on Drugs and Crime (ONUDC)**, world drug report, 2010, p.2 .

تمثل أوروبا منطقة جيوسياسية مستقبلية لتدفقات مختلف أشكال الجريمة المنظمة من عديد دول العالم؛

الهروين من أفغانستان مرورا بدول أوروبا الشرقية، الكوكايين من كولومبيا مرورا بدول غرب إفريقيا والجنوب الغربي لأوروبا، تهريب المهاجرين غير الشرعيين من شرق، غرب وشمال إفريقيا عبر دول جنوب أوروبا، جريمة الاتجار بالنساء من البرازيل، روسيا الاتحادية وأوكرانيا إلى أوروبا، وكذا تهريب الأدوية من الصين عبر دول شمال أوروبا، بالشكل الذي يظهر في الخريطة أعلاه

وإذا كانت جريمة تهريب المخدرات من أكثر النشاطات التجارية للتنظيمات الإجرامية ربحا؛ بقيمة مالية سنوية قدرت بـ 320 بليون دولار وفقا لمعطيات صادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

والجريمة لسنة 2009،¹ فإنه سيتم تقديم دراسة جيوسياسية لأهم المسارات الجغرافية لتهريب المخدرات (الكوكايين والهروين) إلى أوروبا وذلك في ثلاثة نقاط أساسية:

أولا – أوروبا: مركز لتدفقات التجارة غير المشروعة للمخدرات

تعتبر أوروبا مركز لتدفقات تهريب المخدرات من آسيا عبر دول أوروبا الشرقية (الهروين) ومن أمريكا اللاتينية عبر دول غرب إفريقيا (الكوكايين) عبر مسارين:

الأول: يتمثل في تدفق تجارة "الهروين" من منطقة آسيا نحو أوروبا، حيث تغذي أفغانستان سوق عالمية بقيمة 55 بليون دولار، كما تعتبر المصدر الأساسي لأوروبا، دول الخليج والشرق الأوسط

في حين أن ميانمار تتعامل بكثرة مع الصين ودول جنوب شرق آسيا نظرا للتقارب الجغرافي، وعلى هذا الأساس يتم توزيع الهروين إلى أوروبا عبر الطرق الجغرافية التالية:²

- طريق البلقان: من أفغانستان يمر بباكستان، إيران، تركيا ليصل إلى دول أوروبا الشرقية عبر اليونان وبلغاريا ومن ثم يمتد إلى دول جنوب شرق أوروبا، والذي يمثل نسبة 85% من مسارات تهريب الهروين إلى أوروبا.

- الطريق الشمالي: من أفغانستان مرورا بآسيا الوسطى وروسيا الاتحادية ليصل إلى دول شرق أوروبا.

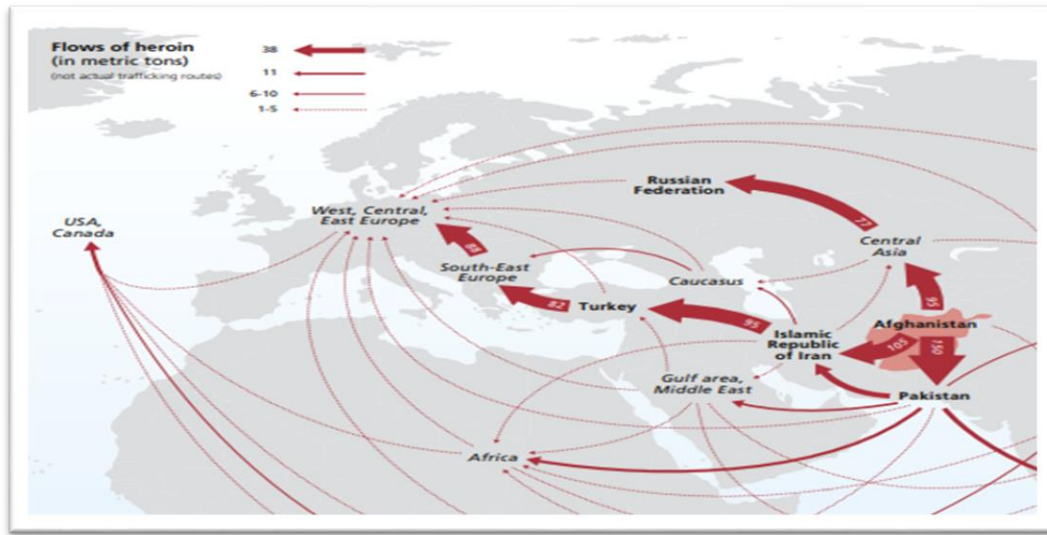
¹«Transnational organized crime: the globalized illegal economy», *United Nations Office on Drugs and Crime*, p.2, en ligne sur: <http://www.unodc.org/toc/en/crimes/organized-crime.html>, consulté le: 08/10/2018, à : (14h00).

²«Transnational organized crime: the globalized illegal economy», *United Nations Office on Drugs and Crime*, op.cit, p.132.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

- طريق شمال البلقان: من أفغانستان مرورا بإيران والقوقاز إلى دول جنوب أوروبا.
- طريق يمتد مباشرة من باكستان إلى غرب ووسط أوروبا.
- طريق يمتد عبر إفريقيا إلى غرب ووسط أوروبا.
- طريق يمتد عبر منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج إلى غرب ووسط أوروبا.
- طريق مباشرة من الهند إلى غرب ووسط أوروبا.

الخريطة رقم 05 : تدفقات تجارة الهيروين من أفغانستان إلى أوروبا- متوسط سنوات 2002-2008.



source: «Transnational organized crime: the globalized illegal economy», *United Nations Office on Drugs and Crime, op.cit*, p.121.

توضح الخريطة أعلاه، مسارات تدفق جريمة تهريب الهيروين من أفغانستان إلى كل من روسيا الاتحادية بمعدل استهلاك سنوي يقدر بـ 70 طن، وأوروبا بـ 80 طن؛ حيث يتم توزيع الهيروين إلى أوروبا مرورا بالعديد من الدوائر والفضاءات الجغرافية: الشرق الأوسط، البلقان، آسيا الوسطى، روسيا، أوروبا الشرقية، الوسطى والغربية، مما يجعله من التهديدات الأمنية فوق القومية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

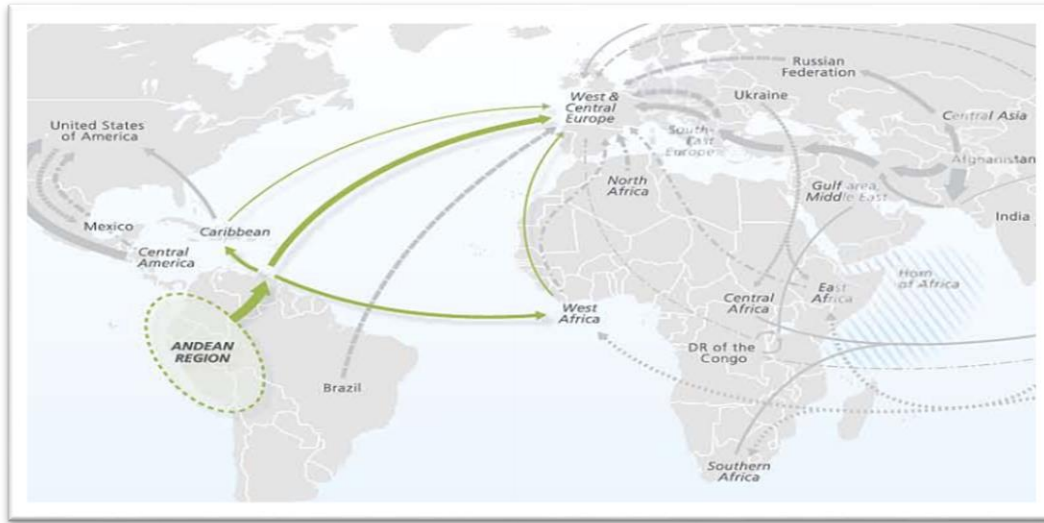
الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الثاني: تدفق تجارة الكوكايين من منطقة أمريكا اللاتينية نحو أوروبا مروراً بغرب إفريقيا؛ حيث تمثل منطقة غرب المتوسط مركزاً لتجارة وتهريب المخدرات (الكوكايين) بين ثلاث قارات؛ من (كولومبيا، البيرو وبوليفيا) نحو أمريكا عبر المكسيك، ونحو أوروبا عبر دول غرب إفريقيا خاصة منها منطقة خليج غينيا- غينيا بيساو Guinea-Bissau التي تقع على ساحل المحيط الأطلسي، حيث يطلق عليها "دولة تهريب المخدرات -Narco State" نظراً لأنها مركز شحن المخدرات نحو إفريقيا وأوروبا، لتدخل الدول الأوروبية من الجهة الجنوبية عبر إسبانيا والبرتغال ومن الجهة الشمالية عبر هولندا وبلجيكا.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي (27 دولة) ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية EFTA، ثاني أكبر سوق استهلاكية لمادة الكوكايين بعد أمريكا الشمالية حيث تستقبل من 20 إلى 40 طن سنوياً بما يكلف حوالي 600 مليون دولار، وفي هذا الإطار تصنف المملكة المتحدة أكبر مستهلك في سوق الكوكايين (6 مليون مستخدم خلال سنة 2007-2008) وتليها إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا وفرنسا، وعليه توضح الخريطة الجغرافية التالية أهم المسارات الجغرافية البحرية والبرية لنقل الكوكايين من الدول المنتجة إلى للدول المستهلكة:

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الخريطة رقم 06: تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا سنة 2008



source: «Transnational organized crime: the globalized illegal economy», *United Nations Office on Drugs and Crime, op.cit*, p.95.

ثانياً- غرب إفريقيا: منطقة شحن وتوزيع الكوكايين نحو أوروبا

تشكل منطقتي غرب إفريقيا (تضم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) والساحل الإفريقي (موريتانيا ، مالي ، النيجر ، تشاد، بوركينا فاسو والسودان) بيئة أمنية خصبة لنشاط تجار المخدرات نظراً لكونها دول تعاني من إشكالية شرعية ومشروعية بناء الدولة على أسس الديمقراطية والشفافية، ضعف مؤسسات وهياكل الدولة (دولة القانون)، غياب إستراتيجية أمنية، تمزق اجتماعي وأزمة هوية، تزايد وتيرة النزاعات العرقية والحركات الانفصالية، ضعف مؤشرات التنمية بكل أبعادها، تفشي الأمراض والفقر المدقع، الكوارث الطبيعية منها الجفاف والتصحر...كلها عوامل تهدد الأمن الإنساني بكل مستوياته،¹ كما أن تنامي نشاط التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية خاصة في منطقة غرب إفريقيا نظراً للطبيعة الجغرافية للمنطقة (صحراوية – ذات حدود واسعة) وعدم قدرة الدولة على التحكم في كامل

¹Michel Luntumbue, groupes armés, *conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : une grille de lecture*, Bruxelles : Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, 27 Janvier 2012, pp 2-4, en ligne sur : <http://www.grip.org/fr>, consulté le : 06/09/2018, à : (14h00).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الإقليم، مما يجعلها تعرف أزمات سياسية وأمنية متكررة والتي ميزت المنطقة خلال سنوات التسعينيات (سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج...).

يتم تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية (كولومبيا، البيرو وبوليفيا) إلى أوروبا عبر منطقة غرب إفريقيا؛ البيئة المناسبة للشحن والتوزيع إلى مناطق أخرى عبر مسارين:

- **البحري:** من خلال نقل الكوكايين مباشرة من دول أمريكا اللاتينية إلى الدول المطلة على المحيط الأطلسي: خليج غينيا، وهما غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا وسيراليون.
- **الجوي:** فيتم من خلال تحميل الكوكايين في الطائرات إلى غامبيا، السنغال، غينيا، غينيا بيساو وشمال مالي، ليتم تسليمه إلى الحركات الجهادية وتقوم بنقله إلى أوروبا وباقي أجزاء إفريقيا¹، ووفقا لإحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2013، فإن 50 طن من مادة الكوكايين انتقلت إلى الدول الأوروبية عبر غرب إفريقيا.

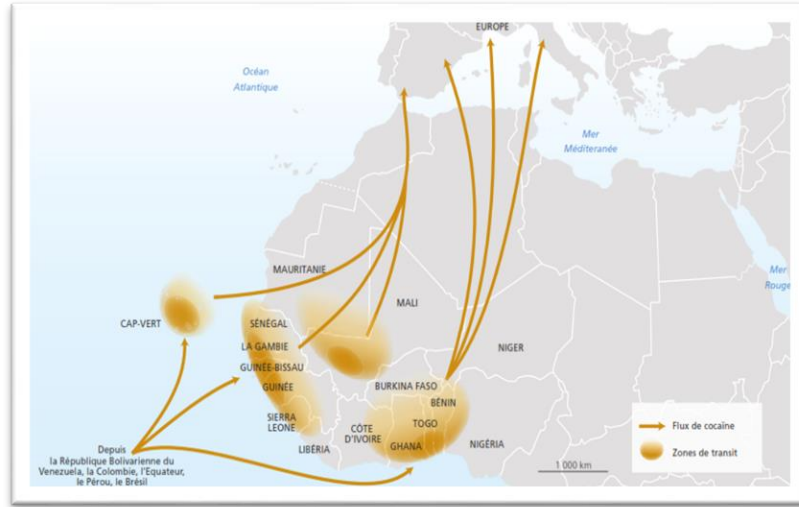
ثالثا – مسارات تهريب الكوكايين إلى أوروبا

وبالتالي يتم نقل وتهريب المخدرات (الكوكايين) إلى أوروبا من أمريكا اللاتينية مرورا بإفريقيا من خلال ثلاث مسارات أو أقطاب جغرافية أساسية:

- **القطب الشمالي :** ويشمل غينيا بيساو، غينيا، غامبيا والسنغال.
- **القطب الجنوبي :** يضم كل من نيجيريا، البنين، التوغو وغانا.
- **قطب شرقي :** يشمل مالي وبعض مناطق من موريتانيا يستعمل أساسا لاستقبال الشحنات عن طريق البر.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الخريطة رقم 07: تدفقات تهريب الكوكايين من غرب إفريقيا إلى أوروبا.



Source : « Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : une Evaluation des Menaces », *Office des Nations Unies Contre la Droque et le Crime*, Février 2013, p.14.

توضح الخريطة أعلاه، مراكز نقل وتوزيع المخدرات في غرب إفريقيا، وتدفقات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية وصولاً إلى أوروبا عبر البرتغال، إسبانيا، فرنسا وإيطاليا.

بعد نقل الكوكايين إلى أوروبا، يتم بيعها بالتجزئة للاستهلاك حيث يتمركز ثلثي مستهلكي "الكوكايين" في كل من المملكة المتحدة، إسبانيا وإيطاليا، فوفقاً لمعطيات متعلقة بتهريب وتجارة المخدرات في كل من إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، سويسرا والبرتغال للفترة ما بين 2010 و 2011، فإنه قد تم توقيف حوالي 2000 شخص من غرب إفريقيا (نيجيريا) بتهمة تهريب ومناجزة الكوكايين فيها.²

وعليه تشكل دول الضفة الجنوبية للمتوسط مصدر تهديد أمني، اقتصادي واجتماعي للاتحاد الأوروبي بنقل، تهريب ومناجزة المخدرات في أهم دوله، وتشهد خطورة عندما تتحالف مع المجموعات

¹ « Les sources du financement des bandes armées au Sahel », *Compagnie Méditerranéenne d'Analyse de l'Intelligence Stratégique*, 01/02/2013, p.06, en ligne sur : http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/7754~v~Les_sources_du_financement_des_bandes_armees_au_Sahel.pdf, consulté le : 26/09/2018, à : (18h00).

² Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest : une Evaluation des Menaces », *Office des Nations Unies Contre la Droque et le Crime*, op.cit, pp.15-16.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الإرهابية لتأمين طرق التهريب في إطار ما يعرف بظاهرة "Narcoterrorism"؛ فنقل الهروين إلى أوروبا، يعتبر التحالف الذي عقد بين مافيا ألبانيا وجيش تحرر كوسوفو أفضل مثال عن ذلك في أوروبا في فترة التسعينيات، إضافة إلى أمثلة أخرى كثيرة عن تحالفات بين جماعات المافيا الإيطالية وميليشيات إسلامية إرهابية، وفي 2012، تم الكشف عن تورط جيش تحرير إيرلندا في جرائم تبييض الأموال، وبشكل عام تعتبر منطقة البلقان أكثر المناطق الأوروبية عرضة لهذه الظاهرة،¹ أما فيما يخص تهريب الكوكايين، فإنه يتم تحالف التنظيمات الإجرامية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI، والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا FARC. (وهي الظاهرة التي سوف نتطرق إليها بشكل مفصل في المبحث الأول من الفصل الثاني للدراسة).

ومع مساعي الدول الأوروبية الرامية إلى تعزيز الرقابة على حدودها للتقليل من نسبة الكوكايين التي تأتيها سنويا من دول غرب إفريقيا، فقد تم تغيير مسار نقل المخدرات إلى أوروبا لتكون منطقة الساحل الإفريقي المحطة الجديدة للشحن والتوزيع بالتعاون مع الجماعات الإرهابية الجهادية فيها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر مالي، نقطة التواصل بين المنظمات الإجرامية وجماعة الطوارق الذين يسيطرون على تهريب المخدرات إلى المغرب، ليبيا والجزائر، لتصل إلى شمال إفريقيا كخطوة أخيرة لنقل المخدرات إلى أوروبا، حيث أنه في سنة 2009، تم العثور على 727 طائرة بوينغ Boeing، في منطقة غاو Gao بشمال مالي ليتم بذلك فتح

¹ Benoit Gomis, « Demystifying “Narcoterrorism” », *Global Drug Policy Observatory*, May 2015, pp.04-05, en ligne: <https://www.swansea.ac.uk/media/Demistifying%20narcoterrorism%20FINAL.pdf>, consulté le: 18/09/2018, à: (10h30).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

المجال أمام التحقيق في الروابط بين الجماعات الجهادية ومنظمات تهريب المخدرات وللذي قلمت به وكالة) مكافحة المخدرات.¹

وعليه فإن تنامي الحركات الإرهابية بدرجة عالية من العنف، يساعد على إضعاف سلطة الدولة على الإقليم وبالتالي تهريب المخدرات وممارسة مختلف أشكال الجريمة المنظمة، فحالة الانفلات الأمني، التفكك المجتمعي وكذا غياب مؤشرات التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تشبع المجتمع بفكرة الهجرة بطرق غير شرعية بحثاً عن فرص "حياة أفضل"، وهو ما سوف نتطرق إليه فيما يلي، على أساس أن الهجرة غير الشرعية مصدر تهديد أمني لأوروبا على الهوية والقيم الثقافية لمجتمعاتها.

المطلب الثالث: تدفقات الهجرة غير الشرعية

في 20 أكتوبر 2014، في لقاء صحفي للرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy" في المدينة الفرنسية "نيس" أكد بأن العدد المطرد للمهاجرين غير الشرعيين إلى فرنسا* هو تهديد على أمنها المجتمعي: "الهجرة تهدد طريقتنا في العيش"؛ اعتباراً أن الاختلافات الدينية، الثقافية والهوياتية تؤثر على المعاملات اليومية وتقاليد المجتمع الفرنسي، مضيفاً في هذا السياق : "نريد استقبال الآخرين...ولكن ليس لدينا الرغبة في تغيير دولتنا"،² وهو تصور يجعل من المهاجرين مصدر تهديد للأمن الفرنسي والأوروبي عامة في بعده الاجتماعي والثقافي؛ بحكم أنهم ينحدرون من دول إسلامية يواجهون صعوبة الاندماج في

¹José Maria et Luis de la Corte, « le trafic de la drogue en Afrique subsaharienne : dynamiques internes et impact régional et mondial », à : *terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne*, IEEE.ES (Institut Espagnol d'Etudes Stratégiques) et IMDEP (Institut Militaire de Documentation de l'Evaluation et Prospective), 2012, p.20.

* وفقاً لإحصائيات المنظمة العالمية للهجرة، فقد تجاوز عدد المهاجرين الوافدين إلى فرنسا سبعة ملايين مهاجر (7.784.418)، بما يعادل 12% من إجمالي عدد المقيمين في فرنسا، منهم 1.430.656 مهاجر من أصول جزائرية

²« L'immigration menace notre façon de vivre », publié le : 22/10/2014, en ligne sur :

https://www.francetvinfo.fr/politique/nicolas-sarkozy/sarkozy-l-immigration-menace-notre-facon-de-vivre_725569.html, consulté le : 10/01/2018 , à : (15h15).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

المجتمعات الأوروبية فيشكلون لأنفسهم مرافق خاصة (مطاعم، مساجد، محلات تجارية...)، بما يختلف عن نمط العيش في الدول المستقبلية لهم، وبالتالي تهديدا على الثقافة والهوية الأوروبية.

وقد برز هذا الطرح بالموازاة مع دراسات لمجموعة من الباحثين أهمها تلك التي تربط بين الأمن، الحضارة والدين (نظرية صدام الحضارات)، لتزداد حدة بعد أحداث 11 سبتمبر، عندما اتخذ الإرهاب بعدا دوليا وطابعا إسلامويا فارتبطت الهجرة بالأمن والدين؛ وفي هذا السياق يرجح "باري بوزان Barry Buzan" بأن الأمن المجتمعي هو المحدد الأكثر أهمية لطبيعة العلاقة بين المركز والمحيط وذلك عبر مسألتين: "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة" لتكون بذلك الهجرة أخطر التهديدات على الهوية الحضارية والقيم الثقافية لدول المركز.¹

وفقا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2015، فقد بلغ عدد المهاجرين على المستوى العالمي 244 مليون مهاجر بما يعادل نسبة 3.4% من إجمالي عدد سكان العالم، وهي نسبة مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع سنة 2000، حيث قدرت نسبة المهاجرين بـ 2.8% من مجموع سكان العالم، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحركية العالمية لأعداد المهاجرين ترتبط في جزء كبير منها بتداعيات العولمة؛ ميوعة الحدود الجغرافية، الثورة الرقمية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تسهيل إجراءات تنقل الأشخاص... إلا أنها تزداد ديناميكية لأسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية كالبحث عن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي،

¹رياض بن عربية، "أمن الهجرة في العالقات الأوروبية وأبعادها المختلفة"، في: مجلة الدراسات القانونية، ع.2، 2016، ص.172.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

العمل أو الدراسة، الهجرة بسبب نزاعات داخلية أو مظاهر العنف السياسي في دولهم الأصلية،¹ إلا أنه نقصد في دراستنا الهجرة، غير الشرعية، الطوعية وطويلة المدى (أكثر من سنة واحدة).

الأصل في الهجرة أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية بالأساس تعكس مظاهر التنوع الثقافي، الحضاري واللغوي وتجسد حق الإنسان في التنقل والعمل، ولكنها أخذت بعدا أمنيا وسياسيا نتيجة للتزايد المطرد في أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتداعيات ذلك على منظومة الأمن الإقليمي لدول المنبع، المعبر والدول المستقبلية لها، ليتم جراء ذلك تصنيفها ضمن التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأهم قضايا مسارات بناء الأمن في المتوسط بدأ بإعلان برشلونة سنة 1995، حيث أن تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا بلغت أقصى درجاتها سنة 2014 بنسبة 170% بالمقارنة مع سنة 2013، وبنسبة 200% خلال السداسي الأول لسنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014،² فوفقا لإحصائيات سنة 2015، صنفت ألمانيا على أنها أول دولة مستقبلة للمهاجرين بأكثر من مليون مهاجر، تليها المملكة المتحدة (631500)، فرنسا (363900)، إسبانيا (342100) وإيطاليا (280100).³

وذلك نظرا لتوفر "عوامل الجذب" من استقرار، ازدهار وأمن —نظمة سياسية ديمقراطية تركز قيم حقوق الإنسان، وترتفع معدلات تدفق الهجرة في الفضاءات الجغرافية التي تعرف مستويات متفاوتة من التنمية الاقتصادية؛ من إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا عبر الدول المغاربية وتركيا.⁴

¹ Marie Mcauliffe and and Martin Ruhs, « World Migration Report 2018», *International Organization for Migration*, 2017, p.27.

² « Le défi de l'immigration clandestine en Méditerranée », *fondation Robert Schuman*, Centre de Recherche et des Etudes sur l'Europe, 2015, en ligne sur :

<https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352-le-defi-de-l-immigration-clandestine-en-mediterranee>, consulté le : 15/02/2018, à : (15h00).

³ « Statistiques sur la migration et la population migrante », *EUROSTAT*, données 2017, en ligne sur :

http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Migration_and_migrant_population_statistics/fr, consulté le: 14/02/2018, , à : (10h00).

⁴ Catherine Wihtol de Wenden, « Les flux migratoires légaux et illégaux », publier le : 23 juin 2014, en ligne sur :

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

يعالج الخطاب الأوروبي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور أمني بحت "أمننة* الهجرة"؛ بمعنى تحويل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من قضية إنسانية تعبر عن مغادرة مجموعات إنسانية لدولها الأصلية بحثاً عن ظروف "العيش الكريم"، إلى قضية أمنية تهدد الوجود الحضاري، الوحدة المجتمعية، الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول المستقبلية لهم، مما يستوجب اتخاذ إجراءات ردعية للحد من تدفقاتها والتي وصلت إلى مستوى "تجريم الهجرة غير الشرعية"¹ في حين أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط ترى بأنها تحدي اقتصادي واجتماعي يستوجب مواجهته من خلال سياسات عمومية تنمية متعددة القطاعات تستهدف فئة الشباب، وذلك نحو هدف استراتيجي وهو التقليل من أعداد المهاجرين غير الشرعيين من خلال توفير كل الظروف المناسبة بترقية الاستثمار وخلق مناصب عمل دائمة وكذا تنشئة الأجيال القادمة على قيم المواطنة.

إن هذا الخطاب الأوروبي للهجرة كتهديد أمني مجتمعي هو تصور إدراكي وذاتي للدولة التي تعتبر تدفق المهاجرين والتعدد الثقافي والديني عامل قوة أو ضعف لأنه يفرض تحديات اجتماعية بالأساس على الهوية الوطنية والقيم الجوهرية للمجتمعات المستقبلية لها، إلا إن هذا التصور هو أكثر خطورة من ظاهرة الهجرة في حد ذاتها؛ لأنه يتسبب في ظهور العنصرية بسبب تهميش وإقصاء المهاجرين باعتبارهم عنصراً دخيلاً ثقافياً وهو ما يؤدي إلى التفكك والتصدع الاجتماعي² وتجدر الإشارة إلى أن التهديد الأمني للهجرة غير الشرعية يتعدى البعد المجتمعي عندما يحدث التواصل والتحالف مع المجموعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية بحثاً عن مصدر لتمويل وتأمين المسار الجغرافي لتتقل المهاجرين غير الشرعيين وقد تصل إلى أن تحدث للتدفقات غير المتحكم فيها في أعداد المهاجرين إلى توترات دبلوماسية بين دول المصدر

<https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/1044378/filename/les-flux-migratoires-legaux-et-illegaux-ceriscope.pdf>, consulté le : 11/01/2018, à : (12h00).

*ظهر مفهوم الأمننة أول مرة في مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، يراد بها في أبسط معانيها تحول أي موضوع إلى قضية أمنية، بحيث يقدمها الفاعلون على أنها تهديد ويتقبلها الجمهور.

¹ مرسى مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات"، في: سياسات عربية، ع.15، يوليو 2015، ص.64.
² نيبيل عاشوري، "هل تشكل الهجرة تهديداً للأمن؟"، في: مجلة الأمن والتنمية في المتوسط، ع.12، يناير 2018، ص.ص. 2-3.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

والمستقبل لها،¹ وهو ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني من دراستنا في إطار ظاهرة "تهريب المهاجرين غير الشرعيين".

وفي ظل الظروف الأمنية والسياسية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية غير المستقرة التي تعرفها دول المصدر، فإن تدفقات المهاجرين غير الشرعيين في تزايد مستمر إلى أوروبا، حيث يمكن تحديد ثلاث فضاءات جيوسياسية للهجرة في حوض المتوسط: المتوسط الإفريقي، الآسيوي والأوروبي:²

- المتوسط الإفريقي: من شمال إفريقيا إلى أوروبا لأسباب اقتصادية ترتبط أساسا بالبحث عن العمل، وتصنف ليبيا على أنها دولة مستقبل للعمال الأجانب من دول الجوار: مصر، تونس وتشاد وذلك نظرا لما تتمتع به من موارد الطاقة.
- المتوسط الآسيوي: من منطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا عبر تركيا، قبرص واليونان لأسباب سياسية وأمنية تتعلق بالنزاعات في الشرق الأوسط.
- المتوسط الأوروبي: من دول البلقان إلى أوروبا بعد تفكك يوغسلافيا والهجرة ما بين دول جنوب أوروبا (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا واليونان) لأسباب ترتبط بالمقاوالاتية، من خلال البحث عن إطارات وتقنيين للتأسيس لمؤسسات تجارية وفروع إنتاج اقتصادية.

ليونيس مسعودي ورضوانين تومي، "المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط"، في: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.4، جوان 2015، ص ص. 89 – 90.

²Gérard-François Dumon, «La Méditerranée, un espace migratoire majeur dans le monde», novembre 2008, pp. 110- 114, en ligne sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00766249/file/J248-1175-GEOS21_MEDITERRANEE_GFD-en.pdf, consulté le : 11/01/2018 , à : (14h00).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

أما بخصوص الممرات الجغرافية البحرية والبرية للمهاجرين غير الشرعيين في حوض المتوسط نحو أوروبا فهي تشمل:¹

- الطريق الشرقي عبر اليونان، قبرص، رومانيا وبلغاريا: يعتبر المعبر الرئيسي لتدفق المهاجرين غير الشرعيين في منطقة شرق المتوسط، فمنذ سنة 2000، ما يقارب ثلاث مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا عبر اليونان.

- المتوسط المركزي وهو الممر الذي يجمع دول المركز؛ ليبيا، إيطاليا، مالطا وتونس والذي أصبح منذ سنة 2013، الطريق المائي الرئيسي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا خاصة ليبيا التي تعتبر دولة منبع وممر للمهاجرين غير الشرعيين من منطقة الساحل الإفريقي وذلك بعد انهيار نظام "معمر القذافي" سنة 2011.

- الطريق الغربي يشمل اسبانيا، البرتغال، المغرب والسنغال: وهو الممر المائي الاستراتيجي للهجرة الإفريقية عبر مضيق جبل طارق وجزر الكناري الاسبانية.

إن هذه الديناميكية المرتفعة لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين في منطقة المتوسط من دول شرق، جنوب وغرب المتوسط إلى أوروبا، جعلت منه بمثابة "مقبرة للمهاجرين"؛ فخلال الفترة الممتدة ما بين يناير وسبتمبر 2014، توفي 3500 مهاجر بما يعادل نسبة 75% من المهاجرين الموتى على المستوى العالمي،² وبالرغم من السياسات والإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتشديد الرقابة على الحدود من تدقيق منهجي لكل وثائق السفر عند الدخول إلى منطقة "شنغن"، وضع نظام استعلامي للتأشيرات، إنشاء وكالة

¹ « Le défi de l'immigration clandestine en Méditerranée », *fondation Robert Schuman*, Centre de Recherche et des Etudes sur l'Europe, 2015, *op.cit.*

² صايح مصطفى، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، المرجع السابق الذكر، ص.30.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

"فرونتكس FRONTEX" سنة 2004، لمراقبة الحدود وفرقة تدخل حدودية تعنى أساسا بمكافحة العبور غير

الشرعي للحدود تسمى (Rabit Teams Interventions Border Rapide)¹.

وبالتالي يرى الاتحاد الأوروبي بأن الهجرة غير الشرعية تهدد أمني يتجاوز الأبعاد الثقافية والهوياتية إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمني في الدول الأوروبية؛ بأن تنشأ أقلية تطالب بحقوق وحرية بحكم الاختلافات الحضارية والدينية مما يؤدي إلى صدام وتصدع اجتماعي، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين في ارتفاع مستمر وذلك لأسباب اقتصادية (العمالة والتنمية الاقتصادية)، سياسية وأمنية (الاستقرار السياسي والأمن) في ظل ما تعرفه البيئة الأمنية لدول المنبع من مظاهر الفشل الدولتي الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى عقد شراكات ولقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف لمساعدتها على بناء أنظمة سياسية ديمقراطية وفقا لنموذج اقتصادي صلب ومتنوع للتقليل من تدفقات الهجرة وتكون بمثابة "منطقة حاضرة" للتهديد نحو أوروبا، فكيف يتم ذلك؟

¹ رياض بن عربية ، "أمن الهجرة في العالقات الأوروبية وأبعادها المختلفة"، المرجع السابق الذكر، ص 174 - 175.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

المبحث الثالث: المتوسط – منطقة حازرة للتهديدات الأمنية فوق القومية

إن توسع مفهوم الأمن من غياب الحرب إلى غياب التهديد الذي أخذ مستويات عدة عسكرية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وحتى بيئية ودينية، وبأبعاد دولية وفوق قومية تتعدى الحدود الجغرافية للدولة الواحدة مصدرها فواعل من غير الدولة، دفع بالإتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسات تقضي بنقل إدارة التهديد إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط من خلال برامج وسياسات تلتزم بمقتضاها هذه الدول بتبني مجموعة من الإجراءات لتحسين أوضاعها السياسية، الاقتصادية والثقافية، تساهم في خلق "جدار جغرافي" يمنع انتقال التهديد إلى الحدود الأوروبية.

المطلب الأول: المنطقة الحازرة – مفهوم وواقع

الدولة الحازرة أو العازلة من المفاهيم الجيوسياسية التي تجعل من الدول الصغرى جغرافيا والضعيفة سياسيا، لها مكانة دولية في ضبط التفاعلات والعلاقات الإستراتيجية بين القوى الكبرى، حيث تنشأ أساسا لحفظ الأمن الإقليمي والدولي بمنع حدوث المواجهة المباشرة بين دولتين متنازعتين.

ظهر مفهوم الدولة العازلة لأول مرة سنة 1983، للتعبير عن الدور الذي لعبته أفغانستان كدولة حازرة بين الإمبراطورية البريطانية في الهند وروسيا القيصرية في منطقة آسيا الوسطى، تتشكل لاعتبارات جغرافية، سياسية وإستراتيجية تحدد بشكل جوهري وضع الدولة العازلة وتميزه عن الأدوار الأخرى،¹ وقد تكون وحدة سياسية واحدة كما هو الحال بالنسبة لأوكرانيا بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بحلف شمال الأطلسي.

¹ مراد بن قيطه ومحمد أمين بن جيلالي، "الدولة العازلة من منظور جيوسياسي المفهوم والخصائص والوظائف"، في:

<https://platform.almanhal.com/Files/2/93026>, consulté le: 23/02/2018, à : (14h00).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

وقد تكون مجموعة من الدول الصغيرة؛ والتي تحدث عنها الجيوستراتيجي الأمريكي "نيكولا سبيكمان SPYKMAN" صاحب نظرية "الإطار أو حافة الأرض Rimland"؛ التي تشمل كل أوروبا باستثناء روسيا والجزيرة العربية بما فيها إيران، آسيا، الصين وشرق سيبيريا حيث يعتبرها كمنطقة حاجزة بين القوى البرية والبحرية في زمن السلم ومنطقة تصادم في وقت الحرب.¹

وعليه فالدولة أو المنطقة الحاجزة مفهوم جيوسياسي يثير قضية الحدود الجغرافية، يظهر في نظام تنافس القوى؛ النظام الدولي الذي تميزه شدة المنافسة بين الوحدات السياسية المشكلة له حيث تم تعريفها بأنها: دولة ضعيفة، صغيرة جغرافياً، ليست فاعلة سياسياً ولا دبلوماسياً إلا أنها تقع بين قوتين دوليتين أو أكثر فتتسبب في حدوث تصادم أو نزاع بينهما.²

كما تعرف بأنها: "دولة صغيرة تنشأ بين دولتين أكبر تكون بمثابة حاجز أو عازل يمنع الصدام المباشر بينهما، من خصائصها الضعف وعدم قدرتها على تهديد أمن الدول المجاورة لها كما أنها تنشأ بعد مرحلة من النزاع المسلح بمقتضى اتفاقيات دولية"³، ويعرفها "نيكولا سبيكمان" بأنها: "وحدة سياسية صغيرة تقع بين قوى كبرى متنافسة" ويفصل فيها الباحث "جون شاي JohnChay" بأنها: "قوة صغيرة يجب أن تكون مستقلة ومحيدة في سياستها الخارجية لتتمكن من لعب دور فعال في سياق التنافس الدولي".⁴

¹ Aymerie Chauprade, *Géopolitique constantes et changements dans l'histoire*, p.280.

² Syrus ahmadi and others, «geopolitics of buffer spaces: characteristics of Iran's buffer situation between great powers in the nineteenth and twentieth century», *Centre National de la Recherche Scientifique*, Paris, 2013, p.1019.

³ طارق رداق، "المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة"، في: *مجلة قضايا عربية*، ص. 181.

⁴ مراد بن قيطه ومحمد أمين بن جيلالي، "الدولة العازلة من منظور جيوسياسي المفهوم الخصائص والوظائف"، *المرجع السابق* الذكر.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

وعليه فإن المنطقة الحاجزة هي منطقة جغرافية تقع بين قوتين متنافستين أو أكثر أو أنها تقع في مناطق نفوذ قوتين أو قطبين متصارعين، لتكون فاصلا جغرافيا بينهما والحيلولة دون حدوث نزاع أو صراع بينهما علما بأن المنطقة الحاجزة تنشأ بموافقة وإرادة هذه القوى الكبرى المتنافسة.¹

من خلال ما سبق يمكن القول بأن تشكّل منطقة حاجزة يستوجب توفر مجموعة من الشروط الجغرافية، السياسية والإستراتيجية؛ من موقع جغرافي يتوسط قوتين متنافستين لمنع المواجهة العسكرية المباشرة بينهما، ضعيفة من حيث موارد القوة، كما يجب أن تكون دولة ذات سيادة ومحايدة سياسيا ودبلوماسيا،² حيث أن وظيفتها الجوهرية هي حفظ السلم باعتبارها فاصل جغرافي بين قوتين مجاورتين متنازعتين يقلل احتمالات نشوب حرب بينهما، وذاك لإحداث توازن المصالح بينهما وبالتالي المساهمة في تشكل نظام توازن القوى.³

ولكن بعد عصر الثورة في المجالات العسكرية فقدت المنطقة الحاجزة دورها التقليدي في منع المواجهات العسكرية المباشرة خلال القرن الثامن عشر، إلى التعامل مع التهديدات الأمنية فوق القومية التي ترتبط أساسا بجيوبولتيك المناطق،⁴ وهي المقاربة التي طبقها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط وخاصة منها دول المغرب العربي الذي يعرف تهديدات بنيوية وأخرى نسقية تهدد أمنه الإقليمي لأنها فوق قومية ومصادرها فواعل من دون الدول؛ فبالنسبة للتهديدات البنيوية فهي تتمثل في ضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدولة مما يؤدي إلى ظهور حركات التطرف ومختلف مظاهر العنف السياسي

¹ Syrus ahmadi and others, «geopolitics of buffer spaces: characteristics of Iran's buffer situation between great powers in the nineteenth and twentieth century», *op.cit*, p.1020.

² مراد بن قيطه ومحمد أمين بن جيلالي، "الدولة العازلة من منظور جيوسياسي المفهوم الخصائص والوظائف"، *المرجع السابق الذكر*.

³ Syrus ahmadi and others, «geopolitics of buffer spaces: characteristics of Iran's buffer situation between great powers in the nineteenth and twentieth century», *op.cit*, p.1022.

⁴ طارق رداڤ، "المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة"، *المرجع السابق الذكر*، ص.181.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

والفساد بسبب انتشار الفقر والتهميش، أما التهديدات النسقية فهي تشمل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات.¹

وعلى هذا الأساس عملت دول الاتحاد الأوروبي على تأمين حدودها الجغرافية من خلال نقل إدارة التهديد إلى دول جنوب المتوسط؛ حيث جعلت منها منطقة حاجزة لاحتواء التهديد ومنعه من الانتقال إليها وذلك بالتشديد والضغط عليها لتفعيل الإجراءات التي تضمنتها السياسات الأورومتوسطية في هذا المجال، وخاصة منها السياسة الأوروبية للجوار لسنة 2004، التي تحرص على بناء فضاء من الاستقرار والازدهار في الدول التي تتقاسم حدود جغرافية مع الاتحاد الأوروبي.

ويعتبر أفضل مثال عن ذلك "مراكز إيواء المهاجرين" التي دعا الاتحاد الأوروبي إلى إنشائها في الدول المغاربية باعتبارها دول منبع وممر للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا نحو أوروبا؛ وهي آلية أوروبية استباقية تهدف أساساً إلى تسيير ظاهرة الهجرة عن بعد في إطار ما يعرف بـ "المناولة" في مجال الهجرة، حيث تحل هذه الدول محل الدول الأوروبية في منع وفود المهاجرين من الوصول إلى أراضيها.²

أكد الاتحاد الأوروبي في تقريره الصادر سنة 2003، بعنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل" الإستراتيجية الأمنية الأوروبية أن التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها أوروبا في عالم متغير يتميز بالديناميكية والتطور مصدرها الهشاشة الأمنية لدول الجوار الجغرافي بسبب مشكلة بناء الدولة على أسس الحكامة والديمقراطية مما جعلها بيئة للنزاعات الإقليمية، وملاذا آمناً للتهديدات الأمنية اللاتماثلية وخاصة

¹ امحمد برقوق، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني"، المرجع السابق الذكر.

² عبد النور بن عنتر، "أوروبا ومحاولات تسيير ظاهرة الهجرة عن بعد"، في: العربي الجديد، 2016، في:

<https://www.alaraby.co.uk>, consulté le : 23/03/2018, à : (10h00).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

منها تدفقات الهجرة غير الشرعية، عمليات القرصنة البحرية، الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية...¹

وهو الواقع الأمني الذي تعيشه دول جنوب وشرق المتوسط خاصة في ظل تداعيات موجة "الحراك العربي" التي عصفت بالدول العربية منذ أواخر سنة 2010، مما أثر على أسس بناء الدولة فيها وجعلها تحتل الصدارة في التصنيف العالمي للدول الهشة.

المطلب الثاني: الوضع الأمني والسياسي في الضفة الجنوبية للمتوسط بعد "الثورات العربية"

عرفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ سنة 2011، دومينو ثورات شعبية تطالب الإطاحة بأنظمة دكتاتورية، تقودها فئة الشباب، التي جعلت من فضاء الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي **FACEBOOK, TWITTER** ... آلية للتواصل، التنظيم والتجنيد، روجت لها وسائل الإعلام والاتصال، اصطلح على تسميتها "الربيع العربي" * على أساس أنها ثورات هادفة إلى بناء دول ديمقراطية تتحقق فيها التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ولكن بالرغم من جانبها الإيجابي المتمثل في إسقاط أنظمة دكتاتورية استمرت في الحكم لفترة زمنية طويلة، إلا أن خلفت وضعا أمنيا وسياسيا غير مستقر نسبيا خلق هشاشة أمنية من مظاهره:

¹ « Stratégie Européenne de Sécurité : une Europe Sûre dans un Monde Meilleur », *Conseil De L'union Européenne*, 2009, *op.cit*, p.35.

* "الربيع العربي" هو تمثيل للواقع الذي ميز المنطقة العربية من ثورات مناهضة للأنظمة القائمة، بما عرفت دول أوروبا الشرقية من دومينو احتجاجات شعبية سنة 1989، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار المعسكر الشرقي لتتبنى أنظمة سياسية ديمقراطية واقتصاد السوق كنموذج للتنمية، وهو المفهوم الأكثر تداولاً من طرف وسائل الاعلام.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

- وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة:

يمكن القول بأن موجة "الربيع العربي" قد أنتجت على المستوى السياسي "شتاء إسلامي" يظهر أساسا في الدور المتزايد للحركات الإسلامية "الراдикаلية" التي تتبنى خطاب سياسي ذو توجه ديمقراطي حتى لا تمثل تهديدا للأمن الوطني والدولي، ولكن ما إن تضمن بقائها في سلطة سوف تعمل على تحقيق هدفها التقليدي في إقامة أنظمة إسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق يصرح الباحث اللبناني- الأمريكي المتخصص في قضايا الجهاد والإرهاب "وليد فارس Walid Phares" بأن الانتصار الكامل للإخوان المسلمين في مصر يمكن أن يؤدي إلى إنشاء فضاء إسلامي من غزة إلى المغرب، وكذا التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا لم يمكنه من الحفاظ على مصالح الدول الغربية لأنها أصبحت تحت سيطرة الميليشيات الإسلامية والمجموعات الجهادية التابعة لتنظيم القاعدة مما يجعلها في مواجهة وضع أمني مشابه لحالة أفغانستان في ظل "طالبان".¹

- التأثير على الأمن القومي لدول الجوار:

يعتبر التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011، والإطاحة بالنظام القائم فيها سبب مباشر لتفجر النزاع في مالي سنة 2012، بظهور "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" (MNLA) تطالب بانفصال إقليم الأزواد بشمال مالي، إلا أنه نظرا لضعفها المالي والعسكري تحالفت مع "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"،

¹ Eric Denécé, « la grande illusion des « révolutions » arabes », à : Eric Denécé, *la face cachée des « révolutions » arabes*, (Paris : Ellipses Edition, 2012), p.p.29-30.

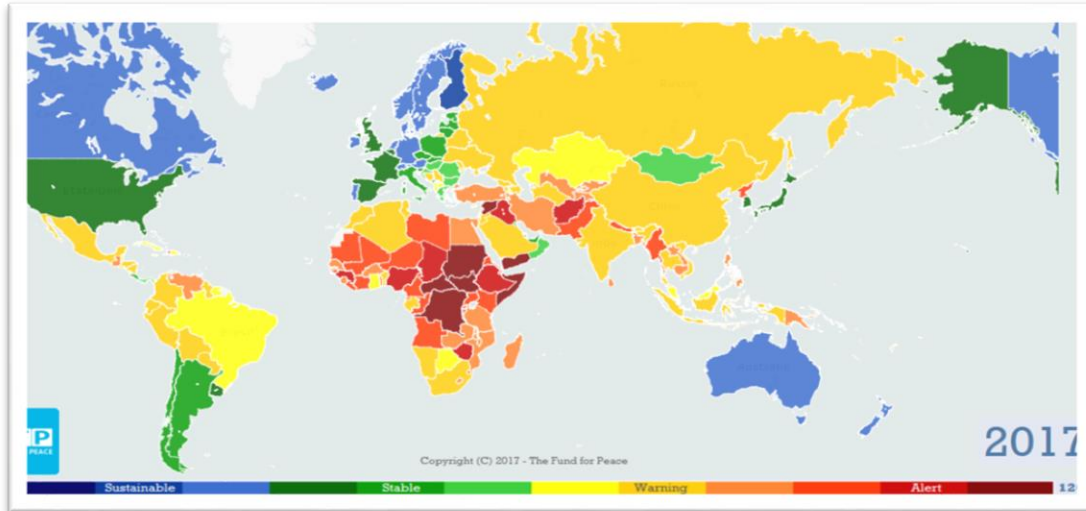
الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

هذا الأخير يتبنى منطق توسعي من خلال بناء تحالفات مع كل من تنظيم "أنصار الدين"، "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" و"بوكو حرام" من أجل أن تصبح منطقة الساحل أرض الجهاد.¹

- الفشل الدولاتي:

مشكل إعادة بناء الدولة وخاصة عدم قدرة الحكومات الانتقالية على بدأ مسار الانتقال الديمقراطي على غرار ليبيا، سوريا، العراق، اليمن... حيث أنه تحتل أغلبية هذه الدول المراتب الأولى في تصنيف مؤشر الدول الهشة*، بالشكل الذي توضحه الخريطة الجغرافية التالية بالمناطق التي تأخذ اللونين الأحمر والبرتقالي:

الخريطة رقم 08 : تصنيف الدول الهشة سنة 2017



Source : <http://fundforpeace.org/fsi/>, consulté le : 30/11/2018, à : (15h00).

¹Soumeylou Boubeye Maiga, « l'impact de la crise libyenne sur la situation sécuritaire du Nord-Mali », à : Eric Denécé, *la face cachée des « révolutions » arabes*, Paris, Ellipses Edition, 2012, pp.456-457.

* تقرير سنوي يصدر عن صندوق السلام يصنف الدول القومية ذات السيادة إلى أربعة حالات بناء على مؤشرات سياسية، اقتصادية واجتماعية (12 مؤشر) : (حالة الاستدامة يرمز لها باللون الأزرق، الاستقرار باللون الأخضر، التحذير من الهشاشة باللون البرتقالي والأصفر، الهشاشة باللون الأحمر) ، في 18 مايو 2014، تم تغيير تسميته من "مؤشر الدول الفاشلة Failed States Index" إلى "مؤشر الدول الهشة Fragile States Index".

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

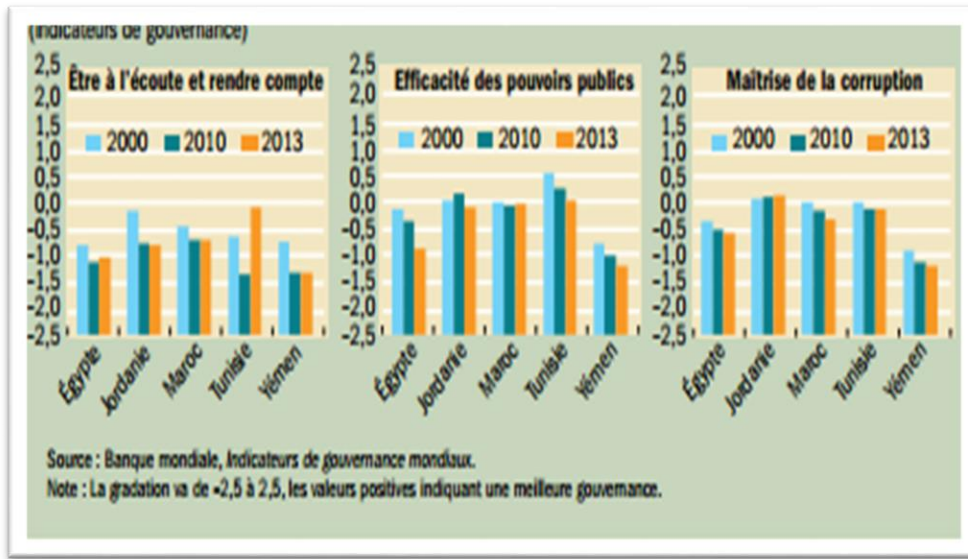
ومنه تصنف اليمن في المرتبة الرابعة، تليها سوريا في المرتبة الخامسة، بينما تحتل العراق المرتبة العاشرة، ليبيا المرتبة الثالثة والعشرون، مصر في المرتبة التاسعة والثلاثين، أما تونس فهي في المرتبة التاسعة والثمانين، وبالمقارنة مع مؤشر سنة 2010، أي قبل تفجر ثورات "الربيع العربي" فإنه قد صُنفت اليمن في المرتبة الخامسة عشر، سوريا في المرتبة الثامنة والأربعين، العراق في المرتبة السابعة، ليبيا في المرتبة مئة وإحدى عشر في حين أن مصر فقد احتلت المرتبة التاسعة والأربعين أما تونس في المرتبة مئة وثمانية عشر، وبالتالي يمكن القول أن هذه الثورات قد أثرت على هشاشة هذه الدول وتحديد تصنيفها على المستوى الدولي.

- مؤشر الحكامة :

حققت دول ثورات "الربيع العربي" في مرحلتها الانتقالية تحسن ملحوظ من حيث تطبيق مقاربة الحكامة إلا أنه يبقى غير كاف، نظرا لضعف مؤسسات الأنظمة السياسية فيها مما يفتح المجال أمام انتشار الفساد وتدهور مناخ الأعمال مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، فوفقا لإحصائيات البنك العالمي للمؤشرات العالمية لقياس الحكامة (الاستماع للمطالب الشعبية، فعالية السلطات السياسية، التحكم في الفساد) في كل من مصر، الأردن، المغرب، تونس واليمن خلال سنوات (2000 - 2010 - 2013)، فإنه لم تحقق كل منها نسب ايجابية تدل على وجود مستوى جيد من الحكامة فيها، وهو ما يتضح في الشكل التالي:

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

الشكل رقم 01: مؤشرات الحکامة في بعض الدول العربية خلال سنوات (2000 – 2010 – 2013)



Source : Adnan Mazarei et Tokhir Mirzoev, « quatre ans après le Printemps Arabe », *finance et développement*, juin 2015, (p.55-57), p.56, en ligne sur :

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2015/06/pdf/mazarei.pdf>, consulté le : 30/09/2018, à : (15h00).

- تغيير ميزان القوى الإقليمي والدولي:

أثرت موجة "الربيع العربي" على تغيير موازين القوى الإقليمية والدولية، فعلى المستوى الإقليمي

تراجع دور كل من مصر، سوريا، ليبيا، العراق أمام ظهور إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية كلاعبين

استراتيجيين في المنطقة، إضافة إلى التهديد الذي يشكله مشروع "الدولة الإسلامية - داعش" على مدى

تماسك النظام العربي نظرا لهدفها في إقامة دولة الخلافة الإسلامية والإطاحة بكل الأنظمة العربية وإقامة

دول إسلامية فيها.¹

¹ محمد السعيد إدريس، " مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكليّة النظام العالمي وتدابير الثورات العربية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2015/01/18)، في:

<http://www.acrseq.org/36543>, consulté le : 01/07/2018 , à : (15h00).

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

أما على المستوى الدولي فإن كل من الأزمة الليبية والسورية قد أعادت النظر في موازين القوى الدولية وطبيعة النظام الدولي في حد ذاته، بوضع حد للقطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لاختلاف مواقف الدول الكبرى في مجلس الأمن، حيث أن هيئة الأمم المتحدة قد سمحت بتنفيذ القرار رقم 1973 بمقتضى الفصل السابع من الميثاق الأممي للتدخل في ليبيا سنة 2011، بمبادرة فرنسية ورعاية أمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي، ولكن امتنعت كل من الصين وروسيا وألمانيا عن التصويت،¹ أما بخصوص الأزمة السورية فقد اختلفت المواقف الدولية بين استمرارية أو تنحي نظام "بشار الأسد" عن السلطة أمام تنامي المطالب الشعبية المعارضة له وتدفق اللاجئين السوريين نحو دول الخليج، شمال إفريقيا وأوروبا، وبالتالي هذه التناقضات أدت إلى تحول الأزمة السورية إلى "أزمة دولية" أو يمكن أن نقول "حرب بالوكالة"، ومنه نلاحظ بشكل جلي الجانب الخفي للثورات العربية التي تشارك في توجيهها أطراف خارجية.²

إن هذه الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في دول للضفة الجنوبية للمتوسط خاصة بعد ما عرفته من ثورات "الربيع العربي" والتي ترتبط بشكل مباشر ببناء الدولة على أسس الديمقراطية والحكمة، جعل الإتحاد يعيد مراجعة سياسته الإقليمية تجاه دول يتقاسم معها حدود جغرافية ويشترك معها في تحديات أمنية واجتماعية من الشراكة الاقتصادية إلى التعاون الأمني لاحتواء التهديدات.

¹Thierry Garcin, « approche géopolitique du bassin méditerranéen depuis les révolutions arabes », à : Pascal chaigneau, « les révolutions arabes : présentation », à : **que devient la sécurité euro-méditerranéenne avec les révolutions arabes ?**, pascal chaigneau et pierre pascallon, (Paris : l'Harmattan, 2013), p.25.

² Eric Denécé, « la grande illusion des « révolutions » arabes », à : Eric Denécé, **la face cachée des « révolutions » arabes**, op.cit, p.p.31-33.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

المطلب الثالث: العلاقات الأورومتوسطية من الشراكة إلى حجز التهديد

من أجل مواجهة مستجدات تهديد الأمن في المتوسط بكل أبعاده العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، اعتمدت أوروبا مقاربة أمنية من مفهوم الشراكة الاقتصادية التي أقرها إعلان برشلونة سنة 1994، إلى تكثيف الجهود السياسية بترسيخ الديمقراطية وإقامة حكومات توافقية من خلال سياسات مشتركة تؤسس لآليات وإجراءات تلتزم بها الدول المشاركة فيها في مقدمتها السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004، لبناء دول آمنة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا نحو هدف استراتيجي وهو احتواء التهديدات الأمنية وعزل انتقالها إلى الحدود الأوروبية.

تتمحور العلاقات الأورومتوسطية بشكل عام في ثلاث مصطلحات أساسية جسدت مراحل تاريخية محورية وهي: الاستعمار، التعاون والشراكة؛ حيث تعتبر دول الضفة الجنوبية من المتوسط مستعمرات سابقة للدول الأوروبية خاصة منها فرنسا، بريطانيا وإسبانيا، أخذت بعدا ماليا وتجاريا سنة 1972، عندما أعلنت الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن مقاربة جديدة في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط تقوم على المتغير الاقتصادي من أجل وضع إطار مشترك لمختلف الاتفاقيات التجارية الثنائية الأطراف بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الضفة الجنوبية المستقلة حديثا كل منها على حدة لها، بعد تعاوني يظهر بتقديم مساعدات مالية من طرف الصندوق الأوروبي للاستثمار للنهوض باقتصادياتها وإعادة البناء، نحو تحقيق هدف أمني غير مباشر وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة وذلك في إطار السياسة الأوروبية الشاملة (1972 - 1990).¹

¹ أحمد سعيد نوفل وآخرون، *التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2014)، ص ص. 194-195.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ذلك قد تزامن مع الأزمة الاقتصادية لسنة 1973؛ بسبب ارتفاع أسعار البترول والأهمية الحيوية لدول هذه المنطقة التي تمثل 70% من وارداتها في مجال الطاقة،¹ إلا أنه تركزت الدراسة على مرحلة الشراكة الأور متوسطية التي يجسدها إعلان برشلونة سنة 1995.

وعليه يمكن القول بأنه اتجهت العلاقات الأورومتوسطية إلى مفهوم الشراكة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، على إثر سقوط جدار برلين حيث أدركت الدول الأوروبية ضرورة وضع إطار استراتيجي ينظم العلاقات الأورومتوسطية، يرتقي بدول الضفة الجنوبية إلى مستوى "الشريك" بدلا من علاقات التعاون الاقتصادي من خلال برامج الدعم المالي والتجاري ثنائية الأطراف، تجسد ذلك من خلال عدة مبادرات من دول ضفتي المتوسط*، ولكن لم تتم تأسيسها بشكل رسمي بسبب استمرارية الصراع العربي الإسرائيلي، الحصار المفروض على ليبيا، النزاع بين تركيا واليونان وكذا تفجر النزاعات الداخلية في يوغسلافيا ودول أوروبا الشرقية.²

وعلى هذا الأساس فقد ظهر إعلان برشلونة سنة 1995، نتيجة لتوازنات بين ثلاثة رؤى وتوجهات داخلية لمختلف الدول المشكلة للاتحاد الأوروبي؛ بين تصور ألماني يدعوا إلى تطوير سبل الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية لخلق منطقة أمن واستقرار على الحدود الشرقية لألمانيا، تصور بريطاني يحاول توطيد العلاقات الأوروبية الأطلسية وبأن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية حامية للأمن في أوروبا والمتوسط، أما التصور الثالث الذي تقوده دول جنوب أوروبا المطل على البحر الأبيض المتوسط خاصة منها إسبانيا،

¹Pierre Willa, « la méditerranée comme espace inventé », à : politorbis, n° 38, 2005, pp. 9-10, en ligne sur : www.eda.admin.ch/politorbis, consulté le :16/01/2018, à : (11h00).

*تذكر على سبيل المثال: مبادرة كل من إيطاليا وإسبانيا بمؤتمر حول الأمن والتعاون في منطقة المتوسط والذي انعقد في إسبانيا سنة 1992، فرنسا بمجموعة 5+5 في غرب المتوسط، المبادرة الفرنسية المصرية المعروفة بمنندى منطقة البحر الأبيض المتوسط سنة 1992.

²Bichara khader, «le partenariat Euro Méditerranéen», working paper, *Economic Research Forum for the Arab countries*, 1995, p.13.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

فرنسا، إيطاليا واليونان التي تسعى إلى بناء علاقات أوروبية متوسطة وفقا لمقاربة اقتصادية بهدف خلق منطقة للتبادل التجاري الحر كآلية لتحقيق الأمن في المنطقة،¹ وذلك في إطار السياسة الأوروبية المتجددة التي تبناها المجلس الأوروبي على إثر معاهدة روما سنة 1990، والتي تهدف أساسا إلى تعزيز التعاون اللامركزي وتقديم الدعم المالي للبرامج الهيكلية من أجل التنمية.²

وبالتالي بادرت الدول الأوروبية بمشروع إعلان برشلونة كآلية للشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، تعبر فيه عن التصور الأوروبي لعلاقاته الإستراتيجية مع هذه الدول والذي يتمثل أساسا في تحويل صيغة العلاقات الأوروبية متوسطة من التعاون إلى الشراكة، وضع إطار قانوني ينظمها؛ تتحدد فيه الحقوق والالتزامات، وكذا توسيع مجالات وأهداف الشراكة لتشمل أهداف سياسية وأمنية، ثقافية واجتماعية، اقتصادية ومالية...³ وذلك نظرا للأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة التي تعتبر مجالا حيويا للدول الأوروبية بحكم التقارب الجغرافي والثقافي.

وبعد عملية التوسع التي قام بها الاتحاد الأوروبي سنة 2004، ليشمل دول البلقان ودول أوروبا الوسطى والشرقية ظهرت إرادة سياسية أوروبية بضرورة تطوير علاقات الاتحاد مع دول الجوار الجغرافي على أساس المعايير الاقتصادية والسياسية المشتركة، وذلك على إثر اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن يومي 12 - 13 ديسمبر 2002، الذي دعا إلى تفادي تشكل خطوط جديدة ترسم حدود أوروبا،⁴ وبالتالي

¹ أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا"، في: *دراسات أولية*، ع.39، (ص.25-95)، ص. 86، في الرابط الإلكتروني:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60456>, consulté le : 07/01/2018, à : (15h00).

² أحمد سعيد نوفل وآخرون، *التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2014)، ص.195.

³ جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، في: *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.1، 19 ديسمبر 2014، ص ص (1-22)، ص.4.

⁴ Yves Veyrier, « L'Union Européenne et ses relations de voisinage », *rapport du Conseil économique, social et environnemental*, République Française, n° 13, mai 2009, p.11.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

يجب أن يضمن التوازن الاستراتيجي في علاقاته الخارجية وأن يكون طرفا فيها، فتم الإعلان عن السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004 في شكل اتفاقيات ثنائية تتضمن تقديم مساعدات مالية في إطار مبدأ "أكثر لأكثر more for more".

إلا أنه في سنة 2011، وعلى إثر تفجر الثورة في تونس وتداعياتها الأمنية، الاقتصادية والتجارية في منطقة المتوسط، بادر الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية) بتقرير حول "مراجعة السياسة الأوروبية للجوار" بمشروع إعادة بلورة السياسة الأوروبية للجوار من أجل بناء أنظمة ديمقراطية قوية ومستدامة في الدول الشريكة نحو هدف استراتيجي وهو تجسيد التعاون السياسي والاندماج الاقتصادي بين الأطراف المشاركة فيها.¹

وعليه فقد تحقق ذلك باقتراح من رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker"، وبناء على طلب كل من الدول الأعضاء بالاتحاد، حكومات الدول الشريكة، الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من قطاع خاص، مؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث العلمي... تمت إعادة صياغة السياسة الأوروبية للجوار من حيث الأهداف والمقاربة حيث تعتبر أهم ما جاءت به هذه السياسة سنة 2011، هو اعتماد مقاربة تشاركية في تحديد الأهداف بين مختلف الشركاء بوضع أولويات شراكة جديدة بصورة مشتركة مما يسمح بتجسيد مسؤولية تحقيقها لدى كل الأطراف المشاركة فيها،² على أساس أن الاتحاد الأوروبي سيصبح أكثر نفوذا عندما يعتمد مقاربة تشاركية تسمح بالتنسيق بين موارد المشاركين فيها، معرفة مشاكلهم وأولوياتهم لتتكون لهم إرادة حقيقية لحلها.

¹ Erwan Iannon, « le partenariat euro-méditerranéen et autres acteurs : le réexamen de la Politique Européenne de Voisinage », à : *aperçu géographique*, annuaire IEMed. De la Méditerranée, 2016.

² Conjointe de la Commission européenne et de la Haute Représentante, *Réexamen de la politique européenne de voisinage*, op.cit,

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

تجدر الإشارة إلى أنه في البداية السياسة الأوروبية للجوار كانت موجهة إلى الشركاء الشرقيين؛ مولدافيا، أوكرانيا وبيلاروسيا، إلا أنه وبمبادرة من رئيس الهيئة العليا للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة "جافيي سولانا **Javier Solana**" تم توسيعها لتشمل دول جنوب المتوسط، وفي سنة 2004، وباقتراح من المفوضية الأوروبية تم إدراج دول جنوب القوقاز، وعليه تشمل السياسة الأوروبية للجوار دولاً من أكثر من دائرة جيوسياسية؛ أوروبا الشرقية (أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، مولدافيا، جورجيا وأوكرانيا)، المغرب العربي (المغرب، الجزائر — تونس، ليبيا) والشرق الأوسط (مصر، الحكومة الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا).¹

وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي قد استهدف دولاً يتقاسم معها فضاء جغرافي واحد، تحديات أمنية مشتركة إلا أنها تختلف من حيث نظمها السياسية والاقتصادية، قدراتها الاقتصادية والمالية لأنه تم التركيز بالأساس على القيم المشتركة والروابط الحضارية والتاريخية في بلورة السياسة الأوروبية للجوار، ولكن من الملاحظ بأنه هناك دول لا يشترك معها في الحدود الجغرافية بشكل مباشر عل غرار الأردن، أرمينيا وأذربيجان ولكنها دول مشاركة في السياسة وهذا يدل على البعد الجيو سياسي لها.

وفي سنة 2015، تم إصدار كتاب بعنوان "جيران الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والدبلوماسية للسياسة الأوروبية للجوار" يشير فيه الكاتبان إلى مفهوم جيوسياسي جديد "جيران الجيران **The Neighbours Of Our Neighbours**:" دول تشترك في حدودها الجغرافية مع دول الجوار الجغرافي للاتحاد الأوروبي تؤثر على أمنها القومي وبالتالي على الأمن الإقليمي والقومي للاتحاد، لي طرح المرجع فكرة

¹ Yves Veyrier, « L'Union Européenne et ses relations de voisinage », *rapport du Conseil économique, social et environnemental*, op.cit, p.12.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والأداء

توسيع المجال الجيوسياسي للدول المشاركة في السياسة الأوروبية للجوار لتشمل ثلاث فضاءات جغرافية

وهي: ¹

- إفريقيا: موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان، كما يمكن إضافة إقليمي الساحل والقرن الإفريقي.

- الشرق الأوسط: تشمل دول مجلس التعاون الخليجي، اليمن، العراق وإيران.

- آسيا الوسطى: تتمثل في دول بحر قزوين، كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان وأوزبكستان.

وعلى هذا الأساس يقترح المرجع نفسه ضرورة تفعيل السياسة الأوروبية للجوار وتوسيعها جيوسياسيا لتشمل دول جيران الجوار الأوروبي حيث أن هذه المبادرة من شأنها أن تجعل من "قوس الأزمات" "دائرة أصدقاء" بين دول تتقاسم معايير عالمية على أسس الديمقراطية والحكم الراشد، دولة القانون وحقوق الإنسان، مما يزيد من قوة ونفوذ الاتحاد الأوروبي في محيطه الإقليمي والدولي وبأن يكون فاعلا رئيسيا فيها دبلوماسيا وسياسيا، إلا أن ذلك تعترضه تحديات أهمها التدخل العسكري لروسيا في جورجيا سنة 2008 ، انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا سنة 2014،² وهي أحداث تمثل رهانا للأمن الأوروبي وتثبت بأن ليس الفاعل الوحيد في المنطقة حيث أن أزمتي جورجيا وأوكرانيا أعادت مظاهر الصراع بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة وأن العالم مبني على نظام دولي ثنائي ومتعدد الأقطاب.

وعليه فإن السياسة الأوروبية للجوار سياسة بأساس موجهة نحو دول الجوار الجغرافي، التي تعرف أوضاعا سياسية، أمنية واقتصادية غير مستقرة من شأنها أن تهدد الأمن الأوروبي، من أجل مساعدتها على

¹Sieglinde Gstöhl et Erwan Lannon (Editors), *The Neighbours of the European Union's Neighbours: Diplomatic and Geopolitical Dimensions Beyond the European Neighborhood Policy*, (New York: Routledge Taylor and Francis Group, 2016.

² Sieglinde Gstöhl and Erwan Lannon (Editors), *The Neighbours of the European Union's Neighbours: Diplomatic and Geopolitical Dimensions Beyond the European Neighborhood Policy*, op.cit.

الفصل الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط – التصور والاداء

بناء مؤسسات تركز الديمقراطية وفق معايير عالمية؛ دولة القانون، حقوق الإنسان والحكم الرشيد، لتكون أداة رئيسية للسياسة الخارجية الأوروبية لتحقيق لإدارة تهديدات الجنوب وتحقيق استقرار المنطقة.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا خلال الفصل الأول من الدراسة، معالجة إشكالية التوازن في العلاقات الأورومتوسطية من خلال دراسة وتحليل المقاربة الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط وموقع دول جنوب المتوسط فيها، والذي تم تحديده في ثلاثة تصورات جيوسياسية بناء على المعطيات الأمنية والسياسية والظروف السوسيو-اقتصادية التي تميزها، لتكون بذلك دول الضفة الجنوبية للمتوسط في التصور الاستراتيجي الأوروبي:

- مجالا حيويا للاتحاد الأوروبي بحكم العلاقات التاريخية، التقارب الجغرافي وما تتمتع به دول المنطقة من موقع استراتيجي مهم في المبادلات التجارية وموارد طاوية تجعلها مهمة جيواقتصاديا في سياسات الدول الصناعية الكبرى؛
 - مصدرا للتهديدات الأمنية اللاتماثلية، فوق القومية وغير قابلة للتجزئة بسبب التحالفات البراغمية التي تجعل من مواجهتها أولى التحديات الأمنية وهي: الحركات الإرهابية الجهادية، التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية وتدفقات الهجرة غير الشرعية؛
 - منطقة حازمة للتهديدات الأمنية فوق القومية من الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، من خلال فرض مجموعة من الإجراءات والآليات لبناء دول ديمقراطية وحكومات توافقية تتمكن من إدارة التهديد على مستواها ومنعه من الانتقال إلى الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي؛
- الكلمات المفتاحية: حوض المتوسط، الاتحاد الأوروبي، المجال الحيوي، التهديد، المنطقة الحازمة.

الفصل الثاني:

التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

يُقصد بالتحديات الأمنية "المشتركة" الراهنة لدول ضفتي المتوسط في الدراسة بأنها: تحدي لأنها مازالت قائمة، تهدد أمن المتوسط وتمثل رهانا لدوله لاحتوائها من خلال المسارات والبناءات الأمنية المختلفة بدأ بمسار برشلونة 1995، وهي مشتركة من حيث أنها تقوم بها فواعل من دون الدول، فوق قومية لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالتشريعات القانونية، تهدد كيان الدولة القومية وكل دول المتوسط ليست في منأى عنه (ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة)، مما يستدعي توحيد الجهود المشتركة لدول المنطقة لمواجهتها أو التقليل من آثارها.

وعلى هذا الأساس سيتم التركيز في هذا الفصل على ثلاث تحديات أساسية أفرزتها تحولات جيواستراتيجية في النسق الدولي أثرت على البيئة الأمنية في دول غرب، جنوب وشرق المتوسط، ومن شأنها أن تكون متغير مهم في معادلة بناء الأمن بين ضفتي المتوسط، تتلخص أساسا في تداعيات العولمة بكل أبعادها السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الثقافية والاجتماعية؛ فعلى المستوى الأمني أدت إلى تنامي التهديدات الأمنية فوق القومية والتحالف فيما بينها، أما على المستوى الاقتصادي بانفجار أزمة مالية سنة 2008، عصفت باقتصاديات الدول الأوروبية وأثرت على مسار الشراكة الأورومتوسطية، وعلى المستوى السياسي بدومينو "الثورات العربية" الذي بدأ منذ نهاية سنة 2010، بتونس، مصر، البحرين، المغرب، ليبيا، سوريا، اليمن... مما شكل بيئة أمنية هشة في جنوب المتوسط، والتي سيتم التفصيل فيها في المباحث الثلاثة التالية:

✓ المبحث الأول: ثلاثية التحالف بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

✓ المبحث الثاني: الأزمة المالية في "منطقة اليورو" وتأثيرها على مسار الشراكة الأورو

متوسطية.

✓ المبحث الثالث: دومينو (الثورات العربية) وانكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

المبحث الأول: ثلاثية التحالف بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

الإرهاب للدولي، الجريمة المنظمة فوق الوطنية والهجرة غير الشرعية؛ تهديدات أمنية لاتمائية على الأمن القومي، الإقليمي والدولي للدولة القومية، لكل منها آليات، أهداف وتصورات مختلفة، تنشط في الدوائر الجيوسياسية الهشة التي توفر ملاذاً آمناً لنشاطها، إلا أنه وخلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، تشكلت على الساحة الدولية تحالفات بين هذه الفواعل الثلاثة لدوافع براغماتية بالأساس.

من الوهلة الأولى يتضح بأن الإرهاب للدولي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية مجموعات منفصلة، وتهديدات أمنية لا تماثلية تنشط بمعزل عن الأخرى، لكل منها تصورات وأهداف مختلفة، إلا أنه يحدث التقارب بينهم نتيجة لتقارب المصالح، وعليه سننتظر في هذا المبحث إلى طبيعة ومستويات التحالف بين الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط.

المطلب الأول: «Narcoterrorism»: وديناميكية التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة

يتجسد المستوى الأول من التحالف بين الحركات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية من خلال ظاهرة «Narcoterrorism»؛ الإرهاب الدولي الذي يسعى إلى الإطاحة بالنظام القائم وإقامة معالم دولة جديدة وفقاً لإيديولوجية معينة، والجريمة المنظمة التي تقوم بمختلف النشاطات الإجرامية لتحقيق الربح المادي فما هي مواطن الالتقاء بينهما ليتحقق التحالف؟

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

في البداية تجدر الإشارة إلى أن «Narcoterrorism» مصطلح معقد، لا يوجد اتفاق على ضبط مفهومه فهناك من يربطه بكل ما يتعلق بتجارة أو تهريب المخدرات، في حين يعتبره البعض الآخر شكل من أشكال الإرهاب المرتبط بالإنتاج غير المشروع للمخدرات، تعود جذوره للثمانينيات من القرن الماضي، لوصف ظاهرة استخدام تجار المخدرات لأعمال التهريب في أمريكا اللاتينية (كولومبيا، البيرو...) للضغط على الحكومات فيها، إلا أنه غالباً ما يستعمل للتعبير عن توظيف أرباح تجارة المخدرات في تمويل النشاط الإرهابي أو لوصف ظاهرة تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب.¹

تم استعماله لأول مرة من قبل رئيس البيرو "Blaund Terry" سنة 1983، للتعبير عن الهجمات التي قام بها تنظيم *Sendero Luminoso في البيرو، وفي سنة 1985، بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة عندما تم التحالف بين "عصابة مديلين Madellin Cartel" لتجارة المخدرات (الكوكايين) و"المجموعة الإرهابية م. 1919-Terrorist group M" في كولومبيا، لوقف عملية تسليم قادة العصابة إلى القضاء مما تسبب في مقتل أحد عشر قاضياً، وبالتالي ارتبط المفهوم بعدة متغيرات: التجارة غير المشروعة للمخدرات، أعمال العنف والإرهاب، التوجهات الإيديولوجية.²

¹ Angelina stanogoska , "the connection between terrorism and organized crime: narcoterrorism and other hybrid", faculty of security, republic of Macedonia, en ligne sur : https://www.academia.edu/2163809/The_Connection_between_Terrorism_and_Organized_Crime_Narcoterrorism_and_other_hybrids, consulté le : 04/02/2018, à : (15h00).

بالبيرو ما بين 1980 – 1990 الذي خلف 70000 ضحية، وقد صنف في القائمة الرسمية للمنظمات الإرهابية لكل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

² Jonas Harteluis, "Narcoterrorism", policy paper, *the east west institute and the Swedish Carnegie institute*, November 2008, p.13.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

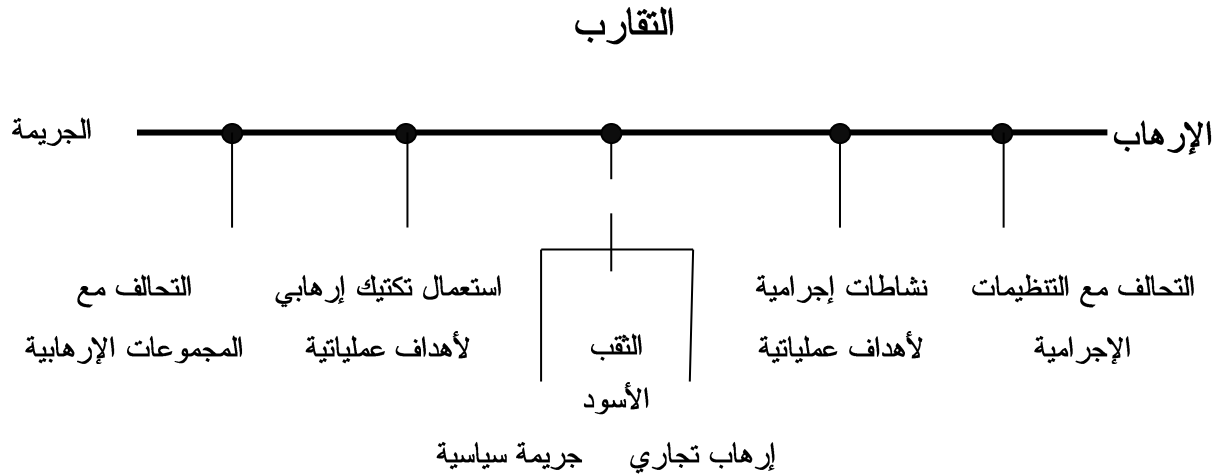
وبالتالي يمكن القول بأن « **Narcoterrorism** » مفهوم يصف كل مظاهر التحالف بين الجريمة المنظمة والإرهاب له بعد براغماتي؛ تحقيق مصلحة متبادلة مضمونها تأمين طرق تهريب أو تجارة المخدرات من جهة، وكذا تقديم الدعم أو التمويل للتنظيمات الإرهابية من جهة أخرى.

يعتبر " **Model Crime-Terror Continuum** " نموذج مسار تواصل الجريمة الإرهابية الذي قدمته الباحثة " **Tamara Makarenko** " الإطار النظري للظاهرة؛ تشرح فيه ارتفاع وتيرة التفاعلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة منذ سنة 1990، التي استفادت من متغيرات البيئة الدولية لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة على عدة مستويات: التطور التكنولوجي الذي يسهل عملية التواصل والتجنيد، تحرر عمليات السوق المالية، تفشي مظاهر فشل الدولة، ظهور الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكذا الإرهاب الدولي، وبالتالي تنامي فرص التقارب بين الجريمة والإرهاب حيث أصبحت العمليات الإجرامية أهم مصادر لتمويل واستمرارية نشاط التنظيمات الإرهابية.

وفقا لهذا النموذج النظري، العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب ليست ثابتة، وإنما تتطور عبر سلسلة متواصلة من التفاعلات، في مسار متواصل **continuum** يوضح كيف يمكن لمجموعة واحدة أن تأخذ شكل تنظيم إجرامي أو إرهابي بحسب متغيرات البيئة التي تنشط فيها، كما يظهر في الشكل التالي:

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الشكل رقم 02: نموذج مسار تواصل الجريمة الإرهابية



Source : Tamara Makarenko, “the Crime-terror continuum: tracing the interplay between Transnational Organised Crime and Terrorism”, *Global Crime*, Routledge Taylor and Francis group, February 2004, (pp. 129-145), p.3.

من خلال الشكل المبين أعلاه تحدد الباحثة ثلاث مظاهر للعلاقة بين الجريمة المنظمة

والإرهاب وهي : التعاون **Cooperation**، التقارب **Convergence**، التحول **Transformation**،

يتجسد التعاون بين الجريمة المنظمة والإرهاب من خلال عقد تحالفات محدودة، على المدى القصير

أو المتوسط....، ويقتربان من نقطة الالتقاء أو التقارب عندما تبدأ كل مجموعة في التكيف مع مهارات

وتقنيات المجموعة الأخرى (العنف، الاغتيال، التهريب، التفجيرات...) فتتكون "مجموعة إجرامية

– إرهابية هجينة **Hybrid Criminal-Terrorist Group** تستعمل كل منها تكتيكات إجرامية وإرهابية

لتعزيز أهدافها المتباينة، وفي نهاية التواصل يحدث التحول أين كل مجموعة تغير من أسلوبها

وحتى الدافع الذي تأسست من أجله، وبالتالي يتحول نشاطها وطبيعتها كيانها.¹

¹ Tamara Makarenko, “the Crime-terror Continuum: tracing the interplay between Transnational Organised Crime and Terrorism”, *op.cit*, pp.15-16.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

تتعدد أسباب التقارب بين المجموعات الإرهابية والإجرامية إلا أنه يعتبر متغيري القوة والتمويل أهم عوامل التحالف بين التنظيمين، حيث يمكن أن تساهم التجارة غير المشروعة للمخدرات مثلاً في زيادة نشاط المجموعات الإرهابية من خلال:

- تمويل العمليات الإرهابية.
- خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار من أجل توفير البيئة المناسبة لنشاط هذه الفواعل؛
- توفير بيئة هشة من خلال نشر الفساد في مؤسسات الدولة وإضعاف البناء الاجتماعي بحيث يجعل الدولة غير قادرة على مواجهة الأعمال الإرهابية.
- تقديم الخدمات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف الإرهاب والجريمة مثلاً: تهريب الأسلحة، تبييض الأموال، تزوير الوثائق لتسهيل حركة تنقل الإرهابيين والمجرمين...¹

وعليه فإن التمويل وإشاعة الفوضى أهم عوامل النقاء للمنظمات الإجرامية والإرهاب حيث يظهر التحالف بينهما في بعدين : توظيف أرباح تجارة المخدرات في تحفيز وتمويل العمل الإرهابي، تنامي نشاط تجارة المخدرات التي تستفيد من الأعمال الإرهابية (التفجيرات، الاغتيالات...) في إضعاف مظاهر سيادة دولة القانون، ومن أمثلة ذلك : تطورت هذه الظاهرة في كولومبيا إلى أن تمكنت الحكومة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية من استرجاع السيادة ومحاربة تهريب

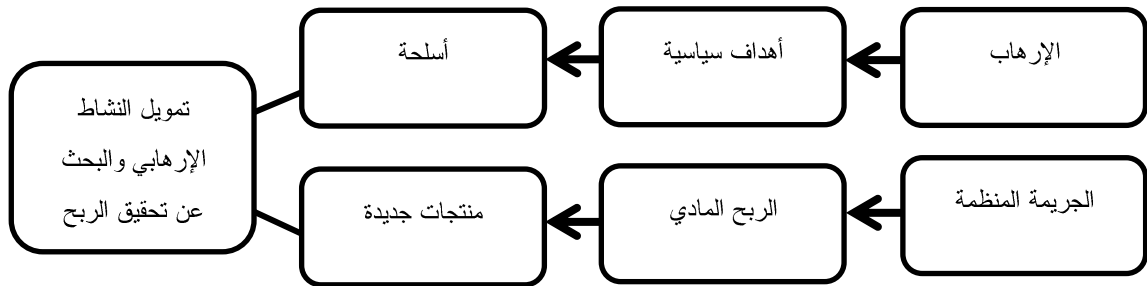
¹ Mark A.R.Kleiman, "illicit drugs and the terrorist threat: causal links and implications for domestic drug control policy", CRS report for Congress, April 2004, pp.2 – 3.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

المخدرات، كذلك في منطقة البلقان وآسيا الوسطى أين تقوم المجموعات الإجرامية والإرهابية بتوظيف عائدات تجارة المخدرات لنقل الأسلحة، الأشخاص، المعلومات ما بين الأقاليم.¹

من خلال ما سبق، يتبين بشكل واضح أن المنظمات الإجرامية والإرهابية لديها الكثير من القواسم المشتركة: تنشط بطريقة سرية وغير مشروعة، تسبب ضحايا، تستعمل وسائل الترهيب والتهديد كالاغتيال، الاختطاف... ولكنهما يختلفان في الغاية فالإرهابيين يبررون نشاطهم انطلاقاً من رؤى وخطابات إيديولوجية وسياسية، في حين أن الجريمة المنظمة لا تهمها سلطة الدولة والحكومة القائمة مادامت لا تعرقل نشاطها فهي تسعى أساساً إلى تحقيق أرباح وجمع المال، وهو ما يتضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 03: نشاط التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة



Source: Angelina stanogoska ,*the connection between terrorism and organized crime: narcoterrorism and other hybrid* , faculty of security, republic of Macedonia, en ligne : https://www.academia.edu/2163809/The_Connection_between_Terrorism_and_Organized_Crime_Narcoterrorism_and_other_hybrids, consulté le : 25/01/2018, à : (14h00).

¹ André D.Hollis," narcoterrorism : A definitional and operational transnational challenge", in : *transnational threats smuggling and trafficking in arms, drugs, and human life*, Kimberly L.thachuk, praeger security international, London,2007, p.24.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

وعلى هذا الأساس يكمن الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في إطار ما يعرف بظاهرة «Narcoterrorism» أساسا في ثنائية القوة والتمويل؛ فالجماعات الإرهابية تحتاج إلى التمويل لتغطية نفقاتها وهو الذي توفره الجريمة المنظمة بصفة غير قانونية مقابل تأمين نشاطها وخاصة مسارات عبورها عبر مختلف الأقاليم الجغرافية، وهو ما يؤدي إلى زيادة تنامي التهديد لكل منهما من خلال هذا التفاعل.

من الناحية القانونية تجرم كل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب كل مساعي تمويل أو مساعدة هذه التنظيمات وتعد ذلك عملا إرهابيا، حيث يحث قرار مجلس الأمن رقم 1373، الصادر في 28 سبتمبر 2001، الدول الأعضاء بتنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية على التصدي للأنشطة الإرهابية والتي تظهر في:

- تجريم تمويل الإرهاب.
- القيام بدون تأخير بتجميد أي أموال لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب.
- منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي.
- عدم توفير الملاذ الآمن، الدعم أو المساندة للإرهابيين.
- تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعة تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها.
- التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الأعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتريين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة.
- تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفيها للعدالة.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

المطلب الثاني: تهريب المهاجرين غير الشرعيين بين طموح التغيير وتمويل النشاط الإجرامي

تعتبر ظاهرة التهريب غير المشروع للمهاجرين شكل من أشكال الجريمة المنظمة وتجسد في دراستنا المستوى الثاني من التحالف بين المهاجرين غير الشرعيين والتنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، فكيف يتحقق هذا التحالف وما هي أسبابه؟

في البداية لا بد من تحديد وضبط مفهومي: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ليتشكل التقارب بينهما في إطار التهريب غير المشروع للمهاجرين.

أولا - الهجرة غير الشرعية:

يُعرف المهاجرين* بأنهم أفراد يتواجدون خارج إقليم للدولة التي يُعتبرون مواطنين فيها؛ حيث لا يتمتعون بصفة "اللاجئ *réfugie*"، ليس لهم إثبات بإقامة دائمة كما أنهم لا يخضعون للحملة القانونية التي تحددها الاتفاقيات الدبلوماسية الثنائية أو متعددة الأطراف التي تمنح الحق للدولة في حماية رعاياها المتواجدين في الدول الأخرى، وبالتالي فإنه متى توفرت هذه المعايير في

* تتعدد مرادفات المهاجر في اللغة الفرنسية لكل منها معنى مختلف؛ migrant هو الشخص الذي ينتقل من بلده الأصلي إلى آخر -لا يحمل فيه صفة المواطنة ولا يتمتع بالجنسية- بحثا عن ظروف حياة أفضل ويثبت إقامته فيها خلال مدة زمنية محددة باثني عشرة شهرا، بينما immigrant الشخص الذي يذهب ويعود من وإلى الخارج للحصول على إقامة في بلد معين بعد أن كان يقيم في بلد آخر لفترة معينة تقدر بـ باثني عشرة شهرا، في حين أن émigrant الشخص الذي يغادر بلد إقامته المعتاد للعيش في بلد آخر لأسباب اقتصادية، مالية، سياسية ودينية... أما اللاجئ *réfugie* فهو الشخص الذي ينتقل من بلده نظرا لظروف أمنية وسياسية غير مستقرة فيه كالحروب والنزاعات الداخلية يختلف عن المهاجر في نقطة جوهرية وهو أنه يتمتع بالحماية القانونية الدولية في الدولة المستقبلة له.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

شخص خارج دولته الأصلية فهو مهاجر بغض النظر عن طريقة وصوله إليها مشروعة أو غير مشروعة.¹

الهجرة هي عمل فردي ينم عن الإرادة الكاملة والحررة للشخص للانتقال من بلد لآخر ولكنه لا يتمتع بالحماية القانونية والدبلوماسية في الدولة المستقبلة له، والتي تتمتع بالسيادة المطلقة في منحه الإقامة في أراضيها أم لا من دون أن يترتب عن ذلك أية مساءلة قانونية إلا في حالة منحه تأشيرة الدخول والإقامة فيها خلال فترة زمنية محددة، ومنه نتساءل عن الطابع السري وغير الشرعي لظاهرة الهجرة؟

تعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها:

"دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة"²

وتجدر الإشارة إلى أن المهاجر غير الشرعي ليس ذلك الذي يدخل إلى إقليم دولة أخرى بطريقة سرية وإنما هو أيضا من يتواجد فيها بصفة غير قانونية فهو: ³

- الشخص الذي يقيم في بلد معين خارج إطار المدة المحددة في تأشيرة الدخول أو رخصة الإقامة.

¹ « Migration irrégulières, trafic de migrantset droits humains :vers une cohérence », Conseil International sur les Politiques des Droits Humains, 2010,p.2.

² عبد العاطي شتيوي، "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، بحث مقدم في : ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة المغربية، 2014، ص.8.

³ « Migration irrégulières, trafic de migrantset droits humains :vers une cohérence », Conseil International sur les Politiques des Droits Humains, 2010, p.3

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

- الشخص الذي سحب منه المستخدم رخصة العمل والتي كانت تحدد صفته كمهاجر في تلك الدولة.

- الأشخاص الذين دخلوا إقليم دولة أخرى بطريقة سرية، أو كانوا ضحية الاتجار بالبشر أو التهريب.

- الأفراد الذين دخلوا إقليم دولة أخرى بطريقة غير قانونية من دون مساعدة من الغير؛
- الأفراد المقيمون في دولة معينة طلبوا اللجوء فيها ولكن تم رفض منحهم صفة اللاجئين فيها.

ثانيا- الجريمة المنظمة :

تعرفها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "باليرمو" سنة 2000، بأنها:

"جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"¹

من خلال تعريف اتفاقية "باليرمو" للجريمة المنظمة يتضح بأنه يتخذ العمل الإجرامي صفة "جريمة منظمة" في حالة توفر المتغيرات التالية :

- جماعة لها تنظيم محدد لا يقل عدد المشتركين فيها عن ثلاثة أشخاص، ولها رئيس يتولى قيادتها.

- تتسم الجماعة بالتنظيم والتخطيط أسلوب عملها، وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح.

- البعد الزمني: استمرارية الجماعة حتى ولو كانت عضوية أعضائها غير دائمة.

¹ المادة 02، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قرار الجمعية العامة رقم 25، الدورة 55، 2000.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

- لم تحدد الاتفاقية طبيعة النشاط الإجرامي على سبيل الحصر، وذلك لإمكانية تكييف ما تقوم به التنظيمات الإجرامية من عمل إجرامي مع مفهوم الجريمة المنظمة.

نتيجة لإفرازات العولمة الاقتصادية وثورة المعلومات والاتصال، عرفت البيئة الدولية ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية **Transnational Organized Crime**، فماذا نقصد بعبر الوطنية؟ هل ترتبط بطبيعة النشاط الإجرامي والفواعل المشاركة فيه؟ أم لها بعد جغرافي يتعدى تأثيرها الحدود الجغرافية لدولة واحدة؟

وفي هذا الإطار حددت المادة الثالثة من اتفاقية "باليرومو" لمكافحة الجريمة المنظمة، محددات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في حالة ارتكابها:

- في أكثر من دولة واحدة، مثلاً جريمة تهريب المخدرات حيث يشمل الفعل الإجرامي أكثر من دولة (دولة الإنتاج والدول الموجهة إليها أو المستهلكة).

- في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد أو التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه في دولة أخرى.

- في دولة واحدة، ولكن شرعت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة.

- في دولة واحدة، ولكن لها آثاراً شديدة في دولة أخرى.

وفي خضم هذه التطورات، أدرج المشرع الجزائري تعديل على قانون العقوبات (المادة 176 و

177 منه) بمقتضى القانون رقم 04-15 المؤرخ في 2004/11/10، والذي كان يعتبر الجريمة

المنظمة جمعية أشرار، فأضفى عليها بعدي التنظيم وفوق القومية:

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

"هي جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته أو عدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجنايات أو لجنح ضد الأشخاص أو الممتلكات و ذلك بقصد الربح على أن يتعدى العمل الإجرامي الحدود الوطنية، كما يمكن اعتبارها جريمة احترافية أو جريمة متقنة ، جريمة مخططة ، جريمة عابرة للقارات مع اتساع مجال نشاطها و اتخاذها لأشكال من الإجرام مع استعمال العنف"

ثانيا- تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

يتداخل مفهوم تهريب المهاجرين مع الاتجار بالبشر على أساس أنهما يشتركان في متغير النقل غير القانوني والشرعي للأشخاص من إقليم آخر إلا أنه هناك اختلاف جوهري بينهما يمكن تحديده في مفهوم كل منهما:

تتبنى المنظومة الدولية مفهوم جماعي لظاهرة الاتجار بالبشر، وهو المتضمن في المادة 03، من البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة "باليرمو" سنة 2000:

" تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال الأشخاص، من خلال التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، وكل أشكال إساءة استعمال السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو تسخير الخدمات، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو الاتجار بالأعضاء البشرية"¹

¹ « Définition de la traite des êtres humaines », en ligne sur : http://contrelatraite.org/spip.php?page=article&id_article=2, consulté le : (10/02/2018).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

في حين أنه تضمنت المادة 03 من بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "باليرمو" سنة 2000، مفهوم تهريب المهاجرين بأنه :

"تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"¹

وبالتالي كل من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أعمال غير مشروعة تقوم بها تنظيمات إجرامية عبر وطنية يهدفان إلى تحقيق الربح المادي، ولكن يبقى الاختلاف في الوسيلة والهدف؛ فالاتجار بالبشر يتم بطريقة قسرية لغرض استغلال الضحايا، في حين أن تهريب المهاجرين فيتم بطريقة إرادية الهدف منها تسهيل دخول شخص بطريقة غير مشروعة إلى دولة أخرى بحثا عن ظروف "العيش الكريم".

وهو ما تجسده دول ضفتي المتوسط كمنطقة جيوسياسية لديناميكية التحالف بين المهاجرين غير الشرعيين والمهربين من دول المصدر والممر (بالنسبة للهجرة الإفريقية): غرب، جنوب وشرق المتوسط نحو الاتحاد الأوروبي الدول المستقبلية لها؛ نظرا للتفاوت بين الصفتين من حيث مستويات التنمية بكل أبعادها، حيث أنه كل سنة ما يقارب نسبة 9% من المهاجرين بطريقة غير مشروعة يتدفقون إلى أوروبا من دول غرب إفريقيا لأسباب أمنية وسوسيو اقتصادية.

كما تمثل تدفقات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر إلى أوروبا نسبة 80%، من خلال دول جنوب أوروبا؛ إسبانيا تستقبل المهاجرين من المغرب والجزائر عبر

¹ المادة 03، بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قرار الجمعية العامة رقم 25، دورة 55، 15 نوفمبر 2000.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الأندلس ومضيق جبل طارق ومن السنغال عبر جزر الكناري، إيطاليا من تونس وليبيا عبر جزيرتي صقلية وسردينيا ، مالطا من ليبيا، اليونان من تركيا ومصر، وذلك من خلال قوارب صغيرة ليست مخصصة للإبحار على مسافات بعيدة مما يعرض حياة ركبائها إلى خطر الغرق المحتم (motogodilles -zodiacs -borques)، وتقدر تكلفة تهريب المهاجر غير الشرعي من تونس إلى إيطاليا على سبيل المثال من 750 إلى 1000 يورو.¹

وعليه ينشأ التحالف بين هذه التهديدات الأمنية الثلاث في غرب المتوسط على مستويين؛ الأول بين الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية فوق الوطنية لأسباب براغماتية ترتبط أساسا بتجسيد ثنائية القوة والتمويل، بينما المستوى الثاني من التحالف يتحقق بين المهاجرين غير الشرعيين والتنظيمات الإجرامية لتأمين مسارات تهريب المهاجرين غير الشرعيين مقابل مبلغ مالي متفق عليه مسبقا، فما هي رهانات هذه الديناميكية على منظومة الأمن الإقليمي في المنطقة؟

المطلب الثالث: الرهانات الجيوسياسية لتحالف الإرهاب، الجريمة والهجرة

إذا كان كل من الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية كل منهم على حدا من التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأحد القضايا الأمنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مسارات بناء الأمن الإقليمي في المتوسط، من خلال محاولة التوصل إلى مقاربة شاملة، تشاركية ومتعددة الأبعاد لمواجهتها، فإن التحالف بينهم قد طرح رهانات جديدة على للدولة القومية في كيفية احتوائها وقطع الروابط بينها، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى

¹Emilie Derenne, « le trafic illicite de migrants en mer méditerranée : une menace criminelle sous contrôle », *Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice*, février 2013, pp. 23-30.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

التداعيات الأمنية لهذا التحالف وخاصة أن نشاط كل واحد منها يساهم في ضمان نشاط الآخر، ويظهر ذلك في أن:

- الهجمات الإرهابية تساهم في إضعاف الدولة وبالتالي تأمين مسارات نشاط التنظيمات الإجرامية في التهريب بمقابل تمويل العمل الإرهابي ليتحقق متغيري البقاء والاستمرارية.
- خلق بيئة أمنية وسياسية، اجتماعية واقتصادية غير مستقرة يساهم في تشبع سكانها بفكرة الهجرة -في ظل ما توفره وسائل الإعلام من نقل لواقع الدول المتقدمة وطريقة عيشهم- ونظرا لصعوبة وصرامة إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول لدولة مرغوب فيها، فإنه ينشأ التحالف بين المهربين والمهاجرين غير الشرعيين من خلال ظاهرة التهريب غير المشروع للمهاجرين الذي يقتضي تأمين مسارات عبورهم ونقلهم بمقابل مادي متفق عليه.

وتظهر هذه الديناميكية في منطقة غرب المتوسط في ثلاث متغيرات أساسية:

أولا - حركات إرهابية على درجة عالية من التصعيد:

تزايد نشاط المجموعات الإرهابية بدرجة كبيرة من العنف والتطرف الراديكالي، تحركها دوافع سياسية، إيديولوجية، عرقية ودينية... باسم الجهاد والدعوة إلى تجسيد الخلافة وبناء الدولة الإسلامية في إفريقيا والمغرب والشرق الأوسط، وفي هذا الإطار، أقامت هذه الحركات تحالفات فيما بينها بشكل رسمي أو غير رسمي على أساس أنها تتقاسم رؤية وتصور مشترك معادي لأنظمة الحكم القائمة (إقامة الدولة الإسلامية)، تستعمل وسائل التطرف العنيف (الخطف، الاغتيال، التفجير، وكل مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان...) لتشكل بذلك ما يعرف "تحالف مقدس Holy Alliance" الذي يؤسس لشبكة إرهابية عبر قومية تنشط على امتداد "قوس عدم الاستقرار Arc of

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

Instability ؛ وهو تعبير يطلق على المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر بما في ذلك الشرق الأوسط وآسيا، نظرا للأوضاع الأمنية، السياسية والاقتصادية... المتدهورة التي تعيشها المنطقة.¹

ووفقا لتقديرات سنة 2016، صنف كل من ليبيا، مالي، تونس والجزائر على أنها الدول الأكثر عرضة للهجمات الإرهابية، وقد توسع "قوس عدم الاستقرار" ليشمل دول غرب وجنوب إفريقيا على غرار: تشاد، موريتانيا، المغرب والنيجر، كما سجلت كل من ليبيا، مالي والجزائر ارتفاعا نسبيا في عدد التفجيرات الإرهابية بنسب 25 %، 31 % و 44 % على التوالي؛ سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016.²

وما يزيد من تفاقم ظاهرة الإرهاب في إفريقيا هو زيادة الروابط بين التنظيمات الجهادية (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بوكو حرام، حركة أنصارو، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا...) مع "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام DAESH"، فوفقا لتقديرات تقارير الأمم المتحدة أكثر من أربعين مجموعة إرهابية أعلنت ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية، في المغرب العربي، الساحل، ومناطق أخرى في إفريقيا... وأكثر من عشرون مجموعة إرهابية تتواصل معها لتشكل شبكة إرهابية فوق قومية نذكر منها : "جنود الخليفة **the Soldiers of the Caliphate**" في الجزائر، "الدولة الإسلامية **the Islamic State**" في ليبيا، "جند الخليفة **the Jund al-Khilafah**"

¹Alexander Yonah, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014*, Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2015, pp.2-4.

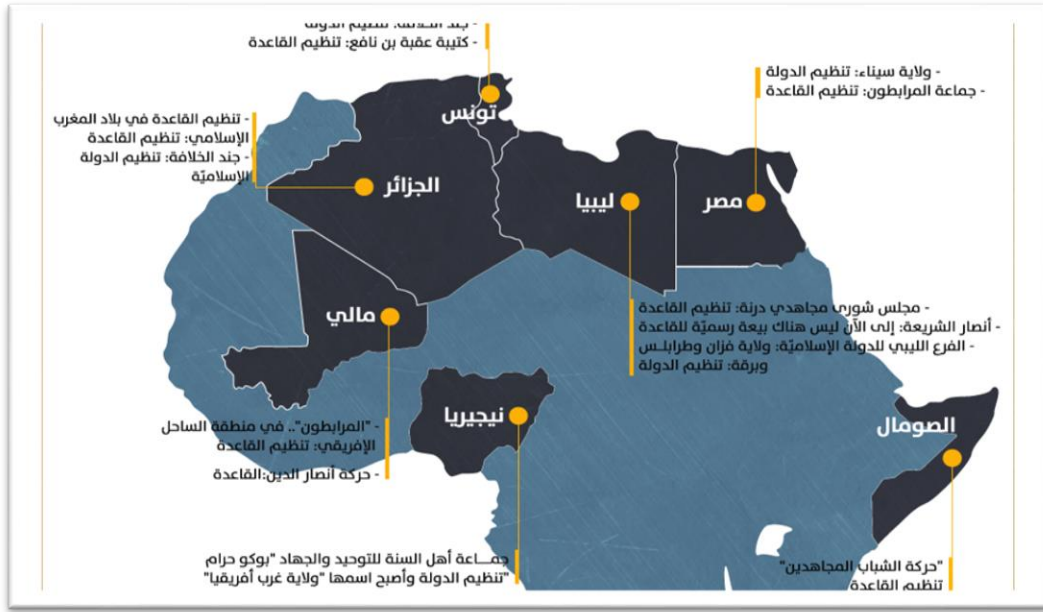
²Alexander Yonah , *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015*, Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2017, p.29.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

في تونس، "الاعتصام بالقرآن والسنة al-I'tisam of the Koran and Sunnah" في السودان،

"جماعة أنصار بيت المقدس Jamaat Ansar Bait al-Maqdis" في سيناء...¹

الخريطة رقم 09: مواطن انتشار الجماعات الإرهابية الجهادية في منطقة شمال إفريقيا



المصدر: شمس الدين النقا، "خارطة انتشار الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية وصراع الزعامة"، 28 مارس 2016، في:

<https://www.noonpost.org>, consulté le : (09/04/2018).

وبالتالي تبقى "الحرب على الإرهاب" التي تشنها الدولة القومية مستمرة أمام تزايد نشاط الأعمال الإرهابية بدرجة عالية من التصعيد والتطرف العنيف، مما يؤثر على الأمن والاستقرار بكل أبعاده ومستوياته في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، ويجعل المنطقة بيئة خصبة لنشاط تهديد آخر يتقاسم مصالح إستراتيجية وبراغمية مع الإرهاب وهو الجريمة المنظمة عبر القومية من خلال التمويل لضمان البقاء والاستمرارية لينشأ بذلك التحالف بينهما "Narcoterrorism".

¹Jermey H. Keenan, "Instability and Terrorism in Africa's Sahel: A Primer", January 2016, en ligne sur : <https://www.justsecurity.org>, consulté le : (17/12/2016).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

ثانياً- ارتفاع وتيرة نشاط التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية:

يتجلى دور التنظيمات الإجرامية في تمويل الأعمال الإرهابية بتوفير المال والعتاد لتغطية تكاليف العمليات الإرهابية، تقديم الخدمات اللوجستكية كالتزوير، ضمان الإقامة والاتصال... وعلى هذا الأساس تتعدد مصادر تمويل الإرهاب في: التجارة والنشاطات الربحية الأخرى كتنبيض الأموال، المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني، تهريب الأسلحة والسلع والعملات النقدية وتهريب المخدرات...¹

يمكن القول بأن هناك ثلاث تنظيمات وصلت إلى مرحلة متقدمة من التقارب بين المجموعات الإرهابية والإجرامية والتي عبرت عنها الباحثة "Tamara Makarenko" بـ "الماراماكرينكو" بمرحلة "الثقب الأسود"، بمعنى أنها أصبحت كيانات هجينة تعتمد على أساليب إجرامية بدرجة كبيرة من العنف المتطرف أدى إلى إضعاف الدولة التي تنشط فيها من جهة، تتبنى هدف سياسي وهو المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية من جهة أخرى : تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في مالي، تنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا، "القوات المسلحة الثورية في كولومبيا" التي تتعاون مع التنظيمات الإجرامية في تهريب "الكوكايين" إلى أوروبا وأمريكا.

¹ « Financement du terrorisme en Afrique de l'ouest », *le Groupe d'Action Financier – GAF*, Octobre 2013, pp.25-30, en ligne sur : <http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FT-en-Afrique-de-louest.pdf>, consulté le : 14/02/2018, à : (15h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

ثالثاً- تنامي تدفقات تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

وفقاً لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن ما يقارب مليون لاجئ ومهاجر إلى أوروبا عن طريق البحر والبر خلال سنة 2015،* حيث أن 500 شخص منهم من أصول سورية يدخلون أوروبا عبر تركيا واليونان وذلك نظراً للظروف الأمنية والسياسية، الاقتصادية الاجتماعية غير المستقرة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ سنة 2011.

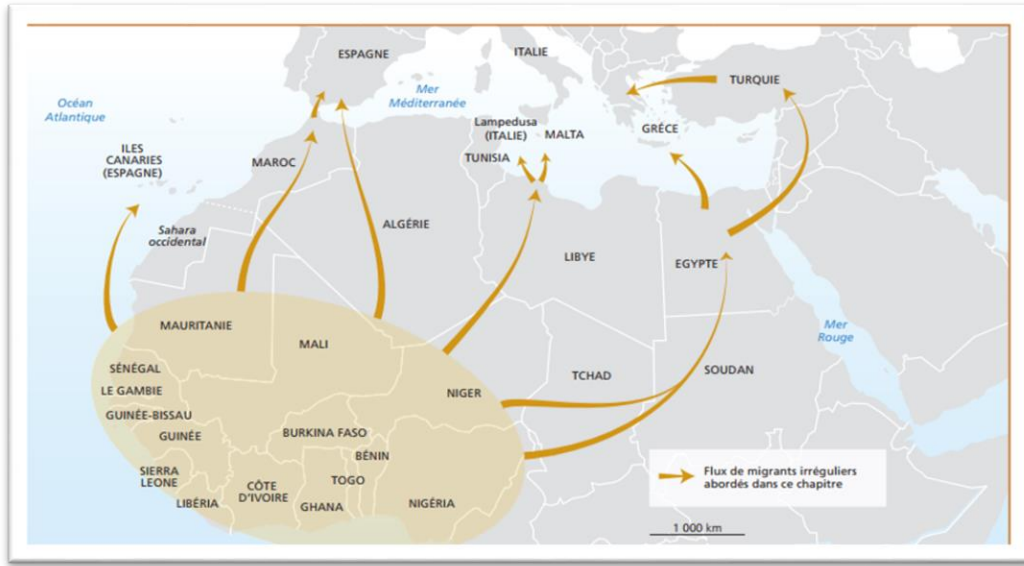
تعتبر إيطاليا، إسبانيا، مالطا وإيطاليا أهم منافذ تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا وتبين الخريطة الجغرافية التالية أهم المسارات البحرية والبرية لتدفقات تهريب المهاجرين غير الشرعيين من جنوب، غرب وشرق المتوسط التي تعتبر دول ممر من موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا والسنغال... وذلك في خمس مسارات أساسية بما يتضح في الخريطة التالية:

- الطريق البحري إلى إسبانيا عبر جزر الكناري.
- الطريق البري إلى المقاطعات الإسبانية في إفريقيا الشمالية.
- الطريق البري والبحري إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق.
- الطريق البري والبحري إلى إيطاليا عبر جزيرة لامبيدوسا.
- الطريق البري والبحري عبر عبور المتوسط إلى اليونان.

* وفقاً لمعطيات صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (21 يناير 2017) فإن الرجال يشكلون 58% من عدد المهاجرين إلى أوروبا 25% أطفال و 17% نساء، وهم يتدفقون من مناطق التوتر في الشرق الأوسط : سوريا، أفغانستان، العراق، ومن إفريقيا: النيجر، ساحل العاج وغامبيا.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الخريطة رقم 10: المسارات البحرية لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا



Source : https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_MIGRANTS_FR.pdf , consulté le :21/02/2018, à : (14h30).

ومنه تتحقق هذه التحالفات لأسباب براغماتية ثنائية القوة والتمويل؛ قوة الإرهاب الدولي في خلق بيئة أمنية هشة في منطقة غرب المتوسط من خلال أساليب العنف السياسي المنظم على غرار التفجيرات الإرهابية، الاختطافات والاعتقالات... التي تساهم في هشاشة السلطة السياسية للدولة وإضعاف رقابتها على الإقليم، ومنه تأمين نشاط التنظيمات الإجرامية سواء تهريب المخدرات والأسلحة، الاتجار بالبشر، والتهريب غير المشروع للمهاجرين... مقابل تمويل العمل الإرهابي.

وبالتالي فإن العمل الإرهابي، النشاط الإجرامي وتدفقات المهاجرين غير الشرعيين يمثلون ديناميكية جيوسياسية مترابطة؛ تتفاعل في ثلاثة دوائر جغرافية: غرب إفريقيا، شمال إفريقيا وجنوب أوروبا، كما نشاط واستمرارية كل منهم مرتبط بنشاط الآخر؛ الإرهاب إضعاف الدولة، الجريمة ضمان التمويل من خلال تأمين نشاط تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهو الأمر الذي يضيف على التهديدات الأمنية اللاتماثلية صفتي: "فوق قومية" و "غير القابلة للتجزئة".

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

إلا أنه يبقى العامل الاقتصادي له أهمية كبيرة في ضبط التحديات الأمنية المشتركة لدول ضفتي المتوسط، لأنه محدد أساسي لمسار الشراكة الأوروبيةمتوسطة التي تم وضع أسسها سنة 1994 بعد الإعلان عن مسار برشلونة، وعليه فسيتم التطرق في المبحث الموالي إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، على الاستقرار النقدي والاقتصادي لدول "منطقة اليورو" في الإتحاد الأوروبي وتأثير ذلك على مسار الشراكة الأوروبيةمتوسطة في ظل اقتصاد معولم، واحتدام شدة المنافسة الاقتصادية بين القوى الصناعية الكبرى.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

المبحث الثاني: الأزمة المالية في "منطقة اليورو" وتأثيرها على مسار الشراكة الأوروبية ومتوسطة

أزمة اليورو أو أزمة للدين العمومي ظهرت نتيجة لعدم قدرة بعض دول "منطقة اليورو" على الالتزام بديونها تجاه البنوك والمؤسسات المالية، تمتد جذورها إلى الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري *crise des subprimes*) سنة 2008، تعتبر من أهم تداعيات العولمة المالية والاقتصادية حيث تسببت في انهيار مالي لكل من اليونان، البرتغال، أيرلندا، إيطاليا وإسبانيا لتهدد الاقتصاد الأوروبي وتماسك البناء الأوروبي التي وضعت أسسه منذ خمسينيات القرن العشرين، تراجع تأثيرها بفضل تدخل الدولة والمؤسسات المالية، فما هي أسباب هذه الأزمة ؟ كيف تعاملت معها الدول الأوروبية؟ وما هو تأثيرها على مسار الشراكة الأوروبية ومتوسطة في بعدها الاقتصادي؟

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية العالمية 2008: دراسة في الأسباب والنتائج

انفجرت الأزمة المالية العالمية سنة 2008، في الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر تحدي للنظام الرأسمالي واقتصاد السوق حيث أكدت على أهمية "الدولة الضابطة *Etat régulateur*" للنشاط الاقتصادي في ظل التدفق السريع وغير المحدود لحركة رؤوس الأموال في الأسواق المالية، فما هي أسباب ووقائع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008؟ ما هي تداعياتها على الاقتصاد العالمي؟ وكيف تم حلها؟

أزمة الرهن العقاري أو أزمة الائتمان أو الأزمة المالية العالمية، تعتبر من أخطر الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد أزمة "الكساد العالمي" سنة 1929، بدأت في سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في صيف 2007، بسبب قروض الرهن العقاري عالية المخاطرة لتأخذ بعدا عالميا سنة 2008، وتحدث أثرا على الاقتصاد الحقيقي وتنتقل من

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

كونها أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية، بفعل ثلاث متغيرات أساسية : أزمة ثقة للأعوان الاقتصاديين من خلال تراجع المعاملات بين البنوك التجارية وارتفاع نسبة الادخار بالنسبة للعائلات للوقاية من تداعيات الوضع الاقتصادي يغير المستقر، أزمة ائتمان حيث أصبح الحصول على القروض أكثر صعوبة وتكلفة نظرا لعدم قدرة أو تخلف المدينون عن تسديد ديونهم ورفض الدائنون إقراضهم أكثر مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار، وكذا انخفاض معدلات الطلب والاستهلاك مما يؤثر على جانب العرض في السوق العالمية وانكماش التدفقات التجارية، وبالتالي انتشار الأزمة في الاقتصاد العالمي.¹

في إطار السياسة الأمريكية التي تشجع التمويل العقاري لتمكين الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل شراء مساكن، تم إنشاء مؤسسات مالية حكومية لها تنظيم خاص يمكنها من العمل وفقا لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة مع القطاع الخاص، إلا أنه منحت لها امتيازات ضريبية وتحظى الأوراق المالية التي تطرحها للتداول في الأسواق المالية بالصفة الرسمية للحكومة مما يقلل من هامش المخاطرة، وتعتبر أهم المؤسسات المتخصصة في التمويل العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تتحكم بنسبة كبيرة في قروض السوق العقاري هي : المؤسسة الوطنية الفيدرالية للتمويل العقاري **Federal National Mortgage Corporation** وتعرف بمؤسسة "Fannie Mae"، والمؤسسة الفيدرالية لقروض المنازل **Federal Home Loan Mortgage Corporation** سنة 1970، وتعرف

¹Jean-Charles Bricongne, « la crise des « subprimes » : de la crise financière à la crise économique », *note de conjoncture*, mars 2009, (pp.25-43), pp.25-26.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

بمؤسسة "Freddi Mac"، تعملان على تبسيط وتسهيل إجراءات وشروط حصول العائلات منخفضة

الدخل على قروض عقارية بمعدلات فائدة منخفضة نسبياً، لتمكينهم من شراء العقارات¹.

ولكن ميكانيزمات السوق (قوى الطلب والعرض) وشدة المنافسة أدت إلى ظهور مؤسسات تمويل عقارية (صناديق التقاعد، شركات التأمين، المؤسسات الاستثمارية، البنوك التجارية...) لها هدف ربحي خارج عن إطار أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلب على القروض العقارية، وهو الأمر الذي عجل في تكوين فقاعة العقارات *bulle d'immobilisation* وتفجر الأزمة المالية في سوق الرهن العقاري. تعرف بأزمة الرهن العقاري، على أساس أن العامل المفجر هو ارتفاع نسبة الرهن العقاري بدرجة عالية من المخاطرة *Subprime**؛ وهو شكل من أشكال القروض موجه للعائلات ذوي الدخل المتوسط لشراء عقارات (مساكن) من دون تقديم ضمانات، فهي قروض عقارية تتضمن درجة كبيرة من المخاطرة بالنسبة للدائن، لأن المدين لم يثبت قدرته على ضمان استرجاع الدين (مثلاً وثائق إثبات للدخل) إلا أنه يتم تقليص هامش المخاطرة على أساس أن قيمة العقار في ارتفاع مستمر.

وفي حالة التخلف عن التسديد يمكن إعادة بيعه بسعر أعلى ومنه لاسترجاع قيمة القرض، في سنة 2006، بلغت نسبة هذا النوع من الائتمان 10% من إجمالي ديون الرهن العقاري بالولايات

¹عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية الأسباب والتداعيات والحدود (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2010)، ص ص. 15 - 20.

*يتم تقسيم المدينين بالولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لمعيار قدرتهم على الدفع *Solvabilité*، إلى ثلاث فئات اجتماعية: القروض العقارية الأولية *les Primes* للمدينين الذين لهم قدرة عالية على الدفع، آلت *Alt-A 1* موجّهة لفئة متوسطة من الأشخاص لديهم القدرة المسبقة على الدفع ولكن يصعب عليهم إثبات ذلك بطريقة نظامية مثلاً الحرفيين، والقروض العقارية عالية المخاطرة *Subprimes*، وهي موجّهة أساساً للمجموعات التي قدرتها منخفضة للدفع.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

المتحدة الأمريكية¹، فشرعت المؤسسات المالية في عملية توزيع مكثفة للقروض العقارية لقطاع العائلات بغض النظر عن مستوى الدخل والقدرة على التسديد، ونظرا لارتفاع نسبة القروض العقارية وشدة المنافسة بين البنوك تم تفعيل ميكانيزم "Originate to Distribute" حيث يقوم الوسيط المالي (البنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية، شركات التأمين، صناديق التقاعد...) بتحويل الموجودات من القروض العقارية إلى أوراق مالية يتم طرحها للتداول في الأسواق المالية على المستوى العالمي (عملية التوريق titrisation) بهدف توزيع درجة المخاطرة والمحافظة على مردودية أموالها².

وفي هذا السياق تزايد عدد المؤسسات الاستثمارية التي تقوم بتحويل القروض العقارية إلى أوراق مالية مدعومة بالقروض، تطرحها في الأسواق المالية تسمى التزامات الدين المضمونة بأصول Collateralized Debt Obligation CDO، يشترط لنجاحها التزام المقترضين بالدفع ولكن بما أن الكثير منهم لم يكن لديهم دخل ثابت تراجعوا عن التسديد مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه الأوراق وبالتالي صعوبة بيعها نظرا لموجة الخوف التي انتشرت بين الأعوان الاقتصاديين (أزمة ثقة) وهو الذي أثر على قيمة العقار بانخفاض سعره إلى الحد الذي أصبحت فيه قيمة القرض أكبر من قيمة العقار.³

¹Sebastian Paulo, « l'Europe et la crise économique mondiale réponses – bilan », *fondation Robert Schuman*, avril 2011, pp.3-5, en ligne sur :

www.robert-schuman.eu, consulté le : 27/03/2018, à : (15h00).

² René Ricol, « rapport sur la crise financière au président de la république », septembre 2008, pp.25-26, en ligne : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000587.pdf>, consulté le : 27/03/2018, à : (22h00).

³عبد الرزاق فارس الفارس، الأزمة المالية العالمية الأسباب والتداعيات والحلول، المرجع السابق الذكر، ص ص. 27

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

إضافة إلى ذلك ترتبط فاعلية هذا النوع من القروض بتوفر شرطين: الاستقرار النسبي لمعدل الفائدة وارتفاع قيمة العقارات، ولكن قرار البنك المركزي الأمريكي برفع معدل فائدة القرض العقاري من 1% إلى 5,25% خلال الفترة ما بين سنة 2000 و 2006، وسلوك القطيع Mimétisme للأعوان الاقتصاديين (العائلات، المؤسسات المالية، المستثمرون...) أدى إلى انفجار فقاعة العقارات، نتيجة لعدم قدرة قطاع العائلات عن الالتزام بديونهم ومنه التخلف عن تسديد مبالغ الرهن العقاري لتظهر أزمة سيولة في النظام المصرفي وتراجع قيمة العقارات،¹ ومنه وجدت البنوك نفسها في وضعية مالية حرجية حيث أعلنت أكبر المؤسسات المالية عن إفلاسها وطلبت دعم السلطة السياسية (مؤسسة ليمان برونزرز Lehmen Brothers في سبتمبر 2008) وبفعل أثر الدومينو ورفع الحدود بين الأسواق المالية Décloisonnement كأحد أهم مظاهر العولمة المالية، أدت إلى هشاشة النظام المالي العالمي وتأثر بقية المؤسسات المالية إثر انخفاض قيمة العقار لتتخذ الأزمة بعدا عالميا.² وبالتالي أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية ركود في النشاط الاقتصادي العالمي امتدت تداعياتها لتشمل اقتصاديات كل دول العالم بدرجات متفاوتة، ويظهر ذلك في:

- ما بين سنتي 2008 – 2009، تراجعت نسبة نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0,8%، وهي نسبة لم يسجلها منذ الحرب العالمية الثانية،³ فقد كان نشاط الاقتصاد العالمي خاصة في الدول المتطورة في أوج ازدهاره حيث بلغ متوسط نموه خلال سنوات (2004 – 2007)

¹ Chabha bouzar, « le cycle de vie de la crise des subprimes », *revue de compus*, n° 07, (pp.16-24), pp.16-18, en ligne sur : http://www.ummto.dz/IMG/pdf/LE_CYCLE_DE_VIE_DE_LA_CRISE_DES_SUBPRIMES.pdf, consulté le : 28/03/2018, à : (10h00).

² Labye Agnès, « la crise financière actuelle : une application du modèle de minsky ? », *revue d'économie financière*, février 2011 (n° 102), p. 263-284, en ligne sur : <https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2011-2-pa-263.htm#s2n3> , consulté le : 28/03/2018, à : (21h00).

³Rapport annuel du FMI – la riposte à la crise mondiale, 2010.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

5%¹، إلا أنه في نهاية سنة 2007 تراجعت نسبة الناتج الداخلي الحقيقي على المستوى

العالمي بالمقارنة مع سنة 2005 و2006، وذلك على إثر الانفجار الفجائي وغير المتوقع

لأزمة الرهن العقاري.

- تراجع نسبة الإنتاج في الدول المتطورة بنسبة 70% وهو معدل لم تسجله من قبل، حيث

انخفض الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 6% في

نهاية سنة 2008، كما بلغ معدل البطالة فيها 8.5%².

- أزمة ائتمان واستمرارية انخفاض قيمة الأصول المالية بسبب ضبابية الوضع الاقتصادي

والمالي.

- أزمة ثقة في النظام البنكي نتيجة لإعلان أكبر البنوك والمؤسسات المالية عن إفلاسها.

وبالتالي كل المؤشرات الاقتصادية تدل على الوضع الاقتصادي والمالي المتأزم على مستوى

الاقتصاد العالمي، مما طرح ضرورة تدخل الدولة لضبط النشاط الاقتصادي ولكن يجب أن يكون

دورا إستراتيجيا "دولة إستراتيجية **Etat Stratège**" بحيث تحافظ فيه على التوازنات المالية،

الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف سياستها المالية التوسعية، وكذا ضرورة تعزيز آليات

التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية والتشاور المتعدد الأطراف³، في ظل اقتصاد معولم

يتميز بالتدفق السريع لرؤوس الأموال، عدم استقرار الأسواق المالية والنقدية والاستعمال الواسع

للتكنولوجيا، فكيف تمت مواجهة الأزمة؟ وما هو هامش تدخل الدولة؟

¹Perspective de l'économie mondiale », **Fond Monétaire Internationale**, Octobre 2008.

² « La riposte à la crise mondiale », **rapport annuel du FMI**, 2009

³ kamal Dervi, « La crise économique mondiale : enjeux et réformes », **CAIRN.info**, en ligne sur : <https://www.cairn.info>, consulté le : 28/03/2018, à : (11h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية ضرورة وجود هيئة للضبط، المتابعة والمراقبة وهو

الدور الذي قام به صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول على إدارة الإختلالات المالية والاقتصادية

التي أنتجتها الأزمة وكذا المساهمة في إعادة وضع نظام مالي عالمي، حيث تضمن التقرير السنوي

للسندوق سنة 2009، دراسة شاملة للأزمة المالية، تأثيرها على الاقتصاد العالمي من خلال:¹

- تقديم النصائح والدعم المالي للدول الأعضاء وفقا لحاجات كل منها: في مارس 2009، قام

مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بإدراج تغييرات لتحسين سرعة وفعالية تدخلاته، حيث

مثل البحث عن السياسة الاقتصادية المناسبة للخروج من الأزمة محور اهتماماته ما جعله

يتخذ قرار بزيادة موارده من أجل تقديم المساعدة للدول الأكثر تضررا من الأزمة.

- تحليل الأسباب الهيكلية للأزمة لتفادي تعرض النظام المالي العالمي لأزمة مالية مستقبلا،

بضرورة تعديل وتوسيع مجال الضبط والمراقبة على النشاطات الاقتصادية، الاتفاقيات

المالية الثنائية وأساليب التعاون المتعددة الأطراف.

- أولوية الرقابة والتي تتجسد بقيادة صندوق النقد الدولي للنظام المالي العالمي ومتابعة

السياسيات المالية والاقتصادية للدول الأعضاء فيه.

ومنه يمكن القول بلأنه في ظل تداعيات العولمة المالية امتدت الأزمة العالمية من الجانب المالي

(أزمة سيولة) إلى أزمة اقتصادية أثرت على الاقتصاد الحقيقي (انخفاض معدلات الطلب والإنتاج)

تسببت في ركود اقتصادي لم يعرفه الاقتصاد العالمي منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، وإلى

أزمة اجتماعية بفقدان الثقة في النظام البنكي وتراجع معدلات الطلب والاستهلاك وارتفاع نسبة

البطالة، تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية (سوق الرهن العقاري)، ولكنها بفعل أثر الدومينو

¹ « La riposte à la crise mondiale », *rapport annuel du FMI*, 2009, *op.cit.*

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

أثرت على توازن النظام المالي والاقتصادي العالمي، وعلى الأخص اقتصاديات الدول الأوروبية من خلال تفجر أزمة "منطقة اليورو" في بداية سنة 2009، لتشكل تهديدا على استكمال مسار الوحدة الأوروبية.

المطلب الثاني: الأزمة المالية في "منطقة اليورو" ورهان الوحدة الأوروبية

تمثل أزمة للدين العمومي التي عرفتها "منطقة اليورو" سنة 2009، أول أزمة للاتحاد النقدي بشكل خاص وأزمة هيكلية للبناء الأوروبي (28 دولة) بشكل عام، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة في اليونان لتنتقل إلى كل من أيرلندا والبرتغال، النتائج التي أفرزتها، كيفية مواجهتها واحتوائها ومواقف الدول الأعضاء منها.

تعتبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951، اللبنة الأولى للاتحاد الأوروبي والذي رسخته "معاهدة ماستريخت" **Traité de Maastricht** 1992، بتكتل ست دول أوروبية فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الغربية ودول البنلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) لتتأسس الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957، كبادرة فعلية لمسار عملية تكامل الدول الأوروبية عملا بمبادئ نظرية التكامل والاندماج التي تقوم أساسا على منطق الوحدة والانتشار، حيث ترى هذه الدول أن توحيد العملة النقدية "اليورو" **EURO** هو أهم مؤشر للوحدة الأوروبية وعلى هذا الأساس وضعت معاهدة ماستريخت شروط الانضمام إلى منطقة اليورو كالتالي:¹

- أن لا يتعدى معدل التضخم 1,5% مقارنة مع ثلاثة دول أعضاء لها أدنى معدل تضخم.
- أن يكون عجز الميزانية أقل من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

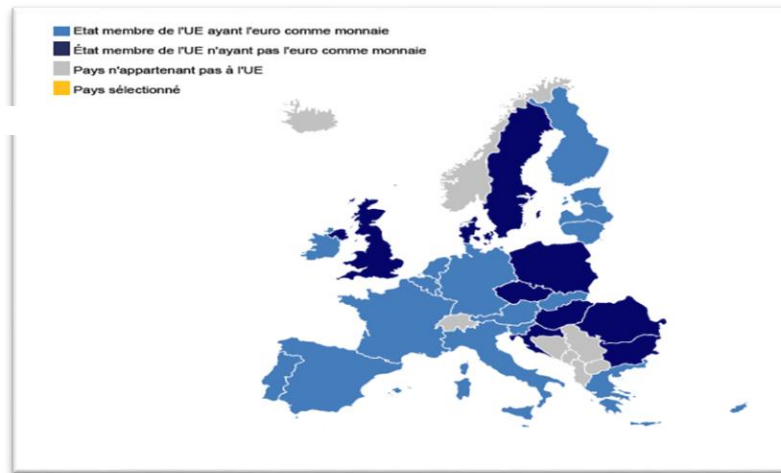
¹Elia Chouhaib et Alexandre Jeanneret , «la crise de la dette en Europe », july 2014, pp.2-3, en ligne sur : http://www.alexandrejeanneret.com/cariboost_files/Crise_de_la_dette.pdf, consulté le : 28/03/2018, à : (10h30).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

- أن يكون الدين العمومي أقل من 60% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- أن لا تكون للدولة قد قامت بتخفيض قيمة العملة خلال عامين قبل الانضمام إلى الاتحاد النقدي.
- أن لا تتجاوز معدلات الفائدة على المدى البعيد نسبة 2% من متوسط ثلاثة دول أعضاء أعلنت عن نتائج جيدة فيما يخص استقرار الأسعار.

وعليه تضم "منطقة اليورو" دول الاتحاد الأوروبي التي وحدت عملتها النقدية "اليورو"، تنتهج سياسة نقدية موحدة يحدد معالمها البنك المركزي الأوروبي بهدف تسهيل التعاملات التجارية فيما بينها تضم حاليا 19 دولة من أصل 28 دولة في الاتحاد الأوروبي وهي: النمسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، فنلندا، إيرلندا، فرنسا، ألمانيا، البرتغال، إسبانيا، اليونان، إيطاليا، لاتفيا، استونيا، سلوفاكيا، مالطا، قبرص، سلوفينيا، لتوانيا، وهو ما يتضح في الشكل التالي :

الخريطة رقم 11: دول منطقة اليورو منذ 1999 – 2015.



Source : « la carte de la zone Euro 1999 – 2015 », en ligne sur : <https://www.ecb.europa.eu/euro/intro/html/map.fr.html>, consulté le : (28/03/2018).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

تتمتع الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي بالعديد من الامتيازات الاقتصادية منها تكريس اندماج سوق السلع والخدمات، التوقف عن دفع أعباء تبادل العملات، شفافية التدفقات المالية واستقرار قيمة العملة، مما يساعد على وضوح متغيرات الوضع الاقتصادي وسهولة اتخاذ قرارات الاستثمار، الادخار، الإنفاق... من قبل مختلف الأعوان الاقتصاديين، وفي مقابل ذلك يفرض عليها التزامات حيث أن أهم تنازل يمكن أن تقدمه الدولة يتمثل في: تحديد سعر الصرف واستقلالية سياستها النقدية، لأن الاستغناء عن ميكانيزم سعر الصرف يقلص من احتمالية تخفيض قيمة العملة الوطنية لتشجيع تنافسية عوامل الإنتاج لزيادة نسبة الصادرات في إطار سياسة نقدية توسعية، ومنه فإن دول "منطقة اليورو" لم تعد لها إمكانية ضبط سياستها النقدية بحسب سيرورة نشاطها الاقتصادي وإنما تنازلت عنها لصالح البنك المركزي الأوروبي وبالتالي فقدت استقلالية سياستها النقدية،¹ فما هي العوامل الأساسية التي أدت إلى تفجر الأزمة المالية في اليونان وامتدادها لتشمل دول "منطقة اليورو" في أواخر سنة 2009 وبداية 2010 ؟

تعتبر الأزمة المالية في منطقة اليورو امتداد لأزمة النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل العولمة المالية بسبب قروض الرهن العقاري عالية المخاطرة التي أدت إلى الإعلان عن إفلاس أكبر البنوك العالمية، وفي هذا السياق ظهرت الحاجة إلى تدخل الدولة لتوفير السيولة على غرار إيرلندا، أيسلندا، اليونان، البرتغال... إلا أن ذلك تسبب في ارتفاع نسبة الدين العمومي وبالتالي عجز الميزانية العمومية، تأثرت بها كل الدول الأوروبية واليونان بشكل خاص.²

¹ ElianChouhaib et Alexandre Jeanneret , « la crise de la dette en Europe », july 2014, **op.cit**, p.4.

² Catherine Lalumiere, « la crise et l'avenir de l'Union Européenne », formation FFME, (30/03/2012), en ligne sur : http://www.maisons-europe.eu/document/document/619/La_crise_conomique_Catherine_Lalumi_re.pdf, consulté le : 29/03/2018, à : (15h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

أثرت أزمة الدين العمومي على الاقتصاد اليوناني والسيادة الوطنية للدولة، مثلت تهديدا للاتحاد الأوروبي في بعده النقدي والاقتصادي، نتيجة ارتفاع حجم الدين العمومي (الداخلي والخارجي) للحكومة اليونانية لتمويل برامجها التنموية من دون تقديم الضمانات الكافية لتغطيتها، وإذا كان الاتحاد النقدي يفرض على الدول الأعضاء تقديم تقارير للوضع المالي لكل منها في إطار شروط الانضمام، فإن اليونان صرحت عن معلومات لا تعكس الوضع الفعلي للنظام المالي، الضريبي والاقتصادي فيها، مما أدى إلى فقدان الثقة في التقارير الصادرة عنها وفرض عقوبات وكذا تكثيف المراقبة عليها،¹ لتنفجر بذلك الأزمة اليونانية سنة 2009، على إثر إعلان الحكومة اليونانية الجديدة برئاسة "جورج باباندريو" Georges Papandreu بأن نسبة عجز الميزانية العمومية قد تجاوزت 10%، وبأن نسبة الدين العمومي فاقت 115% من الناتج الداخلي الخام، نتيجة لتأزم الوضع وعدم قدرة الحكومة على تسديد ديونها، وفي 23 أبريل 2010، طلبت اليونان وبشكل رسمي المساعدة من الاتحاد الأوروبي، ليقوم المجلس الأوروبي بإعداد مخطط لدعمها ماليا بمبلغ 100 مليار يورو (80 مليار تحملتها دول "منطقة اليورو"، والباقي قدمه صندوق النقد الدولي) في شكل قروض ثنائية.²

وبالتالي فقد مثلت أزمة "منطقة اليورو" تهديدا استراتيجيا على البناء الأوروبي وأحدثت اختلالا في التوازنات الاقتصادية للدول الأعضاء، يمكن تحديدها في النقاط التالية:

¹ عبد اللطيف درويش، "الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها"، مركز الجزيرة للدراسات، (2012/01/11).
² « La crise de la dette publique, les pays Européens en difficulté », (18/02/2013), en ligne sur : <http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/La-crise-de-la-dette-publique/2008-2010-le-retour-des-deficits/Les-pays-europeens-en-difficulte>, consulté le : 28/03/2018, à : (20h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

- تراجع نسبة النمو الاقتصادي:

أثبتت أزمة للدين العمومي في الاتحاد الأوروبي 2007 - 2009، فشل المشروع الأوروبي بتأسيس "منطقة اليورو"، ففي حين بدأت اقتصاديات الدول الأخرى تسترجع نشاطها الاقتصادي (نسبة النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية 1,5%، اليابان 1,8% (سنة 2012)، بينما ما تزال دول "منطقة اليورو" تعاني من تراجع نسبة النمو الاقتصادي والتي قدرت بـ 0,3% في نفس السنة.¹

كما تسببت الأزمة في ركود اقتصادي وانخفاض حجم الإيرادات العمومية، حيث لم تحقق كل دول "منطقة اليورو" شروط اتفاق النمو والاستقرار الأوروبي الذي يحدد شروط الانضمام إليها، نظرا لارتفاع نسبة الدين العمومي من 65% إلى 85% من سنة 2007 إلى 2010.

- مؤشر التضامن بين الدول الأعضاء:

شكّلت أزمة للدين العمومي في "منطقة اليورو" رهانا على مسار الوحدة النقدية كأحد الجوانب المهمة في الاتحاد الأوروبي، وبما أن دول المنطقة تتفاوت من حيث مستوياتها الاقتصادية ومدى قدرتها على تحمل تسديد الديون المترتبة عنها، فهل هناك مستوى أدنى من التضامن بين هذه الدول لتقليص حجم الديون وتجاوز الأزمة؟

ففي بدايات تفجر الأزمة، صرحت ألمانيا بضرورة تحمل الحكومة اليونانية المسؤولية التامة وأنه على المستثمرين تحمل جزء من المخاطرة، هذا الموقف أدى إلى أزمة ثقة ترتب عنه ارتفاع

¹Bernard Blancheton et Cristina Badarau-Semenescu, « les enjeux budgétaires de la crise financière », *revue du financier*, en ligne sur : <https://larevuedufinancier.fr/197-1.pdf>, consulté le : 28/03/2018, à : (12h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

معدلات الفائدة على السندات الحكومية ما بين سنتي 2011-2012 خاصة في كل من اليونان والبرتغال.¹

إضافة إلى ذلك فقد تباينت مواقف الدول الأعضاء بخصوص إجراءات حل الأزمة (فرنسا وألمانيا)، حيث تم اقتراح إنشاء صندوق أوروبي لحل الأزمات البنكية بهدف تفادي تعرض "منطقة اليورو" لأزمة مالية مستقبلاً، وهي الفكرة التي تؤيدها فرنسا وتنتقدها ألمانيا التي ترى بضرورة تكثيف إجراءات المراقبة البنكية والمالية من طرف السلطات الأوروبية وتحمل دول "منطقة اليورو" مسؤولية الالتزام بديونها السيادية، إضافة إلى ذلك اقترحت الدول الأعضاء إجراء يقوم على مبدأ مشاركة الدين العمومي **la mutualisation de la dette publique** لمساعدة الدول الأكثر عرضة للأزمة عن طريق إصدار "سندات اليورو **Euro obligations**" تتضمن امتياز نقل المخاطرة بين الدول الأعضاء ومنه زيادة احتمال الدفع بهدف استرجاع الثقة في النظام البنكي والمالي، إلا أن ألمانيا قد رفضت هذه المبادرة بسبب بعدها السياسي.²

بالرغم من تضارب مواقف الدول الأعضاء إلا أنه هناك حد أدنى من التضامن بينها ويظهر ذلك في المساعدات المالية التي تم تقديمها لدول "منطقة اليورو" شاركت في تمويلها عدة أطراف (صندوق النقد الدولي، دول الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو كبريطانيا والسويد، ودول منطقة اليورو مثل فرنسا وألمانيا) من خلال تخصيص برامج ضبط هيكلي - مدته خمس سنوات مع إمكانية تجديده - لنظمها الاقتصادية والمالية تضمنت مبالغ مالية تقدر بـ:³

¹Elia Chouhaib et Alexandre Jeanneret , «la crise de la dette en Europe », july 2014, **op.cit.**

² Sofia Fernandes, « crise de la dette et crise bancaire : vers des garanties européenne », **les brefs de notre Europe**, n°36, 2010, p.p 1-2.

³ Sofia Fernandes et Thibault Paulet, « Assainissement budgétaire, compétitivité, croissance et emploi : programmes d'ajustement dans la zone euro : mission accomplie ? », synthèse d'un séminaire, **Notre Europe – Institut Jacques Delors Et Le Comité Economique Et Social Européen**, (04/2014).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

- 450 مليار يورو لليونان (الفترة الممتدة من مايو 2010 إلى مارس 2012)

- 85 مليار يورو لآيرلندا (ديسمبر 2010).

- 10 مليار يورو لقبرص (أفريل 2010).

- 78 مليار يورو للبرتغال (يونيو 2011).

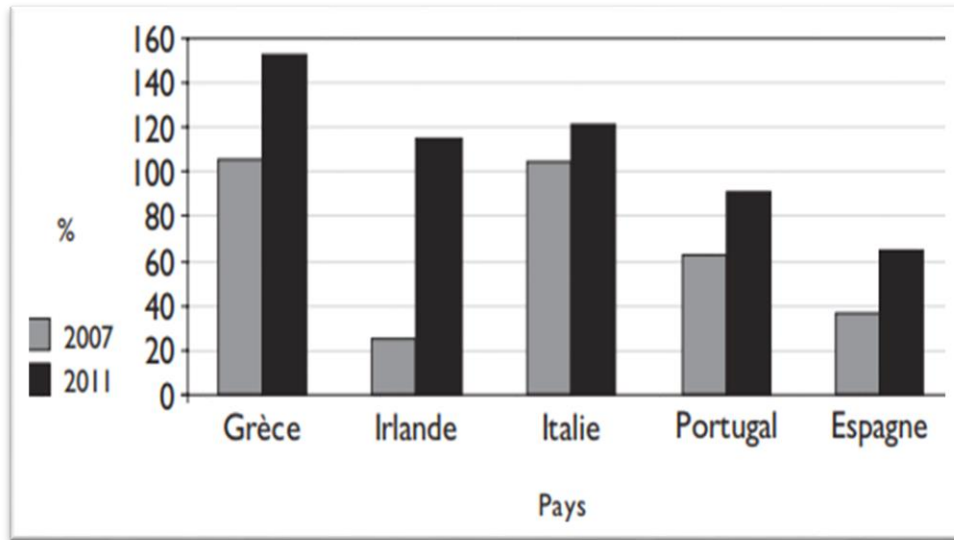
وتم منح مساعدات مالية لإسبانيا لا تدخل في إطار برنامج ضبط هيكلي وإنما لضخ السيولة في نظامها البنكي وإعادة توازنها المالي، بمبلغ 41,1 مليار يورو.

- الامتداد الجغرافي للأزمة:

إن امتداد الأزمة إلى كل من البرتغال، آيرلندا، إيطاليا وإسبانيا أثار الحديث عن إمكانية سقوط البناء الأوروبي، وكذا مدى نجاعة المشروع الأوروبي لتوحيد العملة النقدية، حيث ارتفعت نسبة الدين العمومي من الناتج الداخلي الخام سنة 2011، بالمقارنة مع سنة 2007 قبل تفشي الأزمة في كل من (اليونان: 152%، إيطاليا 120%، آيرلندا 118%، البرتغال 90%، إسبانيا 63%)، كما يتضح في الشكل البياني التالي:

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الشكل رقم 04: نسبة الدين العام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (2007 – 2011)



Source : Zied Akrouf, crise de la dette souveraine en Europe, *revue assurances et gestion des risques*, avril 2012, (pp.157-170), p.161.

ولكن السؤال المطروح حول مدى تحقيق برامج الضبط الهيكلي للأهداف التي وضعت من أجلها وهل تمكنت فعلا دول "منطقة اليورو" من تجاوز الأزمة؟

يمكن الإجابة على ذلك بالنظر في مؤشرات الاقتصاد الكلي : الناتج الداخلي الخام ونسبة البطالة في كل من اليونان، إيرلندا، البرتغال وقبرص خلال سنوات ما بعد تفجر الأزمة (2008)، وكذا نسبة الدين العمومي من الناتج الداخلي الخام التي يفترض أن لا تتجاوز 60%.

فمن حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي: يظهر الجدول التالي تطور نسبة البطالة والناتج

للداخلي الخام في كل من اليونان، إيرلندا، البرتغال وقبرص خلال سنوات 2012 – 2013 -

: 2015 – 2014

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الشكل رقم 05: نسبة الناتج الداخلي الخام والبطالة (2012 – 2015)

		2012	2013	2014	2015
GRÈCE	Taux de croissance du PIB (%)	-6,4	-3,7	0,6	2,9
	Taux de chômage (%)	24,3	27,3	26	24
IRLANDE	Taux de croissance du PIB (%)	0,2	0,3	1,8	2,9
	Taux de chômage (%)	14,7	13,1	11,9	11,2
PORTUGAL	Taux de croissance du PIB (%)	-3,2	-1,6	0,8	1,5
	Taux de chômage (%)	15,9	16,5	16,8	16,5
CHYPRE	Taux de croissance du PIB (%)	-2,4	-6,0	-4,8	0,9
	Taux de chômage (%)	11,9	16,0	19,2	18,4

Source : Winter Forecast 2014

Source : Sofia Fernandes et Thibault Paulet, « Assainissement budgétaire, compétitivité, croissance et emploi : programmes d'ajustement dans la zone euro : mission accomplie ? », synthèse d'un séminaire, *Notre Europe – Institut Jacques Delors Et Le Comité Economique Et Social Européen*, (04/2014), p.12, *op.cit.*

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ بأنه هناك تحسن ملحوظ في نسبة تطور الناتج المحلي الخام للدول الأربعة بشكل عام، وكذا تراجع معدلات البطالة فيها سنة 2015، بالمقارنة مع سنوات 2012 – 2013، إلا أنه لا يرق مستوى التطور في كل من قبرص والبرتغال إلى أيرلندا حيث أنه تسجل قبرص أعلى نسبة بطالة (18,4%) وأقل نسبة نمو الناتج المحلي الخام (0,9%) سنة 2015.

أما من حيث مستوى الدين العمومي وخاصة أن سبب تفجر أزمة "منطقة اليورو" يكمن في ارتفاع نسبة الدين العمومي من الناتج الداخلي الخام، وتم تفعيل برامج الضبط الهيكلي لتعزيز قدرة دول المنطقة على دفع مستحقات ديونها السيادية، فإنه وفقاً لتقديرات سنة 2016، فإن نسبة الدين العمومي من الناتج الداخلي الخام في "منطقة اليورو" في انخفاض حيث بلغت 90,1% أما نسبته

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

على مستوى دول الاتحاد الأوروبي فقدت بـ 83,3%، وبالنسبة للدول الأربعة المتضررة من الأزمة فقد نجحت أيرلندا في التقليل من مقدار دينها العمومي حيث بلغت نسبته من الناتج الداخلي الخام 71,1% بالمقارنة مع سنة 2015 (85,6%)، بينما بلغت نسبته في قبرص 110% (109% سنة 2015)، في حين أن نسبته مرتفعة نسبيا في كل من البرتغال 133,4% (130,4%) واليونان 176,9% (172,5% سنة 2015)،¹ كما أنه في يونيو سنة 2015، تقدمت الحكومة اليونانية بطلب رسمي للاستفادة من مساعدات مالية لتحمل الدين العمومي من خلال البرنامج الثالث للضبط الاقتصادي لمدة (أغسطس 2015 – يونيو 2018) يتضمن مبلغ 86 مليار يورو، بهدف ضمان نمو اقتصادي مستدام في اليونان.²

تلزم هي أهم نقاط تأثير أزمة الدين العمومي في "منطقة اليورو" على الدول المشكلة لها وخاصة منها اليونان، البرتغال وإسبانيا، حيث مثلت تحديا ماليا على الوحدة النقدية الأوروبية وأثرت على الاقتصاد الحقيقي للاتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي عالمي، فما هي انعكاسات هذا الوضع غير المستقر على شركائه الاقتصاديين في جنوب المتوسط؟

المطلب الثالث: تداعيات أزمة "منطقة اليورو" على دول الضفة الجنوبية للمتوسط

إذا كانت أزمة الدين العمومي في 'منطقة اليورو' قد أثرت على الاقتصاد الأوروبي من خلال تراجع نسبة النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض الناتج الداخلي الخام... فإن تداعياتها قد مست دول الضفة الجنوبية للمتوسط التي تربطها معها علاقات شراكة وضعت أسسها

¹ « La dette publique dans la zone Euro », 23 janvier 2017, en ligne sur : <http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/7826135/2-23012017-AP-FR.pdf>, consulté le : 28/03/2018, à : (22h30).

² Conseil de l'Union Européenne, « Grèce: le troisième programme d'ajustement économique », en ligne sur : <http://www.consilium.europa.eu/fr/policies/financial-assistance-eurozone-members/greece-programme/>, consulté le : 29/03/2018, à : (11h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

منذ سنة 1995، والتي سنتطرق إليها بشكل مفصل في الفصل الثاني من الأطروحة، وفي هذا الإطار يمكن دراسة تأثير الأزمة المالية في "منطقة اليورو" على دول الضفة الجنوبية للمتوسط من خلال المؤشرات التالية:

- المساعدات العمومية للتنمية:

يخصص الاتحاد الأوروبي كل سنة نسبة معينة من ميزانيته من أجل تدعيم التنمية في إفريقيا كأحد أهداف سياسته الخارجية، وهو التزام تبنته الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة سنة 2000، على إثر إعلان أهداف الألفية للتنمية منها: حماية البيئة، تخفيض نسبة الفقر والمجاعة في العالم، الدفاع عن قيم العدالة وحقوق الإنسان...

يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تقديم المساعدات العمومية للتنمية APD-aides Publiques Au Développement؛ وتتضمن مجموعة التبرعات والقروض التي تمنحها الهيئات العمومية للدول والأقاليم المسجلة في قائمة المستفيدين* من لجنة المساعدة الإنمائية CAD-Comité De L'aide Au Développement في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE-Organisation De

1. Coopération Et Développement Economique

*لائحة يتم إعدادها سنويا من طرف لجنة المساعدة الإنمائية، حيث تصنف فيها الدول المستفيدة من المساعدات العمومية للتنمية إلى أربعة أصناف (الدول الأقل تطورا - الدول ذات الدخل الضعيف - دول متوسط دخلها الفردي ما بين 1006 - 3975 دولار سنة 2010 - دول متوسط دخلها الفردي ما بين 3976 - 12275 دولار سنة 2010)، ويتضمن الرابط الإلكتروني التالي قائمة الدول والهيئات العمومية المستفيدة من المساعدات العمومية للتنمية خلال سنتي 2012 - 2013، في:

<http://www.oecd.org/fr/cad/stats/documentupload/DAC%20List%20used%20for%202012%20and%202013%20flows%20fr.pdf>, consulté le : 07/07/2018, à : (01:17).

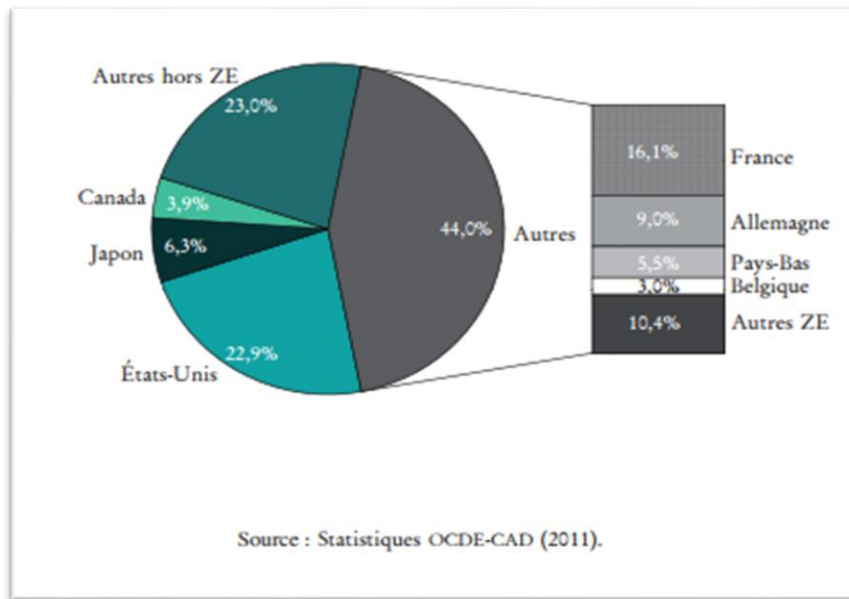
¹ Sonia Fodil-Cherif, « L'aide au développement de l'UE en Afrique », (24/07/2015), en ligne sur : <http://www.nouvelle-europe.eu/l-aide-au-developpement-de-l-ue-en-afrique>, consulté le : 07/07/2018, à : (02h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

ترتبط التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية بشكل عام بالمساعدات الأوروبية بحكم الروابط التاريخية من العهد الاستعماري، مما جعل من إفريقيا في تبعية للوضع الاقتصادي للاتحاد الأوروبي وخاصة في ظل برامج التعاون الاقتصادي لرفع معدلات التنمية الاقتصادية فيها، فبالرغم من تنافس الفواعل الدولية في المنطقة على غرار : الصين، الهند والولايات المتحدة الأمريكية... إلا أنه تحافظ دول "منطقة اليورو" على هامش مهم في دعم التنمية الاقتصادية فيها، حيث بلغت نسبة مساهمتها في المساعدات العمومية للتنمية في إفريقيا خلال سنوات: 2000 - 2010 بـ 44% (وتعتبر فرنسا أكبر مساهم فيها) من مجموع دول لجنة المساعدة الإنمائية، ما يظهر في

الشكل البياني التالي:¹

الشكل رقم 06 : نسب مساهمات دول لجنة المساعدة الإنمائية (2000 - 2010)



Source : « Crise De La Zone Euro : Quelles Conséquences Pour Les Economies Africaines ? », Lettre Du **CEPII** (Centre D'études Prospectives Et D'informations Internationales), n°

¹ « Crise De La Zone Euro : Quelles Conséquences Pour Les Economies Africaines ? », Lettre Du **CEPII** (Centre D'études Prospectives Et D'informations Internationales), n° 322, (26/06/2012), en ligne sur : http://www.cepii.fr/pdf_pub/lettre/2012/let322.pdf, consulté le : 07/07/2018, à : (15h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

322, (26/06/2012), en ligne sur : http://www.cepii.fr/pdf_pub/lettre/2012/let322.pdf, consulté le : 30/03/2018, à : (14h00).

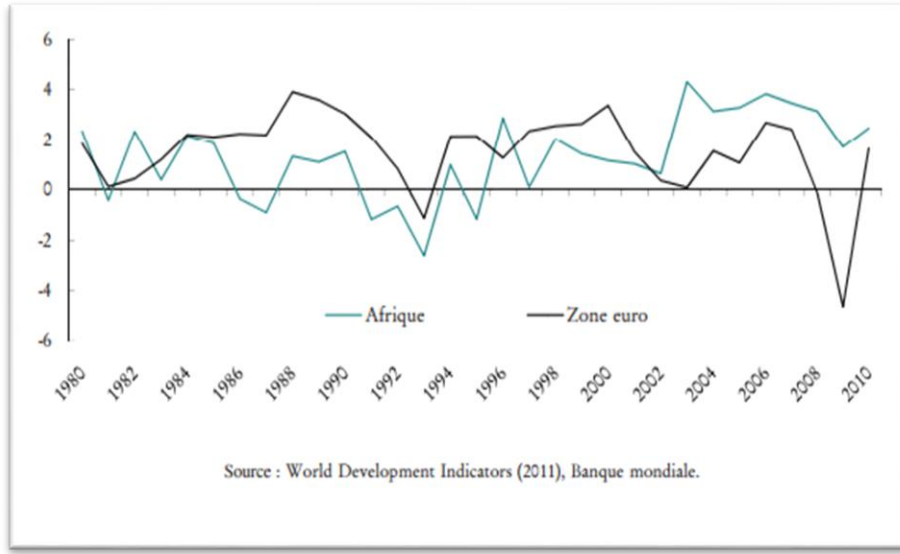
ولكنها تراجعت في سنة 2011، بـ 2,7% بسبب تداعيات أزمة الدين العمومي في "منطقة اليورو"، وخاصة بالنسبة لكل من اليونان (-40 %)، اسبانيا (-33 %) وفرنسا،¹ مما أثر على اقتصاديات الدول الإفريقية، من حيث نسبة التدفقات المالية، ارتفاع نسبة البطالة والفقر لأنه تمثل هذه المساعدات أكثر من 30% من إيراداتها العمومية، ووفقا لإحصائيات سنة 2007، تعتبر كل من ليبيريا، البورندي وغينيا بيساو أكبر المستفيدين من هذه المساعدات التي تخصص جزء كبير منها في تمويل برامج الحملة الاجتماعية،² وبالتالي لابد للدول الإفريقية من البحث عن نموذج للتنمية الاقتصادية والخروج عن التبعية الأوروبية بحكم الروابط الاقتصادية بين الطرفين من حيث تصدير المواد الأولية (الدول الإفريقية) والاستثمارات الأجنبية (الاتحاد الأوروبي)، وهو ما يتضح في الشكل البياني التالي:

¹ Sylvain Fontan, « Les conséquences pour l'Afrique de la crise en Europe », (13/06/2013), en ligne sur : <http://www.leconomiste.eu/decryptage-economie/41-les-consequences-pour-l-afrique-de-la-crise-en-europe.html>, consulté le : 05/07/2018, à : (21h00).

² « La Crise Financière Mondiale : Son Impact Sur L'Afrique, Les Mesures A Prendre Et La Voie A Suivre », *Nation Unis – Conseil Economique Et Social – Commission Economique Pour l'Afrique*, (13/04/2009), p.p 8-9, en ligne sur : <https://www.uneca.org>, consulté le : 08/07/2017, à : (13h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الشكل رقم 07 : متوسط نمو الناتج الداخلي الخام في كل من دول "منطقة اليورو" وإفريقيا



Source : « Crise De La Zone Euro : Quelles Conséquences Pour Les Economies Africaines ? », Lettre Du **CEPII** (Centre D'études Prospectives Et D'informations Internationales), n° 322, (26/06/2012).

en ligne sur : http://www.cepii.fr/pdf_pub/lettre/2012/let322.pdf, consulté le : 30/03/2018, à : (11h00).

- حجم المبادلات التجارية

تأثرت مبادلات التجارة العالمية بالأزمة الاقتصادية العالمية نظرا للركود الاقتصادي في الدول الصناعية، وانخفاض أسعار المواد الأولية (انخفاض سعر البرميل من 125,73 دولار أمريكي في نهاية سنة 2008، إلى 43,48 دولار أمريكي في يناير 2009)، مما أدى إلى تراجع مستوى تدفقات التجارة العالمية التي قدرت سنة 2009 بـ 2,1% بالمقارنة مع 6,3% سنة 2007، بينما انخفضت صادرات الدول الإفريقية بنسبة 45,4% ، والتي تعتمد في جزء كبير منها على المواد الأولية بسبب تراجع معدلات الطلب الخارجي عليها (البترو، اليورانيوم، النحاس...) وهو ما يؤثر على توازن ميزانها التجاري،¹ ويوضح الشكل البياني للتالي للدول

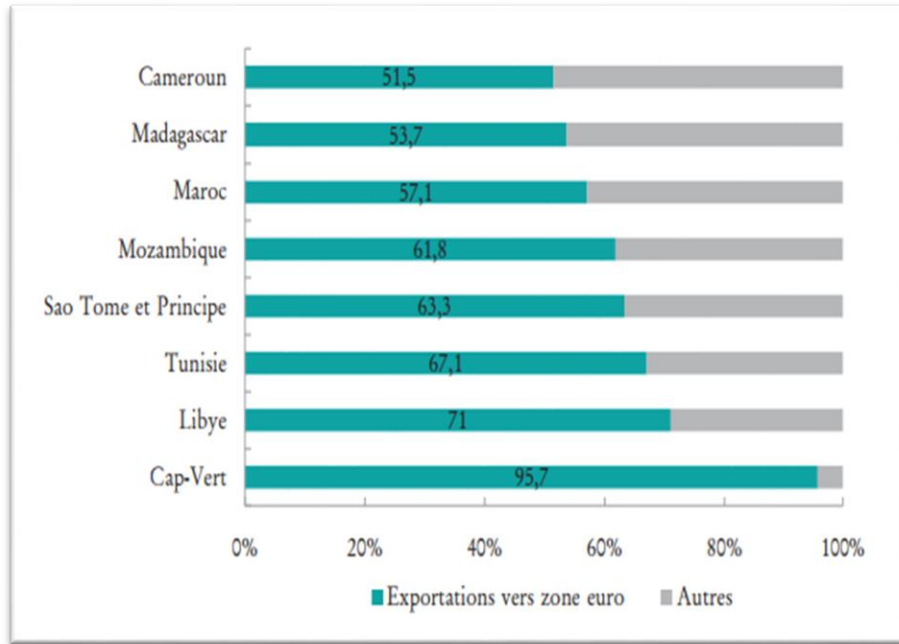
¹ « L'effet De La Crise Financière Mondiale Sur L'Afrique », **Banque Africaine de Développement**, en ligne sur :

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الإفريقية التي تتجاوز نسبة صادراتها تجاه دول "منطقة اليورو" 50% من المجموع الكلي

لصادراتها خلال سنة 2010.

الشكل رقم 08 : نسبة صادرات الدول الإفريقية تجاه دول "منطقة اليورو" التي تتجاوز 50%



Source : « Crise De La Zone Euro : Quelles Conséquences Pour Les Economies Africaines ? », Lettre Du CEPii (Centre D'études Prospectives Et D'informations Internationales), n° 322, (26/06/2012).

en ligne sur : http://www.cepii.fr/pdf_pub/lettre/2012/let322.pdf, consulté le : 30/03/2018 à : (15h00).

وفي ظل انخفاض أسعار البترول تأثرت اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للبترول منها: دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان قطر والبحرين) ودول شمال إفريقيا خاصة منها ليبيا والجزائر، سواء من حيث تراجع نسبة للصادرات أو الجباية البترولية، فوفقا لإحصائيات سنة 2012، تساهم الجباية البترولية بحوالي 62% في

<https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/impact%20crise%20financi%C3%A8re%20Afrique.pdf>, consulté le : 30/03/2018, à : (22h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

إيرادات خزينة الدولة الجزائرية وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الجباية العادية التي تمثل 30%،¹ وتجدر الإشارة إلى أنه ما تعرفه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حالة عدم استقرار أمني قد أثرت على تراجع أسعار المواد الأولية، حيث بلغ سعر البرميل الواحد من البترول 56 دولار في أغسطس 2015، مما أثر على تراجع نسبة النمو الاقتصادي فيها التي لم تتجاوز 3% خلال سنوات 2012 - 2015.²

- الاستثمار الأجنبي المباشر

يظهر تأثير الأزمة المالية في "منطقة اليورو" على سلوك الأعوان الاقتصاديين الأوروبيين وتوجهاتهم تجاه دول جنوب المتوسط من خلال تدفقات رؤوس الأموال، حيث يعتبر ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأهداف الرئيسية لمسار برشلونة 1995، والاتحاد من أجل المتوسط 2007، لأنه يدل على مدى التواجد الاقتصادي لدولة معينة خارج حدودها الجغرافية، يقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص، تعديل التشريعات الداخلية وترقية مناخ الأعمال من أجل جذب الاستثمار الخارجي.

سجلت نسبة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي ارتفاعا معتبرا في دول الضفة الجنوبية للمتوسط بعد تأسيس "مرصد الاستثمارات والشراكات في المتوسط - MIPO Mediterranean Investment and Partnership Observatory"، سنة 2003، بما يسمح لجامعة

¹Kamal OUacki et Soufi Nouara, « Impact de la baisse des prix du pétrole sur l'économie algérienne : évaluation à l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable (MEGC) », Colloque sur : Les politiques d'utilisation des ressources énergétiques : entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux, *Université Sétif 1, Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestion*, 07-08/04/2015.

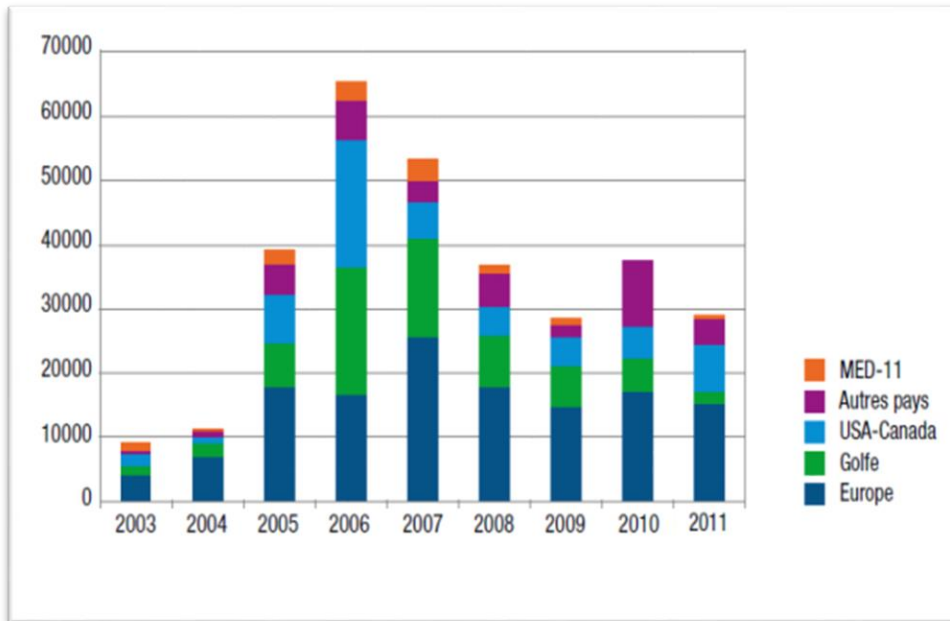
² « Rapport De Suivi Economique De La Région MENA : Inégalités, Soulèvements Et Conflits Dans Le Monde Arabe », *La Banque Mondiale*, Octobre 2015, p.p 13 -14.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الأعمال من معرفة - وفي الوقت المناسب - كل إعلانات الشراكة والاستثمار الموجهة نحو دول الضفة الجنوبية للمتوسط (الجزائر، الحكومة الفلسطينية، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا) إضافة إلى قبرص ومالطا.¹

وفي فترة ما بين (2003 - 2011) مثل الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في المنطقة النسبة الأكبر، إلا أنه تراجع سنة 2006، مقارنة مع نسبة استثمار دول مجلس التعاون الخليجي وكذا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وعرف أيضا مستويات منخفضة خلال فترة أزمة الدين العمومي في "منطقة اليورو" (2008 - 2010)، وهو ما يظهر في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 09: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الضفة الجنوبية للمتوسط (2003 - 2011)



Source :« ANIMA-MIPO- Observatoire Des Investissements Et Des Partenariats En Méditerranée », en ligne sur :

http://www.animaweb.org/sites/default/files/fiche_mipo_final_fr.pdf,
30/03/2018, à : (09h00).

consulté le :

¹« ANIMA-MIPO- Observatoire Des Investissements Et Des Partenariats En Méditerranée », en ligne sur :
http://www.animaweb.org/sites/default/files/fiche_mipo_final_fr.pdf, consulté le : (30/03/2018).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

تجدر الإشارة إلى أنه هناك عوامل أخرى تتدرج ضد من تراجع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، خارج إطار الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الدين العمومي وهو الوضع السياسي والأمني غير المستقر في المنطقة منذ بداية مسار ثورات الربيع العربي" وما ترتب عنها من انكشاف البيئة الأمنية في المنطقة، ضبابية الوضع الاقتصادي والمالي وعدم الانفتاح الكلي لاقتصاديات هذه الدول بتثمين المبادرات الفردية والخصوصية.¹

من خلال ملسبق نلاحظ بأن الاتحاد الأوروبي لم يعد الفاعل الوحيد والشريك الاقتصادي المهيمن في منطقة جنوب المتوسط، توفقا لتقديرات مرصد الاستثمارات والشركات في المتوسط لسنة 2013، يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية (24%)، بعد دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل نسبتها 52% من حيث عدد المشاريع الاستثمارية، وفي المرتبة الرابعة من حيث المبالغ المالية المستثمرة بعد دول المنطقة والدول الصاعدة، حيث تجاوزته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا التي بلغت قيمة مشاريعه استثماراتها الأجنبية المباشرة المعلن عنها في المنطقة 10,8 مليار يورو، مقارنة بالاتحاد الأوروبي بـ 9,8 مليار يورو سنة 2012.²

وبالتزامن مع انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على استقرار الاقتصاد العالمي والأوروبي، يظهر التحدي المشترك الثالث لدول ضفتي المتوسط، له بعد أمني، سوسيو اقتصادي؛ حددته الدراسة في التداعيات الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لموجة "ثورات الربيع

¹ Emmanuel Noutary et autres, « Printemps arabes : quelles conséquences sur l'investissement étranger ? », (19/04/2013), en ligne sur :

http://www.animaweb.org/sites/default/files/ain_printemps_arabe_investissement_eno_zl_19-4-13_fr_0.pdf, consulté le : 30/03/2018, à : (11h00).

² « Bilans 2012 des IDE en Méditerranée en 2012 », ANMA Investment Network, (27/01/2017).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

العربي" التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ نهاية سنة 2010 على الأمن العربي والأوروبي وهو ما سوف نتطرق إليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: دومينو "الثورات" العربية وانكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط

عرفت المنطقة العربية منذ سنة 2011، موجة من الاحتجاجات الشعبية تطالب بالإطاحة بأنظمة الحكم وإقامة معالم دولة على أسس للديمقراطية، أثرت تداعياتها على الوضع الأمني والاقتصادي في المنطقة، حيث أن بعض الدول بدأت في الانتقال إلى الديمقراطية على غرار تونس ومصر، بينما البعض الآخر تعاني من مظاهر فشل الدولة منها ليبيا وسوريا... وهذا ما أدى إلى انكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط أمام التهديدات الأمنية اللاتمائية.

المطلب الأول: "الثورات" العربية: دراسة جيوسياسية

عرفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ نهاية 2010، نمطا جديدا من النزاعات المسلحة الداخلية، اتخذت شكل "ثورات" تطالب بإسقاط الأنظمة القائمة، تشمل كل من تونس، ليبيا،

*اعتمدت الدراسة على مفهوم "الثورة" في تفسير حالة اللا استقرار الأمني والسياسي التي عرفته المنطقة العربية منذ نهاية سنة 2010؛ لأنها تتميز بالتنظيم، الرغبة في إحداث تغيير هيكلي، التعبئة الجماهيرية، أسلوب العنف السياسي المباشر أو غير المباشر وهو الطرح الذي يتبناه الباحث "جاك غولدستون" في مقاله الموسوم "ثورات متحركة : التحولات في العالم العربي 2010 – 2014"؛ فبالرغم من تصاعد الرؤى المخالفة لتبني مفهوم الثورة نظرا لأنها لم تحقق النتائج التي قامت من أجلها في بناء الديمقراطية والسلم الاجتماعي (نظام عسكري في مصر، فشل دولتي في ليبيا، نزاع مجمل في سوريا، هشاشة أمنية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...)، إلا أن الثورة نتاجها الفعلية تتحقق على المدى البعيد، وفي هذا السياق تعتبر الثورة الفرنسية 1789، الثورة الروسية 1917 والثورة الصينية 1949... أفضل الأمثلة على ذلك، حيث أنتجت أنظمة دكتاتورية مثلت مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية.

للمزيد من المعلومات أنظر الرابط الإلكتروني للمقال:

Jack A. Goldstone, « Towards a Fourth Generation of Revolutionary Theory », *annual review of political science* , 2001, p.p 140 - 1 42, en ligne sur : <https://bcpolscima.files.wordpress.com/2011/08/toward-a-fourth-generation-of-revolutionary-theory.pdf>, consulté le :19/06/2018, à : (10h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

مصر، البحرين، اليمن، سوريا... ولكن التساؤل الجوهرى ما هي الأسباب التي أدت إلى قيامها، أو بعبارة أخرى ما هي النقاط المشتركة بين هذه الدول التي أدت إلى تفجر وامتداد هذه الثورات وبالتالي إسقاط أنظمة الحكم فيها؟

وفيما يلي دراسة جيو-سياسية لأربع حالات من الثورات العربية لكل منها خاصية جوهرية ميزتها عن الأخرى وهي : تونس، مصر، ليبيا وسوريا، من خلال ثلاث متغيرات أساسية: أطراف النزاع، العامل المفجر، درجة التصعيد(العنف).

- تونس: (17 ديسمبر 2010 - 14 يناير 2011)

يمثل يوم 17 ديسمبر نقطة تحول جوهرية في تاريخ الشعب التونسي، اتفقت على إثره كل الفئات الاجتماعية على المطالبة بحقوقهم الاقتصادية والسياسية وإنهاء سنوات من الاستبداد وقمع للحقوق والحريات الذي مارسه نظام "زين العابدين بن علي" خلال فترة حكمه، بسبب حادث انتحار الشاب "محمد البوعزيزي" نتيجة لمنعه من ممارسة نشاط تجاري وإهانته من طرف أعوان الشرطة، حظي بتغطية إعلامية وتضامن الشعب التونسي من خلال تنظيم احتجاجات شعبية يومية للضغط على السلطة القائمة انتهت بفقدان شرعيتها ورحيل "زين العابدين بن علي" يوم 14 يناير 2011، لبدأ مسار التحول الديمقراطي في تونس.¹

تظهر تونس حللة من الاستقرار مقارنة بدول الجوار الجغرافي نظرا لأنها تمكنت من تحقيق معدلات تنمية مرتفعة في ميادين الاقتصاد الكلي خاصة منها الصحة، التعليم، حقوق المرأة... ولكن اتضحت الصورة الحقيقية للوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في تونس

¹ Béatrice Hibou, « Tunisie. Economie politique et morale d'un mouvement social , dossier : le Tunisie en révolution », *politique africaine*, n° 121, Mars, 2011, p.p 5-6.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

عندما تفجرت الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 2010، لثلاث أسباب أساسية: اقتصادية ترتبط بارتفاع معدل البطالة خاصة لدى فئة حاملي الشهادات من 18.2% سنة 2006، إلى 21.9% سنة 2009، إضافة إلى انخفاض عدد مناصب الشغل من 80.000 منصب عمل إلى 57.000 سنة 2009، نتيجة لتأثير الأزمة المالية العالمية 2008، على سوق العمل في تونس وتبعيتها للاتحاد الأوروبي،¹ إضافة إلى انتشار الفساد وعدم التوزيع العادل والمتوازن للثورة بين الأقاليم المشكلة للبلاد.²

وبالتالي فإن العامل المفجر للثورة التونسية هو اقتصادي وجد بيئة سياسية خصبة أنشأها "زين العابدين بن علي" منذ تقلده سدة الحكم (1987)، حيث عرفت تونس حالة من الركود السياسي، نظرا لطبيعة النظام التسلطي الذي تغيب فيه العدالة الاجتماعية وكل مظاهر ممارسة الحقوق السياسية والمدنية، إلا أنه تمكن من الحفاظ على استقراره من خلال توزيع الفوائد الاجتماعية المستمدة من المساعدات المقدمة له من الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون الثنائي أو المتوسطي في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.³

ما يميز الثورة في تونس أو ما اصطلح على تسميتها "ثورة الياسمين"، بأنها انتهت في فترة زمنية قصيرة (29 يوم)، تعبر عن موجة من الاحتجاجات الشعبية بدأت بولايتي "سيدي بوزيد والقصرين" وسرعان ما امتدت لتشمل التراب التونسي، اعتمدت على الأسلوب السلمي

¹Rym Ayadi et autres, « la révolution tunisienne une opportunité pour une transition démocratique », commentaire de MEDPRO, *Prospectives Méditerranéennes*, (21/01/2011).

² Audrey Verdier Chouchane, « révolution tunisienne enjeux et perspective économique », *note économique*, African Development Bank, (11/03/2011), en ligne sur :

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/North%20Africa%20Quarterly%20Analytical%20Fran%20C3%A7ais%20ok_North%20Africa%20Quarterly%20Analytical.pdf, consulté le : 24/12/2017, à : (18h00).

³Rym Ayadi et autres, *la révolution tunisienne une opportunité pour une transition démocratique*, op.cit.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

(الإضرابات، التظاهرات...) تم تنظيمها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي تطالب بتحسين الظروف الاقتصادية والتمتع بالحقوق السياسية إلا أنه تم مواجهتها بشكل عنيف من طرف السلطة القائمة، تهدف أساسا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتبني الديمقراطية.¹

تعتبر من أنجح ثورات "الربيع العربي" التي تمكنت من تحقيق عملية انتقال سلمية نحو الديمقراطية، من مظاهرها التنظيم لانتخابات والمصادقة على دستور الجمهورية التونسية سنة 2014 من طرف مجلس منتخب،* نظرا لطبيعة جيشها الذي لا يتدخل في شؤون الحكم على عكس دول الجوار (ليبيا، الجزائر، مصر...) لتهميشه تاريخيا من قبل رؤساء تونس لتفادي إمكانية قيام انقلاب عسكري، كما يعتبر أصغر جيش في العالم العربي حيث لا يتجاوز عدده 40.500 جندي في الخدمة الفعلية إضافة إلى أنه ليس له خبرة في الحروب.²

- مصر: (25 يناير 2011 – 3 يوليو 2013 – مايو 2014)

"حسني مبارك" الرئيس المصري الذي استمر حكمه لفترة ثلاثين سنة (1981 – 2011)

من للدكتاتورية والقمع للحقوق والحريات، تم عزله عن الحكم في 18 يوما (25 يناير – 11

¹الجمهورية التونسية، تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، (2012/02/12).

* أثار الدستور الجديد الكثير من الانتقادات من طرف مختلف الأطراف والفواعل، للمزيد من المعلومات أنظر: مونيكا ماركس، "أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه أو تقديم التنازلات؟" مركز بروكنجز، الدوحة، رقم 10، (فبراير 2014)، الرابط الإلكتروني :

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Ennahda-Approach-Tunisia-Constitution-Arabic.pdf>, consulté le : 26/06/2017, à : (12 :00).

²شاران غريوال، "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (2016/02/24)، الرابط الإلكتروني :

http://carnegieendowment.org/files/ACMR_Grewal_AR_Final_.pdf, (24/12/2018, à : (15h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

فبراير 2011) من الاحتجاجات الشعبية التي نظمها الشباب في ميدان التحرير عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث تم الاتفاق على أن يكون يوم 25 يناير "يوم الغضب" يعبر فيه الشعب المصري عن استيائه من الأوضاع السياسية والاقتصادية : الفقر، الفساد والبطالة، فشلت كل محاولات النظام القائم (الحضر الجوي والخطاب السياسي بتنظيم انتخابات في شهر سبتمبر) في استرداد حالة الاستقرار لتتم استقالة الرئيس "حسني مبارك" يوم 11 فبراير ويستلم الجيش السلطة.¹

انطلقت الثورة في مصر يوم 25 يناير تحت شعار "الخبز، الحرية والكرامة الإنسانية" تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة مع الإشارة إلى أنه قد عرف الواقع المصري حراك اجتماعي سنّي 2005 و2006،* إلا أنه تم احتوائها فما يميز هذه الثورة لتتجح في الإطاحة بنظام "حسني مبارك" وتدفعه إلى الاستقالة وما هو العامل المفجر لها؟

ما يميز ثورة 25 يناير أنها لم تنظمها جهات رسمية (أحزاب أو نقابات عمالية) ولم تكن ميسية وإنما ذات طابع شعبي، حيث توحدت فيها إرادة الشعب نحو تحقيق هدف استراتيجي واحد وهو تغيير النظام القائم بتبني شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، متجاوزة بذلك المطالب الاجتماعية والاقتصادية المحدودة من رفع الأجور وتوفير مناصب الشغل،² إضافة إلى الخطاب الدولي الذي يروج لتكريس حقوق الإنسان وكل مظاهر الديمقراطية وكذا أهم عامل هو محاكاة التجربة التونسية

¹ Delphine pagés El Karaoui et Leila Vignal, « les racines de la révolution du 25 janvier en Egypte : une réflexion géographique », revue EchoGéo, (27/11/2011), en ligne sur :

<https://echogeo.revues.org/12627>, consulté le : 25/12/2017, à : (13h00).

*الحركة الاحتجاجية الأولى استمرت لفترة ما بين (2004-2006) بتأسيس "الحركة المصرية من أجل التغيير" أو ما يعرف بحركة "كفاية" تحت شعار "لا لتمديد حكم حسني مبارك، لا لتوريث ابنه الحكم"، أما الثانية فقد نشبت ما بين (2005-2006) قادها العمال والموظفون الذين نظموا إضرابات يطالبون بزيادة في الأجر وتحسين ظروف العمل.

²Nadine abdalla, « les contestations sociales en Egypte avant et après la révolution du 25 Janvier : réflexion sur l'évolution de leurs formes et de leurs caractéristiques », *MED*, 2012, (p.96-103), pp.96-100, en ligne sur :

http://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxiu-adjunts/anuari/med.2012/abdalla_fr.pdf, consulté le : 25/12/2018, à : (11h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

التي قادها فئة الشباب عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، وبالفعل تم تنظيم انتخابات أسفرت نتائجها على فوز حزب الإخوان المسلمين الذي تم تأسيسه في يونيو 2011، بعد تعديل قانون الانتخابات وتقلد "محمد مرسي Mohamed Morsi" السلطة في 30 يونيو 2012، ليتولى قيادة المرحلة الانتقالية في ظل ارتفاع معدل التضخم والبطالة، انتشار الفساد... وبالتالي انتقلت جماعة الإخوان من موضع المعارضة إلى السلطة لأول مرة منذ إنشائها سنة 1968، ومنه فالتحدي الذي يواجهه "مرسي" يكمن أساسا في بناء معالم دولة على أسس الديمقراطية وعلى أن يكون تسيخ الديمقراطية الهدف الاستراتيجي لها.¹

إلا أنه تكمن خاصية الحالة المصرية في الانقلاب العسكري بتفويض من الشعب في 3 يوليو 2013، على أول رئيس إسلامي منتخب "محمد مرسي" بعد مظاهرات شعبية في 30 يونيو من نفس السنة، مما أدى إلى إسقاط نظام "محمد مرسي" وإقرار محاكمته، حيث تعود أسباب فشله إلى عدم تمكنه من السيطرة على "الدولة العميقة" التي خلفها النظام السابق من مؤسسات وشخصيات تحاول الإبقاء على منظومة الفساد والقمع، وكذا عدم قدرة الجماعة على التخلي عن البعد الإيديولوجي المعارض إلى تكوين نخبة سياسية ووضع رؤية إستراتيجية واضحة للتنمية وسياسات فعالة تمكنها من تنظيم وإدارة دولة إقليمية كمصر والحفاظ على التوازنات فيها،² ليتولى على إثر ذلك قائد القوات

¹ هشام العوضي، "الإسلاميون في السلطة : حالة مصر"، *المستقبل العربي*، (ص.26-41)، ص.ص 27-29، الرابط الإلكتروني:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqbal_413_hicham%20al3wadi.pdf, 25/12/2018، à : (12h00).

² للمزيد من المعلومات أنظر :

خليل العناني، "جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي"، *سياسات عربية*، ع.4، أيلول 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.40.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

المسلحة ووزير الدفاع "عبد الفتاح السيسي Abdel-Fattah Al-Sissi" الحكم بعد انتخابه رئيسا للدولة المصرية في مايو 2014.¹

بالرغم من أن مصر دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط، لها موقع جغرافي استراتيجي يؤثر على مصالح القوى الكبرى (خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل)، إلا أنه يحكمها نظام عسكري بعد سلسلة من الأحداث والاحتجاجات الشعبية ثورة 25 يناير 2011 وانقلاب 3 يونيو 2013، وكذا محاكمة كل من "حسني مبارك" و"محمد مرسي".

- ليبيا: (17 فبراير 2011 – أكتوبر 2011)

في 15 فيفري 2011، خرج الليبيون في شوارع أحد أكبر المدن الليبية "بنغازي" للمطالبة بسقوط نظام حكم "معمر القذافي Muamar El-Kadafi"، حيث تم التنسيق بين معظم القبائل على تعميمها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والاتفاق على التظاهر يوم 17 فيفري، بسبب عدم التمتع بمستوى معيشي مناسب مقارنة مع دول أخرى غنية بالنفط وكذا التفاوت الإقليمي من حيث مستويات التنمية.²

في البداية كان الوضع الأمني في ليبيا لا يتعدى مجرد مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لنظام الحكم بالتصعيد، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة

¹Lisa watanabe, « l'Egypte un an après la destitution de Morsi », Politique de sécurité : analyses de CSS, n° 158, juillet 2014.

² "تقرير حول الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رقم 107، 6 حزيران 2011، ص.4.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

بالنظام القائم الذي تبنى أسلوب عنيف وهجومي، لتأخذ شكل نزاع داخلي مسلح ويتم تدويله بتدخل

حلف شمال الأطلسي لوقفه بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم 1973.*

وفي تقرير قدمته منظمة العفو الدولية سنة 2011، حول جرائم الإنسانية التي ارتكبتها أطراف النزاع تؤكد على أنه قد واجهت الحكومة الليبية الاحتجاجات بالعنف قبل وبعد بدايتها في محاولة لوقفها، حيث ارتكبت قوات "القذافي" انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني،¹ وفي مقابل ذلك ارتكب أعضاء و مؤيدو المعارضة الممثلة في "المجلس الانتقالي الليبي"، وللاذي اتخذ من بنغازي مقراً له طوال فترة النزاع، انتهاكات لحقوق الإنسان ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وإن كانت على نطاق ضيق.²

ومنه فقد أجمعت المواقف الدولية على تأزم الأوضاع في ليبيا وتجرى ما يقوم به النظام القائم من أعمال عنف ضد الإنسانية، بالإضافة إلى تعنت هذا الأخير وعدم قبوله بمحاولات التسوية السلمية ليصبح خيار اللجوء إلى القوة العسكرية لابد منه وهو ما تجسد في قرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي أجاز بالتدخل عسكرياً لحماية المدنيين، ولكن تبقى المحددات الإستراتيجية للتدخل العسكري

*قرار مجلس الأمن الصادر في 17 مارس 2011 بأغلبية 10 أصوات (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، البرتغال، إفريقيا الجنوبية، البوسنة والهرسك، كولومبيا، نيجيريا، الغابون، لبنان)، وامتنعت عن التصويت كل من روسيا والصين وألمانيا والهند والبرازيل، حيث يتضمن فرض منطقة حظر جوي ليبيا واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والتي تتضمن القيام بإجراء منفرد من جانب دولة أو بالتنسيق مع منظمات بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين.

¹ "المعركة على ليبيا القتل والاختفاء والتعذيب" منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة 2011/025/19، سبتمبر 2011، ص.8.

² "تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية"، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابع عشر، 1 جوان 2011، ص.9.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

لحلف شمال الأطلسي في ليبيا محل جدل فيما إذا كان يجسد مسؤولية حماية المجتمع الدولي للمدنيين أو مستهدفا لتحقيق مصالح الأطراف المشاركة والإطاحة بنظام "معمر القذافي".

- سوريا: (مارس 2011)

في مارس 2011، بدأت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية في مدينة درعا بسوريا، أخذت طابع سلمي إلا أن ردة الفعل العنيفة (عسكرة النزاع) من طرف نظام "بشار الأسد - Bachar Al-Assad" لوقفها أدت إلى تأزم الوضع الأمني في سوريا وزيادة الغضب الشعبي، تفجرت الأزمة السورية في سياق ثورات "الربيع العربي" في كل من تونس، مصر، ليبيا واليمن حيث أن تخلي "زين العابدين بن علي" عن السلطة بشكل سلمي شجع الشعب السوري على الاستمرارية في التظاهر بالميادين للمطالبة بإسقاط النظام القائم تحت شعار "نعم للحرية".¹

يمكن القول بأن الأسباب التي أدت إلى تفجر الأزمة في سوريا إلى تبني نظام "الأسد" النموذج النيو ليبرالي للتنمية الاقتصادية القائم على تشجيع المبادرات الفردية والقطاع الخاص حيث أنه خلال سنوات 2000 لم ينخفض معدل الناتج الداخلي الخام عن 5%، ولكن ذلك أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية وبالتالي ضعف القاعدة الاجتماعية للنظام، الظروف المناخية من جفاف واحتباس حراري منذ سنة 2000، أثر على الزراعة والتوزيع السكاني في الإقليم السوري نتيجة لتزايد حالات النزوح الريفي مما أثر على التوازن الإقليمي فيها.²

¹ Colin H. Carignan, « le conflit Syrien : une guerre par procuration », *cahiers de recherches en politiques appliquées*, université de Sherbrooke, 2015, (p.20-32), p.p 21-22.

² Henry laurens, « de la Syrie mandataire à la crise syrienne », à : Jaques Frémeaux, *la Syrie : quelle perspectives pour une sortie de crise ?*, dossier stratégique, ISREM, 2014, (p.6-35), p.6.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

في رأينا أن الوضع في سوريا تجاوز كونه ثورة شعبية تهدف إلى تغيير نظام الأسد الذي استمر في الحكم منذ سنة 1970، وإنما إلى حرب أهلية على مستوى متصاعد من العنف (من مارس 2011 إلى يوليو 2012 تم قتل أكثر من 15000¹ سوري وفي سنة 2014، بلغ عدد القتلى السوريين حوالي 7600 قتيل وفقا لإحصائيات المرصد السوري لحقوق الإنسان)،² متعدد الفواعل الدولاتية (الدول الإقليمية : إيران، لبنان، السعودية، إسرائيل... القوى الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) واللا دولاتية (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، جعله إلى حد الآن (2011-2017) "نزاع مجمد" عجزت كل الوسائل الدبلوماسية (جنيف-1، جنيف-2) وجهود الأمم المتحدة في إيجاد حل يرضي أطراف النزاع (المعارضة - النظام الحاكم).³

وبالتالي تتميز الثورة في تونس بطابعها السلمي وانتهائها في فترة وجيزة من دون تدخل مباشر لقوى خارجية وبداية مسار التحول الديمقراطي فيها، في حين أن الوضع في مصر قد عرف تطورات سياسية وأمنية منذ الإطاحة بنظام "حسني مبارك" إلى الانقلاب العسكري على الرئيس المنتخب "محمد مرسي" الذي تم اعتباره انقلابا على الديمقراطية لتصبح حاليا تحت حكم نظام عسكري، أما الثورة في ليبيا فقد تحولت إلى نزاع داخلي ذي أبعاد دولية نتج عنه فشل الدولة، بينما لا يزال الوضع "مجمد" في سوريا التي دخلت في مسار "الربيع العربي" منذ 2011، نتيجة

¹ Isabelle Feurestoss, « guerre civile en Syrie : le retour de refoulé », *politique étrangère*, Septembre 2012, (p.601-6012), pp.602-603, en ligne sur : http://politique-etrangere.com/wp-content/uploads/2012/09/Isabelle-Feuerstoss_PE-3-2012.pdf, consulté le : 29/06/2018, à : (21 :56).

² Colin H.Carignan, « le conflit Syrien : une guerre par procuration », *op.cit*, p.23.

³ للمزيد من المعلومات أنظر :

Tanguy de Wilde d'Estmael, la « communauté internationale », l'UE et la Syrie : d'une impossible gestion de crise à une convergence limitée ?, *Géopolitique et Politique Etrangère*, note d'analyse 45, Mars 2016.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

لتضارب مصالح القوى الكبرى واستمرارية الرئيس "بشار الأسد" في السلطة بالرغم من المعارضة الشعبية والجهود الدولية لتفعيل الحوار السياسي بين أطراف النزاع.

دومينو الثورات العربية عصف بدول تتقاسم نقاط مشتركة أدت إلى تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في ظل وضع دولي أدى إلى انتقال العدوى ومحاكاة تجارب دول الجوار الجغرافي كما حدث بالنسبة لكل من (تونس ديسمبر 2010، مصر 25 يناير 2011، ليبيا 17 فبراير 2011، سوريا مارس 2011)، بعد تقديم دراسة جيو-سياسية لأربع حالات من الثورات العربية لكل منها خاصية ميزتها عن الأخرى، ولكنها تتشابه من حيث كونها:

- ثورات شعبية ليس لها توجه إيديولوجي أو سياسي قادتها فئة الشباب، والتي يمكن تسميتها

"تسونامي الشباب *Tsunami des jeunes*"،¹ تطالب بلس قاط أنظمة استمرت لفترة زمنية

طويلة في الحكم تمارس في ظلها كل مظاهر القمع والدكتاتورية.

- تتقاسم دول "الربيع العربي" ظروف اقتصادية واجتماعية متدهورة من ضعف مؤشرات

التنمية الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية، وخاصة منها الفساد، الفقر، وارتفاع نسبة

البطالة لدى فئة الشباب حاملي الشهادات، حيث تبين إحصائيات البنك الدولي نسبة بطالة

هذه الفئة في كل من الجزائر، مصر وتونس تتجاوز 30% خلال سنتي 2005-2006

وهو العامل الأساس في ثورة الياسمين في تونس وثورة 25 يناير في مصر، استطاعت

الجزائر تفادي تداعياتها بشراء السلم الاجتماعي من خلال دعم أسعار المواد ذات

الاستهلاك الواسع.²

¹ Samir Aita, « perspectives sur le Printemps Arabe », à : *que devient la sécurité euro-méditerranéenne avec les révolutions arabes ?* pascal chaigneau et pierre pascallon, *op.cit*, p.31.

² Pascal chaigneau, « les révolutions arabes : présentation », à : *que devient la sécurité euro-méditerranéenne avec les révolutions arabes ?*, pascal chaigneau et pierre pascallon, *op.cit*, p.26.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

- دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال (شبكة الأنترنت) في التعبئة والتجنيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة في كل من تونس ومصر (التأسيس لحركة "كلنا خالد سعيد" في مصر)، وكذا دور قنوات الإعلام في البث المباشر للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية وكيفية مواجهة النظام القائم لها مما أثر على الرأي العام العالمي وسرعة تأثر الدول الأخرى بها.¹

المطلب الثاني: دول ما بعد "الثورات العربية" بين الانكشاف وإعادة البناء

تعتبر "الثورات" العربية فرصة إستراتيجية أمام دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتكون لها مكانة في الاقتصاد العالمي، حيث لا تتجاوز مساهمتها في السوق العالمية نسبة 1% من الصادرات العالمية خارج إطار المحروقات، لعدة أسباب أهمها ضعف قدرتها الإنتاجية والتنافسية، الافتقار للتكنولوجيا...² ولكن الوضع الأمني غير المستقر فيها يؤثر سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي ونشاط قطاع السياحة الذي يعتبر مورد اقتصادي أساسي في كل من مصر وتونس، فقد تراجعت نسبة عدد السياح الوافدين إلى مصر بنسبة 45% سنة 2011، مما أثر على انخفاض الناتج الداخلي الخام بنسبة 1.2%.³

من حيث نسبة الناتج الداخلي الخام، فإنه وفقا لتقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا الصادر عن البنك الدولي، ستعرف هذه الدول تراجع نسبة نموها الاقتصادي

* شاب مصري تم تعذيبه حتى الموت من قبل رجال الأمن في مدينة الإسكندرية بمصر، يعتبر مشعل فنيل الثورة المصرية نظرا لتضامن الشعب المصري معه، حيث أسس صفحة في الفيسبوك تحمل اسم "كلنا خالد سعيد" للتواصل وتوحيد الجهود لمواجهة قمع نظام "حسني مبارك" والمطالبة برفع حالة الطوارئ والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية.

¹ Francois Bernard Huyghe, « Facebook, Twitter, Al-Jazeera et le « Printemps Arabe » », *IRIS* (Institut de Relations Internationales et Stratégiques), 04/04/2011, p. 3.

² Adnan Mazarei et Tokhir Mirzoev, « quatre ans après le Printemps Arabe », *op.cit*, p.55.

³ « Effects of the « Arabe Spring » on the Middle East and North Africa region, Helpdesk research report, *Governance and Social Development Ressource Centre*, (01/07/2011), p.6, en ligne sur : <http://www.gsdr.org/docs/open/hd774.pdf>, consulté le : 31/12/2018, à : (16h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

بنسبة 0.9%، (2.6% سنة 2017 مقارنة بـ 3.5% سنة 2016)، بسبب الوضع السياسي والأمني غير المستقر وانخفاض أسعار النفط،¹ كما أكد الموجز الاقتصادي الفصلي للبنك الدولي الآثار الايجابية للتحوّل الديمقراطي وبناء السلام في المنطقة، فلو تحقق ذلك في عام 2015 فإن متوسط نمو ناتجها الإجمالي سيرتفع إلى 7.8% بحلول عام 2020 مقارنة مع 3.3% في غياب الديمقراطية.²

أما بخصوص مؤشر البطالة، فإنها العامل المفجر "للثورات" العربية خاصة أن أغلبية الأنظمة العربية ركزت اهتمامها على القضايا السياسية في حين أنه من الصعب الحفاظ على الاستقرار السياسي في ظل غياب النمو الاقتصادي، ولكن مازالت تواجه دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط مشكل البطالة، وفي هذا الإطار نقدم شكل بياني لنسب البطالة في دول شمال إفريقيا لسنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2010، والتي سجلت ارتفاعا ملحوظا في الدول الأربعة، وفي ليبيا بشكل خاص من نسبة 14% سنة 2010 إلى 20% سنة 2015، مع الإشارة إلى أن السبب المباشر للثورة في ليبيا هو سياسي (المطالبة الحرية والديمقراطية) وليس اجتماعي - اقتصادي على غرار تونس ومصر، نظرا لطبيعة الاقتصاد الليبي القائم أساسا على عائدات البترول والتي يتم إعادة توزيعها على الشعب الليبي.³

¹ « Rapport de suivi de la situation économique (avril 2017) : l'économie de la reconstruction d'après-guerre dans la région Moyen-Orient et Afrique du Nord », *La Banque Mondiale*, (01/04/2017), en ligne sur : <http://www.banquemondiale.org/fr/region/mena/publication/mena-economic-monitor-april-2017-economics-post-conflict-reconstruction>, consulté le : 30/12/2018, à : (11h00).

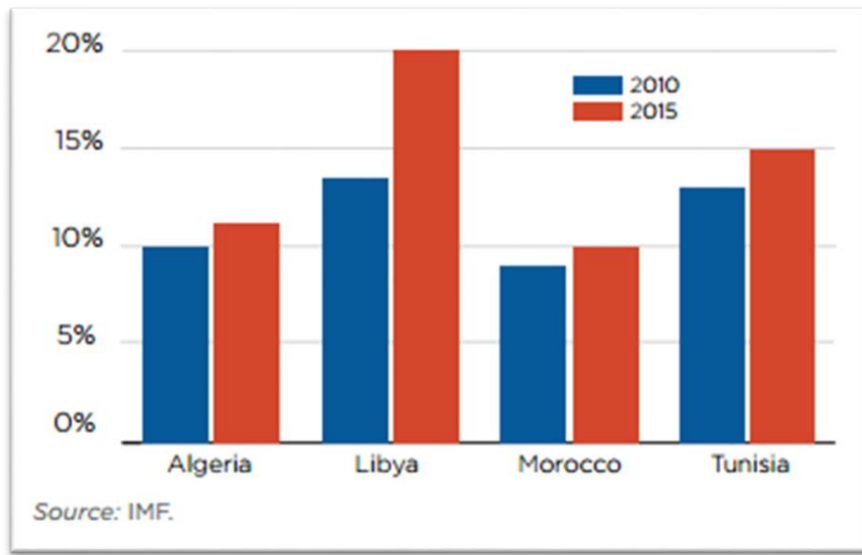
² « Bulletin trimestriel d'information économique de la région MENA - janvier 2016 », *La Banque Mondiale*, en ligne sur : <http://www.banquemondiale.org/fr/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief-january-2016>, consulté le : 30/12/2018, à : (12h00).

³ Eric Denécé, « la grande illusion des « révolutions » arabes », à : Eric Denécé, *la face cachée des « révolutions » arabes*, op.cit, p.13.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

ويوضح الشكل البياني التالي نسبة البطالة في دول المغرب العربي سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2010، تحتل ليبيا الصدارة من حيث ارتفاع نسبة البطالة حيث سجلت زيادة بنسبة 7% سنة 2015، وذلك راجع للوضع الأمني المتأزم في ليبيا بسبب التدخل الأجنبي وانتشار التنظيمات الإرهابية فيها.

الشكل رقم 10 : نسب البطالة في دول شمال إفريقيا (2010 – 2015)



Source : Mohsin Khan and Karim Mezran, *aftermath of the Arab Spring in North Africa* , Atlantic Council, October 2016, *op.cit.*

تجدر الإشارة إلى أن نجاح المرحلة الانتقالية التي تمر بها دول ما بعد ثورات "الربيع العربي" يتطلب حوار سياسي واجتماعي بين السلطة الحاكمة ومختلف الفئات الاجتماعية، وكذا

وهو المفهوم الإعلامي لسلسلة "الثورات" التي عرفتها المنطقة العربية؛ لثورات تطالب بوضع حد لسنوات من الاستبداد والغبن الاجتماعي وبناء دول وحكومات تركز أسس الديمقراطية والحوكمة على غرار الدول الأوروبية، وهو المفهوم الذي يؤكد البروفيسور الفرنسي في العلوم السياسية والمتخصص في دراسة القضايا العربية والإسلام "غيل كابل Gilles kepel" بأن "الربيع العربي" هو تمثيل للواقع الذي ميز المنطقة العربية من ثورات مناهضة للأنظمة القائمة بما عرفته دول أوروبا الشرقية من دومينو احتجاجات شعبية سنة 1989، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وإنهيار المعسكر الشرقي لتتبنى أنظمة سياسية ديمقراطية واقتصاد السوق كنموذج للتنمية.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

تكريس ثقافة حقوق الإنسان وضمان حرياته من أجل استرجاع ثقة الشعب في الأنظمة الحاكمة وضمان التماسك الاجتماعي للبلاد خاصة على مستوى اتخاذ القرارات السياسية الإستراتيجية.

وفي هذا الإطار عرفت مصر في نهاية سنة 2011، احتجاجات شعبية على نطاق واسع بين مؤيد ومعارض لنظام الرئيس "محمد مرسي" بسبب إصداره لإعلان دستوري يوم 23 نوفمبر، ليتم بعد ذلك عرضه على استفتاء شعبي تضمن ست مواد تشمل: إقالة النائب العام، إعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل المتظاهرين مع كل من ولى منصب سياسي أو تنفيذي في ظل نظام "حسني مبارك"، منع حل الجمعية التأسيسية ومجل الشورى وكذا تحصين قرارات رئيس الجمهورية وجعلها نهائية بحيث لا يمكن طلب وقف تنفيذها أمام أي جهة قضائية، وذلك بهدف القضاء على كل مخلفات النظام السابق، ولكن استمرارية التظاهرات الشعبية والدعم الإعلامي لها جعلت الرئيس المصري يعيد النظر ويقوم بإصدار إعلان دستوري جديد،¹ ومن خلال هذه التجربة يمكن القول بأن الاحتجاج على نشاط السلطة والضغط عليها لتوجيه قراراتها هو من مظاهر الديمقراطية، ولكن مرحلة الانتقال الديمقراطي في مصر تستوجب في البداية استرجاع الشرعية وإعادة بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم.

المطلب الثالث: "الثورات العربية" والأمن الأوروبي

في هذا المطلب سيتم التركيز على تأثير ثورات "الربيع العربي" على المحيط الإقليمي لها على الدول الأوروبية بشكل خاص، من أجل تبرير الأهمية الأمنية والجيواستراتيجية لبناء منظومة أمنية مشتركة بين ضفتي المتوسط، ومنه تركيز الدراسة

¹ "الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ديسمبر 2011، في: <http://www.dohainstitute.org>, consulté le : 30/12/2018, à : (15h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

على تداعيات الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الأمن الأوروبي في ثلاث نقاط أساسية وهي:

- الهجمات الإرهابية في دول الاتحاد الأوروبي:

تعتبر ظاهرة انتشار التنظيمات الإرهابية من للتداعيات الأمنية للثورات العربية، حيث تسيطر على أقاليم جغرافية فيها تشمل كل من العراق، سوريا، اليمن، ليبيا... تتبنى فكر جهادي متطرف، تتخذ من الإعلام الإلكتروني الوسيلة الأساسية للتعبئة والتجنيد، تستهدف فئة الشباب بالدرجة الأولى من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وبناء الدولة كهدف إستراتيجي بدلا من إثارة الفوضى والضغط على الأنظمة القائمة وهو ما تعبر عنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - "داعش"، وقد امتد تأثير هذا التهديد إلى الدول الأوروبية التي تعرضت لمجموعة من الهجمات الإرهابية أثرت على الاستقرار الأمني فيها.

كما امتد نشاطه إلى الاتحاد الأوروبي حيث تصنف أغلبية الهجمات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي في إطار ما يعرف "الإرهاب الجهادي"، فقد أعلنت المملكة المتحدة تعرضها لأكثر عدد من الهجمات الإرهابية والتي قدرت بـ 103 هجوم إرهابي سنة 2015، تليها فرنسا (72)، ثم إسبانيا (25)، وفي يناير سنة 2015، تعرض مكتب جريدة فرنسية "شارل إيدوا Charlie Hebdo" بباريس إلى هجوم إرهابي أثار ضجة إعلامية كبيرة تسبب في مقتل 12 شخص، وفي مقابل ذلك تم اعتقال 1077 شخص على مستوى دول الاتحاد الأوروبي اشتبه في انتمائهم إلى تنظيمات إرهابية، خاصة في كل من فرنسا (424 شخص)، إسبانيا (187 شخص)، المملكة المتحدة (134 شخص) وهو ما توضحه الخريطة الجغرافية التالية:

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الخريطة رقم 12 : الهجمات الإرهابية والاعتقالات في الاتحاد الأوروبي سنة 2015



Source : « European Union Terrorism Situation and Trend Report », *European Police Office*, 2016, p.25.

بالمقارنة مع سنة 2015، نُسبت كل الهجمات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي سنة 2016، إلى تنظيم الدولة الإسلامية، حيث يعتبر أكثرها شدة الهجوم الإرهابي في بروكسل - بلجيكا (22 مارس) الذي تسبب في مقتل 32 شخص و 300 جريح، وكذلك هجوم نيس - فرنسا (14 يونيو) الذي تسبب في مقتل 82 شخص وإصابة أكثر من 400 شخص، إضافة إلى هجمات أخرى في كل من فرنسا (13 يونيو - 26 يوليو)، ألمانيا (18 يوليو - 24 يوليو - 30 أكتوبر - 19 ديسمبر)، الدنمارك (1 سبتمبر).¹

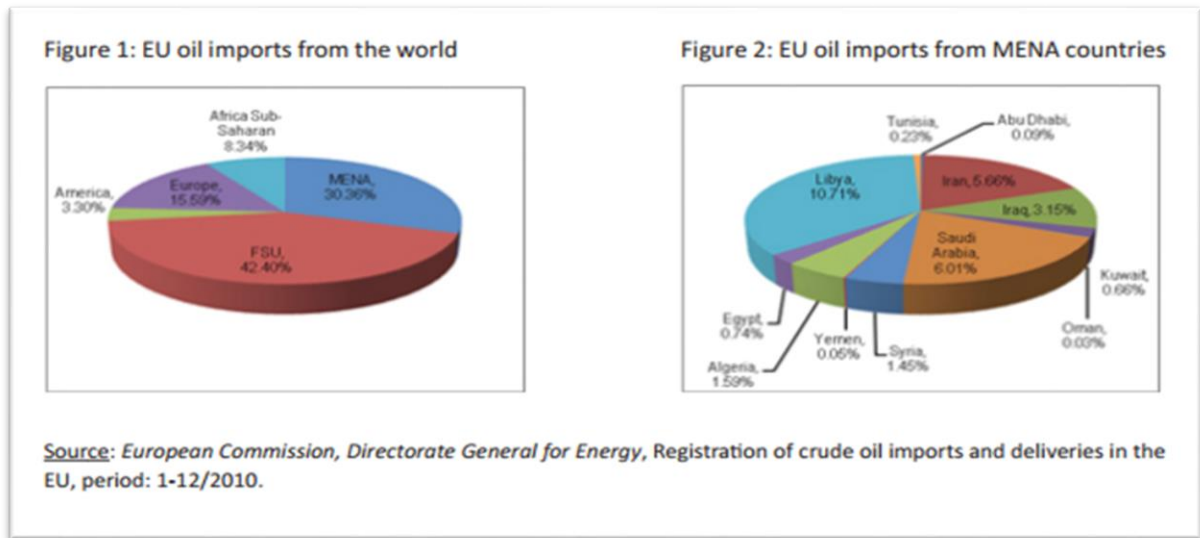
¹ Jacinta Carroll, « Counterterrorism Yearbook », The Australian **Strategic Policy Institute Limited**, 2017, p.p. 76 - 77, en ligne sur : http://www.egmontinstitute.be/wp-content/uploads/2017/03/ASPI-Counterterrorism_YB2017_CHAPEUROPE.pdf, consulté le : 27/12/2018, à : (15h00).

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

- تأمين مصادر الطاقة

في ظل تنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ديناميكية التنظيمات الإرهابية واستمرارية حلة اللا-استقرار الأمني فيها، يهدد مصادر الطاقة (البترول الخام والغاز الطبيعي) للاتحاد الأوروبي في المنطقة والتي تمثل نسبة 30.36%، من الحجم الكلي لوارداته وبالتالي تأمين مسارات نقلها واستقرار أسعارها متغير مهم لأمن الطاقة الأوروبي، وتعتبر كل من ليبيا، إيران، المملكة العربية السعودية، الجزائر والعراق... من أكثر الدول التي تتعامل معها في هذا المجال كما يتضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 11: نسب واردات الاتحاد الأوروبي من النفط من مختلف دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



Source : Sally khalifa Isac, *Europe and the Arab Revolutions From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood*, op.cit.

أثر الوضع الأمني المتأزم في دول "الربيع العربي" خاصة منها ليبيا، سوريا، اليمن على ضمان التموين الطاقوي للاتحاد الأوروبي نظرا للدمار الذي تعرضت له منشآت الإنتاج، مسارات النقل، الموانئ البحرية... ففي بداية سنة 2011، ارتفعت أسعار البترول إثر موجة "الربيع العربي" بسبب

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

تخوف الدول المستوردة من عدم إمكانية إمدادها بالطاقة، ولكن سرعان من انخفض* حيث بلغ سعر البرميل في شهر أبريل 127 دولار أمريكي بالمقارنة مع سنة 2008 ، حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 148 دولار أمريكي لينخفض في سنة 2012 إلى 90 دولار أمريكي.¹

تجدر الإشارة بأنه هناك رأي مخالف يؤكد على أن "الثورات العربية" تؤثر على الدول المنتجة للطاقة وليس العكس، ذلك لأن اقتصادياتها تعتمد بشكل كبير على صادراتها من المحروقات مما يستوجب عليها تنويع نشاطها الاقتصادي وخلق مصادر جديدة للثروة، وهو الهدف الاستراتيجي للجزائر أعلنت عنه الحكومة في لقاءها مع الولاة في نهاية سنة 2016، من أجل ترقية الاستثمار المحلي بكل أشكاله (السياحي، الفلاحي، الصناعي...).

- تزايد عدد اللاجئين

إذا كانت الهجرة غير الشرعية تمثل أحد أهم مرتكزات المسارات الأمنية في المتوسط منذ مسار برشلونة 1995، فإنه في ظل استمرارية تأزم الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة الأزمة السورية (منذ 2011) فإنه قد تزايدت أعداد اللاجئين بشكل ملحوظ بالأخص اللاجئين السوريين نحو أوروبا عبر تركيا، مع الإشارة بأن الدول المستقبلية لها التزامات إنسانية وقانونية بتوفير الحماية لهم بناء على "حق اللجوء السياسي"، نظرا لأنه انتقل من بلده قسرا

* تتعدد أسباب انخفاض أسعار البترول في أوج الأزمة الأمنية والسياسية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى أسباب عديدة أهمها ارتفاع نسبة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، البرازيل، إضافة إلى تأثير الأزمة المالية في "منطقة اليورو" على تقليص واردات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، وبالتالي كلها عوامل تؤثر على مكانة المنطقة في معادلة أمن الطاقة في السوق العالمي.

¹Micheal J.Strauss, « révolutions arabes et sécurité de l'approvisionnement énergétique en Méditerranée », à : à : *que devient la sécurité euro-méditerranéenne avec les révolutions arabes ?*, op.cit, p.92-94.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

بسبب أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة، فما هي ديناميكية وحركة اللاجئين نحو أوروبا؟ وكيف تؤثر على الأمن الأوروبي؟

استقبلت الدول الأوروبية في ظل موجة "الثورات العربية" عدد كبير من اللاجئين، عبر ثلاثة مسارات جغرافية أساسية:

1. شرق المتوسط: من تركيا إلى ألمانيا عبر اليونان، مقدونيا، صربيا، كرواتيا، هنغاريا، سلوفينيا والنمسا.

2. المسارات الغربية لمنطقة البلقان: من المنطقة الحدودية التركية-البulgارية أو اليونانية التركية إلى هنغاريا عبر دول البلقان الغربية.

3. المسار البحري في شمال إفريقيا: من ليبيا إلى إيطاليا عبر جزيرة مالطا.

بالشكل الذي توضحه الخريطة الجغرافية التالية:

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

الخريطة رقم 13: مسارات تدفق اللاجئين نحو أوروبا



Source : « La Crise Migratoire : L'Europe a un tournant décisif », *Inter-Agency Regional Analyst Network*, Juin 2016.

وبالتالي يواجه الاتحاد الأوروبي "أزمة لاجئين" حيث تستقبل دوله عدد كبير من اللاجئين لم تعرفه منذ الحرب العالمية الثانية، تجاوز عددهم المليون شخص يطالبون بحق اللجوء، حيث أنه في سنة 2015، تمت الموافقة على 75% من طلبات حق اللجوء في خمسة دول أوروبية (ألمانيا، هنغاريا، السويد، النمسا وإيطاليا)،¹ الأمر الذي طرح تحديات على أمنه الإقليمي تكمن في صعوبة التحكم والرقابة على الإقليم في ظل حركية اللاجئين خاصة في "منطقة شنغن l'espace Schengen"، التي تشمل 26 دولة، وعلى هذا الأساس تم اتخاذ إجراء أمني يقضي بإمكانية دول المنطقة استرجاع الرقابة على حدودها الجغرافية من 30 يوم - 6 أشهر - إلى سنتين حسب طبيعة التهديد، وهو ما

¹ Commission Européenne, « l'UE et la crise des réfugiés », juillet 2016.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

قامت به فرنسا بعد تعرضها للتفجيرات الإرهابية "شارل إيدو" لتأمين فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (30 / 11 - 11/12/2015).¹

في حين أن ذلك قد كان له آثار إيجابية غير متوقعة؛ حيث أنه لتنفيذ الالتزامات الإنسانية والقانونية للاتحاد الأوروبي تجاه اللاجئين (الأكل - الشرب - المأوى - العمل...)، تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي سنة 2016، بزيادة معتبر لنسبة النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي بفعل اتخاذ سياسات مالية توسعية من أجل توفير مناصب عمل.²

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن ما يسمى "ربيع عربي" لم يعط النتائج المتوقعة منه بأنه سيحدث تغيير جوهري وراديكالي للأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نحو الديمقراطية، الحرية والكرامة الإنسانية، حيث مازالت تعاني دول وشعوب المنطقة من هشاشة أمنية، ارتفاع معدل البطالة، ضعف مؤشرات الحكامة، غياب رؤية إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية... مما يجعل دول ما بعد ثورات "الربيع العربي" تعيش مرحلة انتقالية بين الانكشاف الأمني وإعادة البناء ومصدر لتهديد الأمن الأوروبي بكل مستوياته.

¹ « Crises des réfugiés : un défi pour l'Europe », 26/01/2017, en ligne sur :

<http://www.touteurope.eu>, consulté le : 20/02/2018, à : (10h00).

² Source : « Rapport annuel 2016 du FMI : retrouver des solutions ensemble », *op.cit*, p.26.

الفصل الثاني: التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في الفصل الثاني من الدراسة إلى التحديات الأمنية المشتركة لدول ضفتي المتوسط التي أفرزتها التحولات الجيوسياسية الراهنة لتداعيات العولمة، مما يطرح ضرورة إعادة النظر في معادلة الأمن المشترك بين دول المنطقة لتأخذ بالتوازنات الإقليمية والرهانات الاقتصادية في :

- الديناميكية الجيوسياسية للتحالف الثلاثي بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط الذي يعرف تفاعلات هذه التهديدات الأمنية فوق القومية بين ثلاث قارات: أمريكا الجنوبية، إفريقيا وأوروبا في إطار ما يعرف بظاهرتي « Narcoterrorism » و"تهريب المهاجرين غير الشرعيين".

- أزمة الدين العمومي في "منطقة اليورو" سنة 2007، التي أظهرت ضعف الوحدة النقدية للاتحاد الأوروبي واختلال التوازنات الداخلية للدول الأعضاء، وأثبتت أن الرهان الأساسي للاتحاد هو اختلال ميزان قوة دول أعضائه (اليونان وقبرص بالمقارنة مع كل من ألمانيا وبريطانيا على سبيل المثال)، وقد امتدت تداعياتها لتؤثر على علاقتها بالشركاء الاقتصاديين في الضفة الجنوبية للمتوسط، من حيث تراجع حجم المبادلات التجارية ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها لصالح فواعل أخرى خاصة منها الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

- حالة اللا استقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ نهاية سنة 2010، التي أخذت شكل "ثورات شعبية" أثرت على الأمن الأوروبي من خلال ارتفاع تدفقات اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا، الهجمات الإرهابية، وكذا تأمين مصادر التمويل الأوروبي بموارد الطاقة.

الكلمات المفتاحية: التحدي، التهديدات الأمنية فوق القومية، الأزمة المالية، الربيع العربي، الأمن المشترك.

الفصل الثالث :

مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية -
دراسة مقارنة

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

الأمن في المتوسط هو الموضوع الجوهرى الذي تداولته مختلف مسارات بناء الأمن في المتوسط بداية من مسار برشلونة سنة 1995؛ الذي يعتبر اللبنة الأساسية للشراكة الأوروبية المتوسطية وتجسيد الحوار متعدد الأطراف بين دول تختلف من حيث توجهاتها، إمكانياتها ولكنها تتقاسم فضاء جغرافى واحد وتواجه تحديات وتهديدات أمنية مشتركة.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذه الفصل إلى دراسة مقارنة، تحليلية لمبادرات التعاون الأمنى في المتوسط من مسار برشلونة، سياسة الجوار الأوروبية إلى الاتحاد من أجل المتوسط على أن تكون متغيرات المقارنة هي: الأطراف المبادرة والمشاركة، القضايا المستهدفة، النتائج المحققة بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقاً، ومن ثم استخراج أوجه الشبه والاختلاف لمعرفة مدى فعالية وأسباب تعدد هذه المبادرات؛ هل التعدد يرتبط بدناميكية مصادر وطبيعة التهديدات الأمنية، غياب إرادة سياسية حقيقية لدول المنطقة، أو نظراً لتفاوتها من حيث القدرات والإمكانيات مما يجعل من فرص بناء أمنى متوازن يجمع بين مصالح دول صفتي المتوسط ضعيفة، والذي سيتم التطرق إليها في المباحث الثلاثة التالية:

✓ المبحث الأول: مسارات بمبادرة أوروبية في مواجهة تحديات أمنية مصدرها دول

الجنوب.

✓ المبحث الثاني: مسارات بأهداف اقتصادية طموحة في إطار تحقيق ثنائية "الأمن

والتنمية".

✓ المبحث الثالث: نتائج "محدودة" لا ترتق إلى مستوى الأهداف المسطرة.

المبحث الأول: مسارات بمبادرة أوروبية في مواجهة تحديات أمنية مصدرها دول الجنوب

يجمع حوض المتوسط بين صفتين تشمل جغرافيا 19 دولة من ثلاث قارات مختلفة، لكل منها مصالح قومية وتوجهات سياسية، مرجعية حضارية ودينية، ولكنها بحكم التقارب الجغرافي والثقافي، التهديدات الأمنية والرهانات البيئية والاقتصادية، تبحث على تعزيز سبل تقريب الرؤى لإيجاد حد أدنى من المصلحة المشتركة، من خلال اقتراح مسارات لبناء الأمن في المتوسط بأبعاده المختلفة، فمن هي الأطراف المبادرة في كل منها؟ هل دول الضفة الشمالية للمتوسط؟ أم دول الضفة الجنوبية منه؟

المطلب الأول: إعلان برشلونة

في البداية لابد من التطرق إلى السياق الدولي والوضع الأمني في منطقة المتوسط، من أجل تحديد الدواعي والظروف الدولية للمبادرة بإعلان برشلونة سنة 1995، لتتجسد الشراكة الأوروبية والمتوسطية بشكل رسمي ومن ثم تحديد الدول التي بادرت باقتراح إعلان برشلونة واستخلاص المجموع الكلي للدول التي شاركت فيه.

تم الإعلان عن مبادرة برشلونة سنة 1995، في خضم سلسلة من الأحداث التي ميزت الساحة الدولية والأوروبية، والتي يمكن تحديدها في ثلاث مستويات أساسية:

المستوى الدولي، نهاية الحرب الباردة ووقف الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي الشيوعي الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي والغربي الليبرالي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار القطبية الثنائية، حيث أن مرحلة ما بعد الشيوعية أفرزت فراغ إيديولوجي تولد عنه شعور بأن العالم أصبح أكثر خطورة من حيث صعوبة التوقع بمتغيراته ومحدداته مما جعل

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

من قيام شراكة أورو متوسطية ممكنة التحقيق، كما أن نهاية نظام يالطا (1945 – 1989) بسقوط جدار برلين قد أثر على الخريطة الجيو سياسية لأوروبا بتوحيد ألمانيا والرهان الذي يطرحه ذلك على مسار المجموعة الاقتصادية الأوروبية من حيث إدماجها في عملية التكامل الأوروبي، إضافة إلى ما تعانيه دول أوروبا الشرقية من مشاكل اقتصادية، اضطرابات أمنية وسياسية نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا.¹

المستوى الأوروبي، التوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992، والتأسيس للاتحاد الأوروبي الذي وضعت أسسه معاهدة روما سنة 1957، والتي أقرت بالسياسة الأوروبية للدفاع والأمن وبضرورة استكمال مسار الوحدة الأوروبية لتشمل مجالات سيادية لاسيما منها توحيد السياسة الخارجية والأمنية للدول الأوروبية.²

أما المستوى الثالث، فيتمثل في حالة الاستقرار التي عرفت دول الضفة الجنوبية للمتوسط على عدة مستويات؛ سياسيا إثر التوقيع على اتفاق أوسلو ونجاح جهود بناء السلام في الشرق الأوسط، الذي دخل حيز التنفيذ بشكل فعلي في 13 يوليو 1993، حيث وضع حد للنزاع المسلح بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومهد لإقامة حكومة فلسطينية في غزة والضفة الغربية وبالتالي ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي في المنطقة، اقتصاديا التقارب الاقتصادي بين دول جنوب المتوسط نظرا لتطبيق برامج التعديل الهيكلي منذ الثمانينيات والتي تتضمن قروض مالية قدمتها المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) للدول للنامية لتطوير

¹ Bichara khader, «Le Partenariat Euro Mediterranean», working paper, *Economic Research Forum for the Arab countries*, 1995, p.11.

² Mrabelalu Paescu, « le processus de Barcelone : quel bilan 12 ans après », (4 Mai 2008), en ligne sur : <http://www.nouvelle-europe.eu/node/466> , consulté le : 11/04/2018, à : (11h30).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

وتيرة نشاطها الاقتصادي في مقابل الالتزام بإدراج إصلاحات اقتصادية وسياسية على أنظمتها الداخلية.¹

انبثق إعلان برشلونة عن مؤتمر برشلونة المنعقد في 27-28 نوفمبر 1995، لتأخذ الشراكة الأوروبية ومتوسطة تسمية "مسار برشلونة"، شاركت فيه دول الاتحاد الأوروبي يمثلها مجلس الاتحاد الأوروبي (15 دولة عضو سنة 1995: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، بلجيكا، بريطانيا، الدنمارك، إيرلندا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، السويد فنلندا، النمسا)، واثنى عشرة دولة من غرب، جنوب وشرق المتوسط ممثلة بوزراء خارجيتها (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الحكومة الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، لبنان سوريا، تركيا، قبرص ومالطا)، مع مشاركة موريتانيا كعضو ملاحظ.²

ترتكز الشراكة الأوروبية ومتوسطة في إطار إعلان برشلونة، على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في احترام الدول المشاركة فيها لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة، الاندماج في اقتصاد السوق، تحرير المبادلات التجارية وإقرار الخصخصة وكذا العمل على تكريس الديمقراطية، أسس الحكامة وحقوق إنسان، إلا أنه يمكن اعتبارها "شروط" أكثر منها مبادئ³ لأن دول الضفة الجنوبية للمتوسط ملزمة بتبني هذه المبادئ في سياساتها الداخلية وتكييف منظومتها القانونية على هذا الأساس من أجل استمرارية هذه الشراكة والمضي قدما فيها.

¹Micheal Faillettaz, « 10 ans après Barcelone, ou en est le partenariat euro-méditerranéen ? », à : *revue de politique étrangère*, n° 38, 2005, pp.21-28, pp.21-22.

²Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence Euro-Méditerranéenne, (27/28 Novembre 1995), en ligne sur : p.1. <http://www.iemed.org/documents/fdeclaraciobcn.pdf>, consulté le : 09/04/2018, à : (11h30).

³بوزيد أعر، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (الإرهاب والنفط نموذجاً) شركاء أم متنافسون؟ المرجع السابق الذكر، ص. 245.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

ومن خلال ما سبق نلاحظ :

- عدم مشاركة ليبيا في إعلان برشلونة؛ خاصة أنها تمثل دولة مغاربية محورية وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية، السياسية والدبلوماسية المفروضة عليها من طرف مجلس الأمن جراء "أزمة لوكربي" سنة 1988*، وفي 12 سبتمبر 2003، تم الإقرار الدولي برفع هذه العقوبات بعد موافقة ليبيا على دفع مبلغ التعويض المقدّر بـ 10 مليون دولار عن كل شخص في الطائرة والبالغ عددهم 250¹، ليبدأ التقارب بين ليبيا والاتحاد الأوروبي سنة 1999، عندما أقر هذا الأخير بإمكانية انضمام ليبيا إلى مسار برشلونة في حالة رفع العقوبات الأممية عليها وموافقتها على كافة البنود التي تضمنتها وثيقة إعلان برشلونة، لتتم عضويتها بشكل كامل خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي المنعقد بلاهاي في 29 - 30 نوفمبر

2004.²

*تفجرت هذه الأزمة بسبب سقوط الطائرة الأمريكية من نوع (بان - إم) فوق اسكتلندا بمدينة لوكربي يوم 21 ديسمبر 1988، حيث تم اتهام ليبيا بهذه الحادثة وفي عام 1992 أصدر مجلس الأمن على التوالي القرارين 731 و748، مطالبا السلطات الليبية باعتقال الأشخاص المتهمين بالتسبب في الحادث وتسليمهما للمحاكمة في أسكتلندا، دفع تعويضات لأهالي الضحايا، التعاون في التحقيقات والمساعدة في مكافحة الإرهاب مع التهديد بفرض حظر جوي واقتصادي عليها في حالة عدم الامتثال للقرار الأممي.

للمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي:

Moncef Djaziri, « la crise de Lockerbie et le processus de réintégration de la Libye dans le système international », *annuaire de l'Afrique du Nord*, 1998, CNRS éditions, pp.(184-202), en ligne sur : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1998-37_16.pdf, consulté le : 23/04/2018, à : (22h30).

¹ "مجلس الأمن يرفع العقوبات على ليبيا"، مركز أنباء الأمم المتحدة، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=1478#.Wj7GLFXibIU>, consulté le : 23/04/2018, à : (12h30).

² Parlement Européen, « Libye », note, *Direction générale Politiques Externes de l'Union*, n° 053, (17/02/2005), en ligne sur :

http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2004_2009/documents/nt/558/558842/558842fr.pdf, consulté le : 23/04/2018, à : (10h30).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

- عدم التكافؤ بين طرفي الشراكة الأوروبيةمتوسطية؛ بين اتحاد يضم مجموعة من الدول يتعامل ككتلة واحدة مع دول غرب، جنوب وشرق المتوسط بشكل منفرد، وهو ما يخلق اختلال في توازن القوى بين الطرفين من حيث الإمكانيات الاقتصادية والمالية، العسكرية والسياسية وانعكاسات ذلك على مسار المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف.
- مشاركة الحكومة الفلسطينية في مسار برشلونة سنة 1995، وهذا يدل على البعد السياسي والأمني للإعلان وكذا مكنة الصراع العربي الاسرائيلي في معادلة الشراكة الأوروبيةمتوسطية

وفيما يلي خريطة جغرافية توضح مجموعة دول ضفتي المتوسط المشاركة في مسار برشلونة سنة 1995، والبالغ عددها سبع وعشرين (27) دولة من كلا ضفتي المتوسط الموضحة باللونين الأصفر والأزرق:

الخريطة رقم 14: الدول المشاركة في مسار برشلونة سنة 1995



Source : la Commission Européenne, *le processus de Barcelone cinq ans après 1995 – 2000* .

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار

تجدر الإشارة إلى أن السياسة الأوروبية للجوار عرفت انطلاقة أولى سنة 2004، وتم إعادة صياغتها أو تجديدها سنة 2011، وذلك نتيجة لأوضاع دولية ورهانات أوروبية وعربية استدعت ذلك، فمن هي الدول المستهدفة من السياسة الأوروبية للجوار؟ وما هو الجديد الذي جاءت به سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2004؟

ظهرت السياسة الأوروبية للجوار كمبادرة أوروبية بالأساس سنة 2004، لإحداث توازن استراتيجي بين الاتحاد الأوروبي - الذي وسع من عضويته لتشمل عشرة (10)* دول من أوروبا الشرقية - وعلاقته بجيرانه في جنوب وشرق المتوسط، من أجل التأكيد على ضرورة ضمان السلام والاستقرار لكل الدول المطلة على حوض المتوسط، تكريس معالم دولة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ حيث أن المبدأ الأساسي لهذه السياسة هو جعل علاقاته مع دول الجوار في إطار من الشراكة والاندماج الاقتصادي ولكن من دون عضوية كاملة مقارنة مع الدول الأعضاء فيه بشكل رسمي.¹

ومنه يمكن القول بأن السياسة الأوروبية للجوار هي عرض يقدمه الاتحاد الأوروبي لشركائه من دول الجوار الجغرافي؛ مفاده أن تستفيد هذه الأخيرة من الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء والالتزامات المقررة عليهم من دون أن تكون لهم عضوية على غرار باقي الدول الأعضاء في الاتحاد؛ والتي تتجسد في التزاماتها المالية في الميزانية، الاندماج في المؤسسات الرسمية للاتحاد

* يعتبر أكبر توسيع عضوية منذ تاريخ إنشائه؛ فما بين 2004 - 2007، تم انضمام 12 دولة معظمها كانت تحت هيمنة النظام الشيوعي إبان الحرب الباردة وتتمثل هذه الدول في: قبرص، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، بلغاريا ورومانيا.

¹ « l'Union Européenne et ses relations de voisinage », *rapport du Conseil économique, social et environnemental*, n° 13, mai 2009, p.4.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

الأوروبي والمشاركة في اجتماعاتها... وهو ما عبر عنه الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية "رومانو برودي Romano Prodi" بأن السياسة الأوروبية للجوار تتضمن كل شيء باستثناء المؤسسات.¹

في سنة 2011، وبعد عشرية من انتهاج السياسة الأوروبية للجوار ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في أهداف ومضمون هذه السياسة، بالتركيز على تعزيز سبل الحوار وتكريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق الاستقرار السياسي، وفي سنة 2015، تم الإقرار بضرورة رسم سياسة جوار أوروبية في ظل إستراتيجية أكثر دقة ومرونة للتكيف مع هذا الواقع الجديد،² فما هي أهم المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية والعربية لتشكل رهانا على الأمن الأوروبي وتستدعي إعادة بعث سياسية خارجية أوروبية جديدة لمواجهتها؟ تعتبر حالة اللاإستقرار الأمني الذي تعيشه دول الجوار؛ من تأزم الوضع الأمني في جورجيا 2008، والأزمة في أوكرانيا التي أعادت مظاهر الحرب للباردة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، موجة ثورات "الربيع العربي" في المنطقة العربية وتدايها على الأمن الأوروبي من خلال تفاقم ظاهرة الهجرة ومشكل اللاجئين وانتقال التهديدات الأمنية اللاتماثلية، إضافة إلى فشل مساعي السلام في منطقة الشرق الأوسط والتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف بخصوص القضية الفلسطينية،³ ناهيك عن مشكل الأمن الطاقوي بالنسبة للاتحاد

¹ Habib Boularèse, « la nouvelle Politique Européenne de Voisinage vue du Maghreb », *fiche de communication*, (Tunis : Institut des Relations Internationales, 17/09/2004), p.3, en ligne sur : http://www.maghrebarabe.org/admin_files/politique%20europeenne%20de%20voisinage.pdf, consulté le : 27/04/2018, à : (11h30).

² Edith Ihomel, « La Politique européenne de voisinage en débat du Sud à l'Est », en ligne sur : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/pages-europe/d000779-la-politique-europeenne-de-voisinage-en-debat-du-sud-a-l-est-par-edith-lhomel>, consulté le : 27/04/2018, à : (21h30).

³ وثيقة الاستشارات المشتركة: نحو سياسة جوار أوروبية"، في الرابط الإلكتروني:

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

الأوروبي والتفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها بعض الدول الأعضاء على غرار فرنسا وألمانيا، وكذا انتشار ظاهرة التطرف بأعلى مستويات العنف الممنهج من طرف تنظيمات إرهابية تتبنى فكر الجهاد تهدد الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلى هذا الأساس تم الإقرار بضرورة مراجعة مضمون وأهداف السياسة الأوروبية للجوار لتكون قادرة على مواكبة التطورات المستجدة على الساحة الدولية، الأوروبية والعربية؛ وذلك بتفعيل العمل التشاركي ودمج الشركاء في هذا المسعى من خلال استشارتهم حول مصالحهم وطموحاتهم من هذه الشراكة لتكون أكثر فاعلية، من خلال محاولة تكريس وتثمين القيم العالمية من مبادئ دولة الحق والقانون، حقوق الإنسان، الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي... نحو هدف جوهري وهو الاستقرار والأمن في دول الجوار للاتحاد الأوروبي.¹

تقوم السياسة الأوروبية للجوار على مفهوم "الجوار" تهدف أساسا إلى توطيد علاقات التعاون مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي جغرافيا والتي تم تحديدها في ستة عشر دولة : الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، مولدافيا، الحكومة الفلسطينية، سوريا، تونس وأوكرانيا باعتبارها دول تتقاسم معها مبادئ مشتركة تتمثل في تعزيز دولة القانون واحترام حقوق الإنسان ، الديمقراطية والحكم الرشيد، اقتصاد السوق، تحقيق التنمية المستدامة،² على أساس أن أمن دول الجوار من أمن الاتحاد الأوروبي خاصة فيما

http://eeas.europa.eu/archives/delegations/lebanon/documents/news/consultation_ar.pdf, consulté le : 07/05/2018, à : (18h30).

¹ Communication conjointe de la Commission européenne et de la Haute Représentante, **Réexamen de la politique européenne de voisinage**, Bruxelles, (18 novembre 2015), JOIN(2015) 50 final, pp.2-5, en ligne sur : http://eeas.europa.eu/archives/docs/enp/documents/2015/151118_joint-communication_review-of-the-enp_fr.pdf, consulté le: 08/05/2018, à : (11h30).

² Benjamin Ray et Jerome Legrand, **La Politique Européenne de voisinage**, fiche technique sur l'Union Européenne, le Parlement Européen, 2016, en ligne sur :

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

يتعلق بانتقال التهديدات الأمنية فوق القومية لذلك تعتبر هذه السياسة عمود السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

وفيما يلي خريطة جغرافية توضح مجموعة الدول المشاركة في السياسة الأوروبية للجوار المقدر بست عشرة (16) دولة من كلا الضفتين:

الخريطة رقم 15: الدول المشاركة في السياسة الأوروبية للجوار 2004



Source : « l'Union Européenne et ses relations de voisinage », *rapport du Conseil économique, social et environnemental*, n° 13, mai 2009, p.3.

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

في إطار استكمال مسارات بناء الأمن الإقليمي في المتوسط بادر الاتحاد الأوروبي باقتراح من فرنسا بمشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" كامتداد لإعلان برشلونة 1995، ولكن في صيغة

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

علاقات جديدة مع دول شرق، جنوب وغرب المتوسط من صيغة "الشراكة" إلى "الاتحاد"، فهل الاتحاد من أجل المتوسط يجسد فعلا سياسة خارجية أوروبية مشتركة أم هو مجرد مشروع فرنسي لتحقيق مصالح قومية في منطقة المتوسط؟

ظهر مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" في ظل أحداث ومتغيرات أمنية، سياسية، مالية وجيو سياسية ميزت البيئة الدولية والأوروبية خلال العشرية الأولى من الألفية، يمكن تحديدها في ثلاث مستويات:

على المستوى الدولي نذكر أحداث 11 سبتمبر 2001 بنيويورك، التي مثلت رهانا أمنيا عالميا وأضفت البعد للدولي على الظاهرة الإرهابية، وما تلتها من حروب ونزاعات أثرت على الأمن والسلم الدوليين، الأزمة الاقتصادية العالمية 2007 وتداعياتها على اقتصاديات الدول الرأسمالية والنظام الاقتصادي العالمي، أزمة جورجيا سنة 2008 ؛ تجسدت في نزاع مسلح بين روسيا وجورجيا حول إقليم أوسيتيا الجنوبية الذي أعاد ترتيب التوازنات الإقليمية والدولية لوحداث النظام الدولي.*

أما على مستوى الأمن الأوروبي ومنطقة المتوسط، فقد ارتفعت ديناميكية التهديدات الأمنية فوق القومية في حوض المتوسط خاصة منها تدفقات الهجرة غير الشرعية والتنظيمات الإجرامية، تداعيات توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية على إستراتيجيته التنموية ومكانته الدولية كقطب اقتصادي وسياسي، إشكالية تأمين إمداداته من موارد

* للمزيد من المعلومات حول أزمة جورجيا 2008، أنظر الرابط الإلكتروني التالي:

Florence Mardirossianm, « Géorgie-Russie, les enjeux de la crise », à : **le monde diplomatique**, publié le : (15/08/2008), en ligne sur : <https://www.monde-diplomatique.fr/carnet/2008-08-15-Georgie>, consulté le : 19/03/2018, à : (11h30).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

الطاقة،¹ فأصبح النقاش الأوروبي يركز حول ضرورة البحث عن إستراتيجية شاملة للتنمية المستدامة وعن سياسة مشتركة لمواجهة التحديات الجديدة بالرغم من أن إعلان برشلونة والسياسة الأوروبية للجوار هما قيد التطبيق.

إضافة إلى ذلك عدم مصادقة أيرلندا على معاهدة لشبونة سنة 2008*، وهذا بعد إجراء استفتاء شعبي يوم 12 يونيو 2008، أفرز نسبة معارضة قدرت بـ 53%، وذلك وفقا لما تنص عليه المادتين 46 و47 من الدستور الأيرلندي، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المعاهدة قد تزامنت مع الأزمة المالية في "منطقة اليورو" وتتضمن تعديل النظام الضريبي والمساعدات الاجتماعية وبأن لا يتجاوز عجز الميزانية في أيرلندا نسبة 3.0%².

وفي السداسي الثاني من سنة 2008، استلمت فرنسا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي كما هو معمول به في القوانين المنظمة للاتحاد، وفي هذا السياق حاولت فرنسا خلال عهدها برئاسة "نيكولا ساركوزي **Nicola Sarkozy**" أن تكون قائدة الاتحاد الأوروبي، فاعلا رئيسيا فيه والمتحدث عن سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، وبالتالي هذه الرئاسة التي حظّر لها الرئيس الفرنسي ووزيره الأول "فرانسوا فيلن **Francois Fillon**" من خلال زيارتهم لاثنتين وعشرين دولة في الاتحاد قبل السداسي الثاني من سنة 2008، مثلت فرصة إستراتيجية لها لاسترجاع مكانتها وبالتالي

¹Frédéric Allemand, l'Union Pour la Méditerranée : Pourquoi ? Comment ? *fondation pour l'innovation politique*, juin 2008.

*تقضي بإدراج إصلاحات على المؤسسات الأوروبية، ولن تصبح سارية المفعول إلا بعد مصادقة كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

² « Référendum sur la ratification du traité de Lisbonne en Irlande », 2 octobre 2009, à : *fondation Robert Schuman*, en ligne sur : <https://www.robert-schuman.eu/fr/oe/0983-referendum-sur-la-ratification-du-traite-de-lisbonne-en-irlande-2-octobre-2009>, consulté le : 19/03/2018, à : (11h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

لاقتراح مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط" لإعادة بناء العلاقات الأوروبية ومتوسطة وتجسيد سبل التعاون بينها نحو تحقيق أهداف محددة تجيب عن تحديات ورهانات مشتركة.¹

وعلى هذا الأساس أعلن الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في حملته الانتخابية سنة 2007، عن مشروع "إعلان برش لونة – الاتحاد من أجل المتوسط" باقتراح من مستشاره الخاص "هنري غيانو Henri Guano" بهدف أن تلعب فرنسا دور القوة الأولى في المتوسط، إحداث توازن مع ألمانيا التي لها تأثير في المنطقة الوسطى والشرقية لأوروبا، على أن يكون الاتحاد المتوسطي مؤسسة حكومية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي تنظم لقاءات دورية بين رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيه تعنى بقضايا سياسية وأمنية محددة على غرار الهجرة، البيئة، الأمن والتنمية.²

ومنه يظهر جليا متغير المصالح القومية لفرنسا في ظل سياسة خارجية أوروبية مشتركة مبنية على أساس توطيد سبل التعاون الإقليمي من أجل أمن المتوسط من خلال تحويل مشروع وطني إلى سياسة إقليمية وبالتالي فإن ذلك يعكس اختلاف الرؤى بين صفتين؛ الشمالية تريد استرجاع مكانتها في المنطقة وأن تكون لاعبا استراتيجيا في هندسة أمنه، بينما الجنوبية تسعى إلى تحقيق التنمية واحتواء التهديدات الأمنية.

وفي هذا الإطار تحددت أهداف الاتحاد من أجل المتوسط في اعتبار الهجرة غير الشرعية قضية ذات أولوية في السياسات المشتركة للدول الأوروبية ومتوسطة، مواجهة التحديات البيئية، وضع سياسية حقيقية للتنمية مبنية على المنافسة، تعزيز التبادل الحر، ترقية الاستثمار والتسيير المشترك للمياه،

¹Martin Koopmann et Jachim Schild, « style, stratégies et potentiel d'influence de la politique de la France : retour sur une présidence remarquée », à : **notre Europe**, juillet 2009, pp. 5-7, en ligne sur : <http://unioneuropeenne.20minutes-blogs.fr/media/00/02/366676155.pdf>, consulté le : 18/04/2018, à : (11h30).

²Martin Koopmann et Jachim Schild, « style, stratégies et potentiel d'influence de la politique de la France : retour sur une présidence remarquée », **op.cit.**, pp. 20-21.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

تنمية ميدان التربية والتعليم والبحث العلمي، اعتبار الطلقات المتجددة محور اهتمام الأطراف المشاركة بالتركيز على الطاقة النووية...¹

وعلى أن يكون أداة إستراتيجية لتوطيد العلاقات بين ضفتي المتوسط، تقليص الفجوة التنموية بين شمال – جنوب (أوروبا وإفريقيا) وتعزيز حوار الحضارات، نحو هدف جيوسياسي وهو استرجاع مكانة فرنسا في إفريقيا بشكل عام والدول المغاربية بشكل خاص نظرا للتقارب الجغرافي، التاريخ المشترك الذي يظهر في العلاقات الاستعمارية، والتواجد المتزايد للجالية المغاربية في فرنسا... كلها عوامل جعلت من فرنسا تعيد النظر في علاقاتها بدول جنوب المتوسط وتحاول تحسينها، خاصة بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والصين كفواعل منافسة جديدة في المنطقة.²

ليتم على إثر ذلك، الإعلان بشكل رسمي عن مبادرة مسار برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط في 13 يوليو 2008، أثناء انعقاد قمة باريس من أجل المتوسط برئاسة كل من فرنسا وجمهورية مصر العربية، باجتماع دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة)، دول شرق، جنوب وغرب المتوسط – الدول المشاركة في إعلان برشلونة- (12 دولة: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الحكومة الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، لبنان سوريا، تركيا، قبرص ومالطا)، إضافة إلى كل من: كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، موناكو،³ يعتبر امتداد لمبادئ إعلان برشلونة

¹Bichara khader, « de l'Union méditerranéenne de Nicolas Sarkozy au processus de Barcelone : Union pour la Méditerranée », à : **l'Union Pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le sud**, op.cit, p.p. 30-31.

²Khadija mohsen - finan, « La Coprésidence de l'Union Pour la Méditerranée : l'expression d'une volonté politique renouvelée », à : **l'Union Pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le sud**, IFRI, Bruxelles, Décembre 2008, p.p.5-6.

³“Joint Declaration of the Paris Summit for the Mediterranean Paris”, 13 July 2008, en ligne sur : http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2012/09/ufm_paris_declaration1.pdf, consulté le : (17/04/2018).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

1995، يجسد هدف مشترك وهو تحقيق مستقبل من السلام، الديمقراطية والازدهار في منطقة المتوسط، وضمان التفاهم البشري، الاجتماعي والثقافي بين دول جنوب، شرق وشمال المتوسط.

إلا أنه يكمن الاختلاف الجوهرى بين الاتحاد من أجل المتوسط وإعلان برشلونة في تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء؛ حيث أن اتخاذ القرارات يكون بالإجماع وهذا يدل على تعزيز المقاربة الحكومية التوافقية،¹ وكذا الطابع المؤسساتي للإتحاد بإنشاء "الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط" بالشكل الذي يضمن الاستمرارية؛ حيث يعتبر تأسيس الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط في 3 - 4 نوفمبر 2008 خلال انعقاد مؤتمر مرسيليا، من أهم إنجازات سياسة الاتحاد من أجل المتوسط، تم اعتماد نظامها الأساسي في مارس 2010، ليتم توقيع اتفاق بين الاتحاد من أجل المتوسط والحكومة الإسبانية يقضي بمنحها الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها المنظمات الدولية في شهر مايو من نفس السنة²

وفيما يلي خريطة جغرافية تبين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط التي تشمل دولا من الاتحاد الأوروبي، شرق، جنوب وغرب المتوسط، وكذا أربعة دول من منطقة البلقان (كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود)، إضافة إلى كل من ألبانيا وموناكو ليكون المجموع أربع وأربعين دولة من دوائر جيوسياسية مختلفة، بمقومات اقتصادية ومالية غير متكافئة، بثقافات وحضارات متباينة.

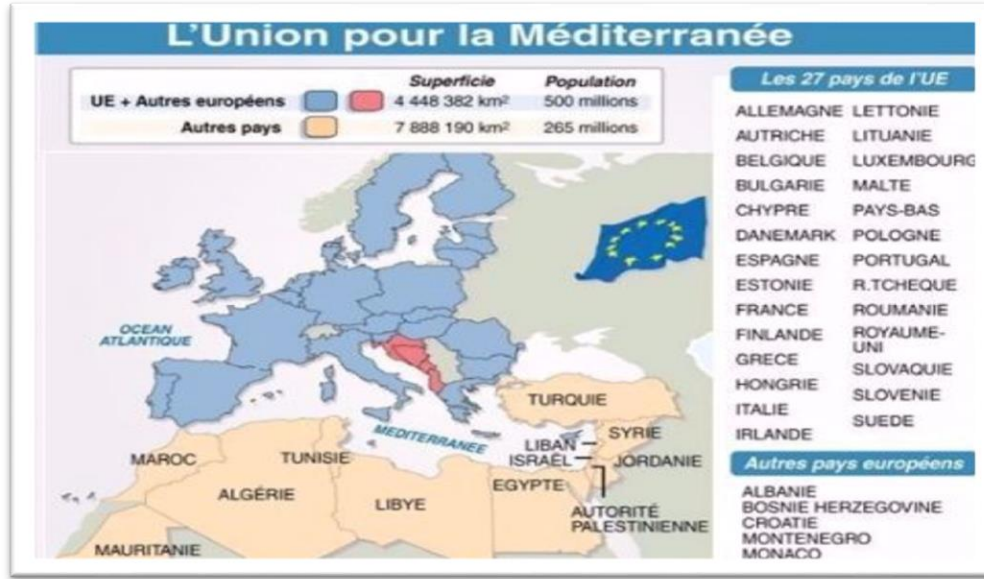
¹Martin Koopmann et Jachim Schild, « style, stratégies et potentiel d'influence de la politique de la France : retour sur une présidence remarquée », *op.cit*, p.21.

² الموقع الرسمي للاتحاد من أجل المتوسط، في:

<http://ufmsecretariat.org/ar/history/>, consulté le : 19/06/2018, à : (11h20).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

الخريطة رقم 16: الدول المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط



Source : Nathalie Issa, « l'Union Pour la Méditerranée », p.3, en ligne sur : http://www.fondapol.org/wpcontent/uploads/2009/02/HS_Union_pour_la_Mediterranee.pdf, consulté le : 16/04/2018, à : (11h30).

المطلب الرابع: أوجه الشبه والاختلاف

بعد التطرق إلى مسارات بناء الأمن في المتوسط؛ إعلان برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط من حيث متغير الأطراف المبادرة والمشاركة فيها نظراً لأوضاع أمنية وسياسية، اقتصادية، مالية واجتماعية ميزت الساحة الدولية، الأوروبية، العربية والمغاربية، سيتم استخراج أوجه الشبه والاختلاف بينها من أجل تحديد الدول المبادرة في كل منها وهو المتغير الأول للمقارنة.

1. أوجه الشبه:

من خلال ما سبق يمكن تحديد أوجه الشبه بين كل من إعلان برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط من حيث الأطراف المبادرة في أربعة نقاط أساسية:

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

أولا - مبادرات أوروبية: كل منها تمت بمبادرة من دول الضفة الشمالية للمتوسط بالأساس ممثلة في الاتحاد الأوروبي لدوافع جيوسياسية؛ فإعلان برشلونة سنة 1995، اللبنة الأولى لمسار الشراكة الأورومتوسطية جاء بمبادرة أوروبية - خاصة منها دول جنوب أوروبا إسبانيا، فرنسا، إيطاليا واليونان- بهدف وضع إطار ينظم العلاقات الأورومتوسطية بناء على مقاربة اقتصادية تقوم على إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين دول ضفتي المتوسط نحو هدف أمني استراتيجي وهو احتواء التهديدات الأمنية اللاتماثلية والتحكم في تدفقات الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط.

أما السياسة الأوروبية للجوار لسنتي 2004 و2011، فقد اقترحتها الاتحاد الأوروبي على دول الجوار الجغرافي التي يتقاسم معها حدود جغرافية، يشترك معها في تبني معايير وقيم الديمقراطية، حقوق الإنسان وتكريس معالم دولة القانون، من أجل إقامة توازن استراتيجي في علاقاته الخارجية بين دول وسط وشرق أوروبا ودول جنوب المتوسط من جهة، وكذا لتفادي انتقال التهديدات الأمنية فوق القومية من هذه الدول إلى إقليمه من خلال توفير بيئة سياسية واقتصادية مناسبة فيها لتكون بمثابة منطقة حازمة لها من جهة أخرى.

هذا ويعتبر الاتحاد من أجل المتوسط مشروع الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الذي أعلن عنه سنة 2007، يعبر فيه عن سياسة خارجية أوروبية مشتركة تستمد أهدافها من إعلان برشلونة سنة 1995، يحاول من خلالها إعادة صياغة العلاقات الأورومتوسطية من منظور جديد مبني على الوحدة والمساواة بين الأطراف المشاركة فيه، بدافع استراتيجي وهو استرجاع مكانة فرنسا قائدة الاتحاد الأوروبي وأحد الفواعل الرئيسية في الدول المغاربية مجالها الحيوي.

ثانيا - سياسات متعددة الدول وثنائية الأطراف: تشترك كل منها في كونها مسارات تجمع دولا تنتمي لفضاءات جغرافية مختلفة وتجمع بين ثقافات، لغات وديانات متعددة كما أنها تتفاوت

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

من حيث متغيرات القوة والقدرات المتاحة؛ أوروبا، البلقان، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المغرب العربي.

وبالتالي تسمح هذه المسارات بخلق منتدى متعدد للحوار والتفاوض يجمع مجموعة من الدول التي تنقسم إقليم جغرافي وتحديات أمنية مشتركة، مما جعلها تتبنى مقاربة مبنية على أسس التعاون والشراكة لتحديد وترتيب التهديدات الأمنية بمختلف أبعادها ومستوياتها وضبط كيفية مواجهتها من خلال مختلف المخططات، البرامج والسياسات.

ولكنها ثنائية الأطراف بين ضفة شمالية موحدة تتعامل ككتلة واحدة يمثلها الاتحاد الأوروبي، وضفة جنوبية منقسمة تتعامل بشكل منفرد يمثلها رؤساء حكوماتها أو وزراء خارجيته، وهو الأمر الذي يضعف سبل التفاوض ويجعلها في موقف ضعيف نسبيا بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية، السياسية والثقافية.

ثالثا - انكشاف البيئة الأمنية في منطقة المتوسط: من خلال دراستنا لمسارات بناء الأمن الإقليمي في المتوسط نلاحظ بأنها سياسات جاءت استجابة لأوضاع جيوسياسية على المستويين الدولي والمتوسطي؛ فقد ظهر إعلان برشلونة سنة 1995، نتيجة لسلسلة من الأحداث التي ميزت البيئة الدولية؛ انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، التوقيع على معاهدة ماستريخت 1992، اتفاقية أوسلو للسلام 1993 وكذا الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها الدول المغاربية للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

كما أن السياسة الأوروبية للجوار لسنتي 2004 و2011 تبلورت عن الاتحاد الأوروبي بعد عملية توسيع عضويته إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية سنة 2004، ونتيجة لتداعيات الأزمة

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

الاقتصادية العالمية 2007، الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة العربية وشمال إفريقيا ابتداء من سنة 2011 وانعكاساتها على منظومة الأمن في منطقة المتوسط خاصة ما يرتبط بارتفاع عدد اللاجئين، تنامي عدد المهاجرين غير الشرعيين، التفجيرات الإرهابية في الدول الأوروبية وكذا ديناميكية التنظيمات الإجرامية فوق القومية.

أما الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، فهو مشروع فرنسي تحول إلى سياسة أوروبية لها أبعاد إستراتيجية تتمثل في استرجاع مكانة الاتحاد الأوروبي في مجاله الحيوي، وكذا تأمين موارده الطاقوية في المنطقة في ظل الأزمة المالية التي عرفتها "منطقة اليورو" في تلك الفترة.

رابعاً-مبادرات أوروبية تجمع دول غير متجانسة، لها مصالح وتوجهات جيوسياسية مختلفة وكذا غياب توازن إقليمي وأمني؛ بين توتر منطقة الشرق الأوسط، دول جنوب وغرب متوسط هشة، تركيا تريد تجسيد عضويتها في الاتحاد الأوروبي ودول بلقانية صغيرة تعاني من تحديات متجددة؛ وهو ما يساهم في اتساع الهوة بين ضفتي المتوسط حيث حققت مجموع الدول المتوسطة ناتجا خاما قدر بـ 6857 مليار دولار سنة 2006، مثلت فيها إيطاليا وفرنسا نسبة 61% بينما حققت دول المغرب العربي والشرق الأوسط ناتج داخلي خام قدر بـ 958 مليار دولار.¹

¹ Guillaume Almérás et Cécile Jolly, « Méditerranée 2030 panorama et enjeux géostratégiques, humains et économiques », *IPEMED*, paris 2010.

2. أوجه الاختلاف:

بناء على دراستنا لكل من إعلان برشلونة المؤسس للشراكة الأوروبية ومتوسطة، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط فإنه يمكن تحديد أوجه الاختلاف بينها في نقطتين:

أولا -تطور المفاهيم والمقاربات، من إعلان برشلونة سنة 1995 إلى الإتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، لتأخذ بذلك العلاقات الأوروبية ومتوسطة صيغة التعاون – الشراكة – الجوار إلى الاتحاد. هذا وتجدر الإشارة إلى أن المقاربة الأوروبية* للعلاقات الأوروبية ومتوسطة تندرج ضمن أطروحات المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية، التي تُنظَر أساسا في دور الحقوق والحريات الأساسية للإنسان في خلق علاقات دولية سلمية ومستقرة من خلال ثلاث متغيرات جوهرية للديمقراطية، الاعتماد المتبادل والمؤسسات؛ على أساس على أن للدول التي تتبنى المنهج الديمقراطي لا تلجأ إلى القوة المسلحة في سياستها الخارجية (نظرية السلام الديمقراطي **Democratic Peace Theory**)، كما أن النظم الديمقراطية أكثر اندماجا في مناطق التبادل التجاري الحر إضافة إلى ذلك فهي تبحث عن الحلول المشتركة في معالجة التحديات والقضايا الدولية من خلال إنشاء المؤسسات الدولية والإقليمية.¹

* يُعنى التصور الليبرالي في الدراسات الأمنية بتفسير ظاهرة الحرب بالبحث في سبل بناء السلام الدولي وحفظ الأمن العالمي في المنظومة الدولية من خلال تبني النظم الديمقراطية، قيم حقوق الإنسان، منهج اقتصاد السوق وخلق مؤسسات تركز هذه القيم وتحافظ على المصالح المشتركة للدول المشكلة لها، مما يساهم في تراجع نزعتها إلى التسلح واللجوء إلى الحروب والنزاعات المسلحة، من أهم أطروحاته نظرية "السلام الديمقراطي" التي تقترن بأعمال كل من براس راسيت **Bruce Rasset**، مايكل دويل **Micheal Doyle** المستمدة من كتاب الفيلسوف الألماني ايمانويل كانت **Emmanuel Kant** بعنوان "السلام الدائم **Perpetual Peace**" أهم رواد المدرسة المثالية في العلاقات الدولية.

للمزيد من المعلومات أنظر:

David L. Rousseau and Thoma C.Walker, "Liberalism" in: *Mauer and others, handbook of security studies Taylor and Francis*, 2012.

¹ Jarrod hayes, *constructing National Security U.S relations with India and China*, Cambridge University Press, 2012, pp.13-14.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية - دراسة مقارنة

ثانياً- مبادرات أوروبية بمتغيرات مختلفة، حيث أن مسارات بناء الأمن في المتوسط اختلفت من حيث مضمونها؛ فالشراكة ركزت على المتغير الاقتصادي وكيفية خلق منطقة تبادل حر تجمع دول حوض المتوسط، أما الجوار فقد توجه نحو دول الجوار الجغرافي بهدف بناء منطقة تقدم وحسن جوار أوروبي بناء على المتغير السياسي الأمني بالأساس، في حين أن الاتحاد من أجل المتوسط فهو موجه نحو الدول المغاربية وكيفية تقليل الهوة الثقافية والحضارية بين ضفتي المتوسط.

وبالتالي يمكن القول بأنها مسارات تعكس النزعة القيادية الأوروبية للأمن في المتوسط، ظهرت نتيجة لمحددات ومتغيرات جيو سياسية وأمنية معينة، ميزت مرحلة تاريخية محددة.

المبحث الثاني: مسارات بأهداف اقتصادية طموحة في إطار تحقيق ثنائية "الأمن والتنمية"

تحقيق الأمن في المتوسط هو الهدف الاستراتيجي للمبادرات الأوروبية من خلال وضع سياسات وبرامج متعددة الأطراف والأبعاد، إلا أنه تم تحديد عامل الأهداف المسطرة ليكون متغيرا للمقارنة من أجل ضبط التوجه الأوروبي في هذه المسارات؛ هل هو أمني جيوسياسي بحت أم أنه اقتصادي تنموي؟ هل تأخذ بالمصالح المشتركة لكل الدول المشاركة وفي مختلف جوانبها أم أنها تسعى إلى تحقيق مصالح أوروبية بالدرجة الأولى؟

المطلب الأول: إعلان برشلونة

انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط، أبدت الدول المشاركة إرادة سياسية في أن تأخذ علاقاتها المستقبلية منحى جديد يقوم على أساس تعاون شامل ومتناغم في مستوى الروابط التاريخية والحضارية التي تجمع دول المنطقة، ووعي منها بأن الرهانات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل تحديات مشتركة تتطلب وضع مقاربة شاملة بالتنسيق بينها لمواجهتها، فقررت أن تكون علاقاتها في إطار مستدام ومتعدد الأطراف مبني على مفهوم الشراكة في ظل احترام خصوصيات، قيم ومبادئ كل من الأطراف المشاركة.

اتفقت الأطراف المشاركة على أن الهدف العام من إعلان برشلونة سنة 1995، هو جعل حوض المتوسط منطقة للحوار، التبادل والتعاون لضمان السلام والاستقرار فيه، من خلال التأكيد على ضرورة احترام وتكريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

مستدامة ومتوازنة ومكافحة الفقر، وبالتالي فهي تسعى لبناء معالم شراكة أورو متوسطية شاملة حددتها في ثلاث مجالات للنشاط أو محاور رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

أولا - شراكة سياسية وأمنية- "حوض المتوسط منطقة مشتركة للسلام والاستقرار":

أعلنت الأطراف المشاركة في إعلان برشلونة التزامها في تحقيق هدف مشترك حددته في الأمن، السلام والاستقرار في منطقة المتوسط، وعلى أن تعمل كل منها على تحقيقه بحسب إمكانياتها، لتركز الشراكة الأورو متوسطية في بعدها السياسي والأمني على تعزيز وتنظيم الحوار السياسي والذي يشمل مجموعة من الأهداف الفرعية:

- التحرك وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي العام وكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي هي طرف فيها.
- تطوير مبادئ دولة القانون والديمقراطية، مع حرية كل منها في اختيار طبيعة أنظمتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تكريس حقوق الانسان والحريات العامة وضمن تطبيقها واحترام التعددية والتنوع الاجتماعي والثقافي بمحاربة كل أشكال التمييز والعنصرية.
- تسوية النزاعات بطرق سلمية والتأكيد على عدم التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر، واحترام سيادته ووحدته الإقليمية.
- تنمية سبل التعاون بين الأطراف المشاركة في مكافحة مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة خاصة منها الإرهاب والجريمة المنظمة.

¹ Déclaration de Barcelone, adoptée lors de la conférence Euro-Méditerranéenne, (27/28 novembre 1995), *op.cit*, pp. 3-10.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

- تكريس الأمن الجهوي في منطقة المتوسط من خلال الحد من خطر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، والالتزام بمعاهدات نزع السلاح، لضمان توفر عامل الثقة والأمن بينها.

ثانياً: شراكة اقتصادية ومالية – "بناء منطقة ازدهار مشترك":

ترتكز الشراكة الأورو متوسطية في بعدها الاقتصادي على تطوير سبل التعاون الاقتصادي والمالي والتقليل من نسب المديونية التي تعتبر عائقاً أمام تطوير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار وضعت مجموعة من الأهداف على مستوى بعيد المدى وتتمثل فيما يلي:

- تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تحسين ظروف المعيشة للسكان وتقليص الفجوة التنموية في المنطقة الأورو-متوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتفقت الدول المشاركة في إعلان برشلونة وفي حدود مستوياتها الاقتصادية المتباينة والمتفاوتة، على العمل على إنشاء وبشكل تدريجي منطقة تبادل حر في حدود سنة 2010، في إطار ما تسمح به قواعد المنظمة العالمية للتجارة، تحقيق التعاون الاقتصادي في المجالات المحددة، تقديم المساعدات المالية والتقنية لدول جنوب المتوسط في شكل برامج متعددة السنوات، وذلك من خلال تطبيق برنامج "MEDA ميديا 1 و2"؛ حيث حدد المجلس الأوروبي اعتمادات مالية قدرت بحوالي 3,435 مليون يورو للفترة الممتدة من سنة 1995 – 2000، و5,35 مليار يورو للفترة الممتدة من 2000 – 2006.¹

¹« Le programme MEDA », en ligne sur: <http://www.euromedi.org/francese/home/parteneriato/meda/index.asp>, consulté le : (11/05/2018).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية - دراسة مقارنة

ثالثاً-شراكة في الميدان الاجتماعي، الثقافي والبشري "تطوير الموارد البشرية وتعزيز التواصل والتبادل بين الثقافات والمجتمعات المدنية":

- للتأكيد على دور وسائل الإعلام والاتصال في تعزيز التبادل بين الأديان، الثقافات والحضارات كعامل إثراء وليس تقسيم.
- تنمية البرامج البشرية من خلال تعزيز تبادل الخبرات، تكثيف برامج التكوين والتدريب وكذا تحسين البرامج التعليمية.
- أهمية قطاع الصحة، ورفاهية السكان كأساس للتنمية الاجتماعية والمستدامة.

وعليه، تعكس الشراكة الأوروبية المتوسطية التي أقرتها مبادرة إعلان برشلونة لسنة 1995، المقاربة الجديدة للأمن في الفكر الاستراتيجي لعالم ما بعد الحرب الباردة؛ التي تتجاوز المفهوم الصلب المرتبط بغياب الحرب، كما أنها شراكة تعبر عن التوجه الأوروبي البراغماتي الذي يقضي بمركزية المقاربة الاقتصادية في تحقيق الأمن؛ من خلال تعزيز أطر التعاون والاعتماد المتبادل بين ضفتي المتوسط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي ضمان الحد الأدنى من الأمن والاستقرار في المنطقة.¹

ومن هذا المنطلق، يوفر إعلان برشلونة لسنة 1995، إطار متكامل للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الإثني عشر من الضفة الجنوبية للمتوسط في أبعادها السياسية، الاقتصادية والتجارية وحتى الثقافية من خلال التأكيد على ضرورة تعزيز الحوار وتقليص الهوة بين الشمال والجنوب، ولكن مبادرة الاتحاد الأوروبي بمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية له أبعاد جيوسياسية يمكن تحديدها في

¹صالح زيانني وأمال حجيج، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، في: *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، ع.1، سبتمبر 2011، ص. 76 - 77.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

ثلاثة نقاط أساسية: إحداث توازن استراتيجي في علاقاته الخارجية بعد الحرب الباردة، التحكم في تدفقات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لعدد السكان في مقابل انخفاض مؤشرات التنمية البشرية من خلال الترويج لخطاب حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وبأن يكون الاتحاد الأوروبي فاعل استراتيجي في عملية السلام في الشرق الأوسط بعد التوقيع على اتفاق أوسلو سنة 1993.¹

ومنه يمكن القول بأن إعلان برشلونة بمثابة "عقد سياسي" بادرت به أوروبا مع الدول الضفة الجنوبية للمتوسط، في سياق دولي تميز ب بروز الكتلات الإقليمية وهيمنة مفاهيم العولمة الاقتصادية من الشراكة، الاعتماد المتبادل وتحرير المبادلات التجارية والتأسيس لمناطق التبادل الحر، بالشكل الذي يجعل من التعاون الايجابي بين شمال وجنوب المتوسط لا بد منه لنجاح مسعى الشراكة الأوروبيةمتوسطية.

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار

في سنة 2004، أطلق الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار ليكون أحد الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان؛ حيث تنص هذه السياسة الأوروبية ذات البعد السياسي الأمني على تكريس قيم الديمقراطية وتعزيز منظومة حقوق الإنسان فضلا عن مبادئ دولة القانون والحكم الراشد، ليتم بعد ذلك مراجعتها في سنة 2011، وفق مقاربة توافقية بين الدول المشاركة فيها

¹منى يعقوبيان، "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط والمبادرات الأوروبية"، معهد السلام الأمريكي، أكتوبر 2004، ص ص. 3-4، في:

https://www.usip.org/sites/default/files/sr127_arabic.pdf, consulté le : 02/07/2018, à : (12h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

لتنكيف مع المعطيات الجديدة للبيئة الأمنية في المتوسط على أن يكون ترسيخ الاستقرار الأولوية السياسية القصوى لها.

وفي هذا الإطار صرح المفوض الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبي ومفاوضات التوسع منذ سنة 2014، "جوهانس هان Johannes Hahn" :

"يتمثل أهم تحدٍّ أمامنا اليوم في إيجاد طرق يتمكن من خلالها الشباب، نساء ورجالاً، في منطقتنا من التطلع إلى مستقبل ذي معنى والشعور بالانتماء إلى مجموعة محلية وعالمية حيث يمكنهم المشاركة وتلقي مقابل لكفاءاتهم الفردية ونحن نحتاج إلى أن نرسل لهم رسالة يرون من خلالها أننا نشكل مستقبل هذه المنطقة عبر التعاون والتبادل".¹

ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004، من أجل التأسيس "لحلقة من الأصدقاء" حول الاتحاد الأوروبي؛ إقرار التعاون مع مجموعة من الدول المجاورة له جغرافياً والتي تتقاسم معها قيم عالمية، يتيح لها فرصة الدخول إلى سوقه الداخلية لتتمتع بعد ذلك بمزايا الدول الأعضاء فيه من حرية حركة السلع، الأشخاص، الخدمات ورؤوس الأموال في مقابل الالتزام بإدراج إصلاحات مؤسسية مهمة سياسية واقتصادية على نظمها الداخلية،² نحو هدف أساسي حُدّد "باقتسام فوائد توسيع الاتحاد الأوروبي إلى الدول المجاورة من أجل اقتسام الاستقرار والأمن والرفاهية لمجموع الساكنات المعنية".³

¹ "السياسة الأوروبية للجوار"، في:

<https://www.euneighbours.eu/ar/policy>, consulté le : 02/07/2018, à : (12h00).

² منى يعقوبيان، "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط والمبادرات الأوروبية"، المرجع السابق الذكر، ص.9،

³ كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، المرجع السابق الذكر، ص ص. 216 - 217.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

ومنه يمكن القول بأنه تركز السياسة الأوروبية للجوار على مفهومي " الحدود " و "التعاون"؛ من خلال العمل على ترسيم الحدود الجغرافية للدول المتاخمة للاتحاد الأوروبي "الجيران" ، ومن ثم بناء علاقات اقتصادية معها على أسس التعاون والشراكة، وهي مقاربة أوروبية أمنية تستهدف ضبط الآثار السلبية للجوار الناشئ عن عملية التوسع الأوروبي، خاصة منها التهديدات الأمنية فوق القومية وكذا إدارة الأزمات المترتبة على تدنى مستويات التنمية الاقتصادية فيها.¹

وهو الأمر الذي يجعل من السياسة الأوروبية للجوار الإطار العام لتحقيق المساعي الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي على المستوى الإقليمي، خاصة وأنها تهدف إلى ترسيخ الأمن والاستقرار في دول الجوار الأوروبي بالشكل الذي تضمنته الإستراتيجية الأوروبية الأمنية "أوروبا آمنة في عالم أفضل" لسنة 2003، حيث أنها تقترح سبل الوقاية من الحروب والنزاعات الداخلية من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية لتنمية المبادلات التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع شركائها الجغرافيين.²

وعلى هذا الأساس تتضمن شراكة الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في إطار السياسة الأوروبية للجوار أربع مجالات: الحكم الراشد الذي يهدف إلى إرساء مجتمع على أسس العدالة والمساواة ويشتمل نشاط المجتمع المدني، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل للشباب كإجراء اقتصادي لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وكذا تعزيز التعاون في المجال الأمني فيما يخص الوقاية من النزاعات المسلحة ومكافحة الإرهاب وكل مظاهر التطرف، أما المجال الرابع فيتمثل في توحيد

¹زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، في: *مجلة الفكر*، ع.5، ص. 242.

²عبد الرفيق كشوط، "فلسفة الدفاع والأمن في سياسة الجوار الأوروبية"، في: *مجلة تنمية الموارد البشرية*، المجلد.7، ع.2، ديسمبر 2016، ص. 187.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

جهود الدول المشاركة في مواجهة الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين.¹

عقب سنة 2011، وبعد اندلاع موجة ثورات "الربيع العربي" تم اقتراح مشروع مراجعة السياسة الأوروبية للجوار بتعديل مساهماته المالية والإنسانية لكل دولة شريكة على حدا، حيث أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده الكامل لتدعيم نشاط المجتمع المدني وتعزيز منظومة حقوق الإنسان في الدول المحيطة به جغرافيا وخاصة منها دول الجوار الجنوبي له، الأمر الذي كشفه الحراك الاجتماعي بالمنطقة العربية وبأن الديمقراطية وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من الخطاب المجتمعي.²

ومن جهة أخرى، تسعى برامج السياسة الأوروبية للجوار إلى إشراك المجتمع المدني في صنع القرار من خلال تفعيل الاتصال بين المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية، ترقية العمل في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية، مما سيدعم مسار ترقية الحكم المحلي وتعزيز الممارسات الديمقراطية العميقة.

وعليه فإن السياسة الأوروبية للجوار لما بعد سنة 2011، إضافة إلى تعزيز التعاون الأمني والسياسي، دعم التنمية المستدامة وإقامة شراكات في القطاعات ذات المصلحة المشتركة، فإنها ستتركز على أربعة دعائم أو مبادئ جوهرية:³

¹ "السياسة الأوروبية للجوار"، المرجع السابق الذكر، في:

<https://www.euneighbours.eu/ar/policy>, consulté le : 02/07/2018, à : (12h00).

² "من أجل سياسة جوار أوروبي حريصة على حقوق الإنسان"، كتاب أبيض صادر عن الشبكة الأوروبية – المتوسطية لحقوق الإنسان حول مراجعة سياسة الجوار الأوروبي، 2015، ص.

³ "دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية"، ص.9، في الرابط الإلكتروني:

<https://bankwatch.org/wp-content/uploads/2014/05/ENI-guidebook-arabic.pdf>, consulté le : 05/07/2018, à : (12h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

- مقارنة "المزيد من أجل المزيد" استنادا إلى مبدأ المشروعية الإيجابية التي يراد بها تجسيد المزيد من الإصلاح من أجل المزيد من الدعم والشراسة.
- دعم التقدم نحو ديمقراطية عميقة.
- المسؤولية المشتركة.
- شراكة معززة مع المجتمع المدني.

ومن أجل التنفيذ الجيد لهذه الأهداف في مختلف جوانبها، يقوم الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للجوار بالتفاوض والنقاش مع كل من الدول الشريكة لوضع خطة عمل محددة، والتي تعتبر بمثابة "المرجعية" في علاقتهما بحكم أنها تحدد الأهداف الإستراتيجية والمؤشرات العملية التي يقاس بها مستوى التقدم الذي تحققه كل منها، كما أنها تتضمن سبل تعزيز الالتزام بالقيم المشتركة على غرار ترسيخ الديمقراطية، التأسيس لدولة الحق والقانون وحقوق الإنسان.¹

هذا وتعتبر مخططات العمل الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل من دول الجوار أدوات تفعيل سياسة الجوار الأوروبية، بما تتضمنه من برامج إصلاح اقتصادي وسياسي على المدى القصير والمتوسط، بحيث تعكس أولويات، حاجيات وإمكانيات كل طرف، وفي هذا الإطار قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية قدرت بـ 15.4 مليار يورو للفترة من 2014 – 2020،² ويستعمل مجمل التمويل للتعاون الثنائي الذي يبنى حسب حاجيات البلدان الشريكة بناء على أولويات الشراكة المتفق عليها.³

¹ نسيمة طويل، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، في: مجلة المفكر، ع.8، ص. 217.

² Benjamin Ray et Jerome Legrand, *La Politique Européenne de Voisinage*, op.cit.

³ "السياسة الأوروبية للجوار"، المرجع السابق الذكر، في:

<https://www.euneighbours.eu/ar/policy>, consulté le : 02/07/201, à : (11h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

السياسة الأوروبية للجوار تعمل على استكمال أهداف مسار برشلونة والتأكيد على التزامات الدول الشريكة بتقديم امتياز جد مهم يشجعها على المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، والذي يظهر في منحها فرصة الدخول إلى سوق أوروبا الداخلية،¹ كما تضمنت وثيقة مراجعة السياسة الأوروبية للجوار المقدمة للبرلمان الأوروبي سنة 2015، سبل تفعيل الشراكة مع دول الجوار الجغرافي، تنمية الشعور بالتبني والمسؤولية لدى الدول الشريكة من خلال حوار شامل حول تنمية اجتماعية واقتصادية عادلة، وكذا اقتراح ترتيبات وأولويات للتعاون في قضايا الهجرة، التجارة والاستثمار، حقوق الإنسان، النقل، أمن الطاقة والتغيرات المناخية، الأمن ومكافحة الإرهاب...²

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن السياسة الأوروبية للجوار تحدها ثلاث متغيرات أساسية: القرب الجغرافي، تحقيق الرفاهية والرخاء الاقتصادي، بناء منظومة قانونية وسياسية ترسخ الديمقراطية وتكرس حقوق الإنسان، تم تعزيزها بمبادرات تعاون إقليمية خاصة منها "الاتحاد من أجل المتوسط" سنة 2007.

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

تستمر المبادرات الأوروبية للأمن في المتوسط في محاولة منها لتقديم حلول للقضايا والهواجس الأمنية في مختلف أبعادها وجوانبها، بإعلان عن الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، كمشروع فرنسي لإعادة بعث مسار برشلونة بالتركيز على تعددية الأطراف بدلا من

¹ منى يعقوبيان، "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط والمبادرات الأوروبية"، المرجع السابق الذكر، ص.9.
² تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق مراجعة السياسة الأوروبية للجوار"، المفوضية الأوروبية، بروكسل، 2015.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

مشاريع الشراكة الثنائية التي أقرتها السياسة الأوروبية للجوار، نحو هدف استراتيجي وهو مؤسسة التعاون الأوروبي ب شكل متكامل وواضح.¹

الاتحاد من أجل المتوسط سياسة أوروبية بمبادرة فرنسية تقضي بتعزيز مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي وضع معالمها إعلان برشلونة سنة 1995، يهدف أساسا إلى توجيه الرؤية الأوروبية نحو جنوب المتوسط نظرا لهامشية الفضاء المتوسطي في الفضاء العالمي، نحو التأسيس لمنظمة متوسطية تجمع دول المتوسط تكون فضاء للحوار والتواصل حول قضايا مشتركة وبأن يكون لفرنسا الدور القيادي فيه، وكذا إيجاد حل لمسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.²

تمت المصادقة على "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" من قبل المجلس الأوروبي في نوفمبر 2008، لإعطاء دفع جديد لإعلان برشلونة بمحاولة تدارك أسباب فشله وتعزيز نقاط قوته، وذلك بتدعيم العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف ورفع حجم المبادلات التجارية، وكذلك التأكيد على استمرارية الاجتماعات واللقاءات الدورية عالية المستوى لممثلي الدول الشريكة في الاتحاد.³

ومن هذا المنطلق، الاتحاد من أجل المتوسط هو اتحاد سياسي يقوم على مبدأ المساواة بين الدول المشاركة فيه في اتخاذ القرارات، على اللقاءات الدورية لرؤساء الدول الأعضاء والتأسيس لأمانة عامة للاتحاد تتولى التنسيق بينها وتكون رئاستها مشتركة بين دول شمال وجنوب المتوسط، وهو ما يجعل من "الاتحاد من أجل المتوسط" يتجاوز إطار التعاون إلى التكامل والاندماج الإقليمي لدول

¹كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، المرجع السابق الذكر، ص ص. 190 – 191.

²Nadir benmatti, « le Processus de Barcelone : Union Pour la Méditerranée », à : Nadir Benmatti, *Méditerranéenne la paix pour la Méditerranée*, op.cit, p.68.

³« Le Processus de Barcelone : Union Pour la Méditerranée », communication de la commission au parlement européen et au conseil, *Commission Des Communautés Européennes*, Bruxelles, 2008, p. 5.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

المتوسط في إطار ملموس وتوافقي بينها،¹ لأن مأسسة الأهداف يضمن جانب من الفعالية والاستمرارية لمشاريع ومخططات الشراكة الإقليمية بوجود هيكل يضمن المتابعة المستمرة لها وتقييم نتائجها.

حيث يعتبر تأسيس الأمانة العامة* للاتحاد من أجل المتوسط في 3 - 4 نوفمبر 2008، على هامش فعاليات مؤتمر مرسيليا سنة 2008، مقرها برشلونة بإسبانيا من أهم إنجازات مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، تم اعتماد نظامها الأساسي في مارس 2010، وفي ماي 2010، تم توقيع اتفاق بين الاتحاد من أجل المتوسط والحكومة الإسبانية يقضي بمنحها الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها المنظمات الدولية.²

وعليه، تحددت أهداف الاتحاد من أجل المتوسط بشكل عام في اعتبار الهجرة غير الشرعية قضية ذات أولوية في السياسات المشتركة للدول الأوروبية ومتوسطة، مواجهة التحديات البيئية، وضع سياسية حقيقية للتنمية مبنية على المنافسة، تعزيز التبادل الحر، ترقية الاستثمار والتسيير المشترك

¹ Jean-François JAMET, « Intégration régionale : Processus de Barcelone et Union pour la Méditerranée, quels scénarios d'avenir1 ? », **Fondation Robert Shuman**, questions d'europe, n°105, juillet 2008, p.6.

* يترأسها أمين عام وخمسة أمناء عامين مساعدين، يختارهما بالتوافق كبار الموظفين باقتراح من الشركاء الأوروبيين وعلى قاعدة أول اختيار تقدمه الرئاسة المشتركة والمفوضية الأوروبية بعد المشاورات مع كل الشركاء، تكون مدة الولاية ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على أن لا تتجاوز المدة ثلاث.

² الموقع الرسمي لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، في:

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

للمياه، تنمية ميدان التربية والتعليم والبحث العلمي، اعتبار الطاقات المتجددة محور اهتمام الأطراف المشاركة بالتركيز على الطاقة النووية...¹ والتي يمكن تحديدها في أربعة مجالات:²

- البيئة وإدارة المياه بما تتضمنه من تنظيف مياه البحر الأبيض المتوسط وحماية الثروة السمكية، تطوير نظم الري وتدعيم المياه الجوفية وكذا تفعيل مشاريع استغلال الطاقة الشمسية.
- تبادل المعارف من خلال تعزيز تكوين الشباب، تكثيف البعثات الجامعية، إنشاء معهد جامعي أورو متوسطي بهدف التأسيس لفضاء علمي أورو متوسطي.
- تنمية المبادلات التجارية وتدعيم المؤسسات الاقتصادية الناشئة من خلال رسم "طريق بحري" لتسهيل نقل السلع والبضائع بين الدول الشريكة، وكذا التأسيس لصناديق مالية أورو متوسطية من أجل التمويل والرعاية المالية لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير البنى التحتية في المنطقة.
- الأمن بتطوير ميثاقين للحماية المدنية يقضي بتبادل الخبرات وتنمية متغير التضامن في مواجهة الكوارث الطبيعية.

وعلى هذا الأساس، فقد اجتمعت الدول المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط بحكم تقاربها الجغرافي والروابط التاريخية، الثقافية والحضارية التي تجمعها، طموح مشترك يتمثل في بناء -

¹Bicharakhader, « de l'Union méditerranéenne de Nicolas Sarkozy au processus de Barcelone : Union pour la Méditerranée », à : **l'Union Pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le sud**, *op.cit.*, p.p. 30-31.

² Jean-François JAMET, « Intégration régionale : Processus de Barcelone et Union pour la Méditerranée, quels scénarios d'avenir ? », p.6, *op.cit.*

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

وبشكل جماعي- مستقبل من السلام، الديمقراطية، الرفاهية وكذا تنمية الحوار الإنساني، الاجتماعي والثقافي، لـ 750 مليون نسمة بالمنطقة التي تغطيها الاتفاقية.¹

وعليه، فإن الاتحاد من أجل المتوسط مشروع ذو بعد سياسي تعكسه اجتماعات وزراء وممثلي حكومات الدول الأعضاء فيه لضبط المشاريع والمخططات ذات الأولوية في أجندة إقليمية مشتركة، يتم تفعيلها على أرض الواقع من خلال اجتماعات وزارية قطاعية تستجيب لحاجيات وخصوصيات كل منطقة، كما أنه يتم تنظيم لقاء سنوي لوزراء خارجيتها في شكل منتدى إقليمي للاتحاد من أجل المتوسط يتم فيه إعادة ترتيب وتحديد الأهداف والقضايا الإستراتيجية عن طريق الإجماع.²

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" سياسة خارجية أوروبية ومنظمة دولية حكومية نجحت سياسيا ودبلوماسيا بأن وفرت منتدى جهوي أوروبي متوسطي للحوار الثقافي والعلمي وكذا تعزيز مشاريع التعاون في مجالات الاقتصاد، التجارة، المياه، النقل، البيئة والطاقة الشمسية... لها أبعاد جيوسياسية وتعترضها تحديات اقتصادية وسياسية سيتم التطرق إليها في المبحث الموالي.

المطلب الرابع: أوجه الشبه والاختلاف

بعد التطرق إلى الأهداف المسطرة التي تضمنتها وثائق الشراكة الأورومتوسطية لكل من إعلان برشلونة 1995، السياسة الأوروبية للجوار لسنتي 2004 و 2011 والاتحاد من أجل المتوسط 2008، التي تشترك في كونها سياسات وترتيبات أوروبية تعالج قضايا وتهديدات أمنيته

¹ Nathalie issa, « l'Union Pour la Méditerranée », p.6, *op.cit.*

² الموقع الرسمي لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، في:

<http://ufmsecretariat.org/fr/notre-action/>.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

بمقاربة اقتصادية وسياسية مصدرها دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وعليه يمكن تحديد نقاط التشابه بينها في أربعة نقاط أساسية:

1. أوجه الشبه:

أولا - متلازمة الأمن والتنمية: تؤكد أهداف مسارات بناء الأمن في المتوسط السابقة الذكر على ضرورة الربط بين الأمن والتنمية؛ على أساس أن سبب اللا استقرار في منطقة المتوسط هو ضعف مؤشرات التنمية بكل أبعادها ومستوياتها مما يجعل من نشوب النزاعات الداخلية، ظهور الإرهاب والتطرف العنيف وكذا تنامي تدفقات الهجرة غير الشرعية بحثا عن ظروف "العيش الكريم" أمر وارد، وبالتالي لابد من العمل الجماعي وتحمل المسؤولية المشتركة في الرفع من معدل التنمية الاقتصادية، تحقيق العدالة الاجتماعية وتمتين مشاركة الحركات الجمعوية في الحياة السياسية والثقافية، فهي كلها مؤشرات من شأنها أن تساهم في بناء منظومة أمنية متكاملة من الاستقرار السياسي، التقدم الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي، وهو التوجه الجوهرى الذي تؤكد الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لسنة 2003.

ثانيا- الشرطية: من خلال ما سبق يمكن القول بأن أولويات وأهداف التعاون والشراكة التي أفرتها السياسات الأوروبية للأمن في المتوسط موضوع الدراسة، لا تعدو أن تكون شروط والتزامات لدول جنوب المتوسط في قضايا الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الطاقة، حقوق الإنسان والحكم الرشيد... أكثر منها أهداف مشتركة لجانبى المتوسط، وفقا لتصور قائم على أنه كلما تم تنفيذ جملة من الشروط والإصلاحات من طرف دول الجنوب، ستستفيد أكثر من المزايا التجارية والاقتصادية والدعم الأوروبي.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية - دراسة مقارنة

وفي هذا السياق، يقدم الاتحاد الأوروبي إلى الدول الشريكة في إطار السياسة الأوروبية للجوار على سبيل المثال "علاقة تفضيلية"؛ تتحدد بمدى التزامها بالإصلاحات المؤسسية، تمسكها بالقيم المشتركة وكذا قدرتها على تجسيد الأولويات والأهداف المسطرة، في مقابل الحصول على امتيازات تفضيلية وحوافز أبعد من التعاون كتقليص الحواجز الجمركية والانفتاح الاقتصادي، المشاركة في برامج المجموعة الأوروبية وكذلك زيادة تخصيصات الدعم المالي...¹

وبالتالي فإن مسارات بناء الأمن في المتوسط في شكل تعاون، شراكة أو علاقات جوار قد استهدفت مواضيع وقضايا محددة، تتمركز في مجملها حول سبل تكريس التعاون الاقليمي، بناء دولة القانون على أسس الديمقراطية والحكم الرشيد، تعزيز التبادل التجاري الحر، تشجيع الاستثمار، تحقيق التنمية المستدامة، التقارب الثقافي والحضاري، الحوار السياسي، تهيئة ثقافة حقوق الانسان... ولكن من الملاحظ بأنها أهداف تلتزم بتحقيقها دول الضفة الجنوبية للمتوسط في مدى زمني محدد للنهوض باقتصادياتها، رفع معدلات التنمية بمختلف أشكالها، تحسين أوضاعها السياسية والأمنية حتى لا تكون ملاذاً لنشاط التهديدات الأمنية فوق القومية ومصدراً لها نحو دول الضفة الشمالية.

الأمر الذي يطرح إشكالية التوازن في معادلة الشراكة الأوروبية-متوسطية بين شمال متقدم يتعامل مع جنوب متخلف اقتصادياً ومصدر للتهديد أمنياً وسياسياً ولكنه مهم استراتيجياً، مما يجعل من مجموع مسارات بناء الأمن في المتوسط - على الرغم من تعددها - مجرد سياسات أوروبية خارجية تتضمن برامج ومخططات عمل ثنائية ومتعددة الأطراف في مواجهة تهديدات أمنية فوق قومية مصدرها جنوب المتوسط أكثر منها حوارات أمنية مشتركة.

¹ زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، المرجع السابق الذكر، ص. 247.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

ثالثاً- أهداف متعددة الجوانب : بالنظر في القضايا المستهدفة التي تضمنها كل من إعلان برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط، فقد تركزت على أبعاد الأمن في مفهومه للناعم والموسع؛ حيث أن كل منها يرى في كيفية بناء منطقة أورو متوسطية للحوار والاستقرار السياسي، للتبادل التجاري والرفاهية الاقتصادية، للحوار والتبادل الثقافي والحضاري من خلال تبني قيم عالمية مشتركة ومتميزة التي أقرتها السياسة الأوروبية للجوار، أو التأسيس لمشاريع إقليمية في مجالات البيئة، التعليم العالي والبحث العلمي، اقتصاد المعرفة، الطاقة الشمسية والتضامن في مكافحة الكوارث الطبيعية... التي تضمنها مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

رابعاً- التعددية والتكامل: إن تعدد السياسات الأوروبية تجاه جنوب المتوسط في فترات زمنية متتالية، قد حافظ في جانب كبير منه على عامل الاستمرارية؛ حيث أنه لا يوجد تعارض في الأهداف المسطرة في إعلان برشلونة بالمقارنة مع السياسة الأوروبية للجوار ولا الاتحاد من أجل المتوسط، وإنما تعكس نوع من التكامل بتطرقها للجوانب السياسية والأمنية، الاقتصادية والتجارية، الاجتماعية والثقافية إضافة إلى الاستمرارية في تجسيد المقاربة الاقتصادية التنموية في إدارة القضايا الأمنية.

فالسياسة الأوروبية للجوار تهدف إلى تعميق الشراكة الأورو متوسطية بالتوقيع على مخططات العمل الثنائية عوضاً عن اتفاقيات الشراكة، ولتمويلها خصصت لها 15 مليار يورو للفترة الممتدة من 2007 – 2023، وذلك في إطار تأمين التمويل المالي حيث أنها تكمل برنامج ميدا الذي تم تخصيصه للفترة الممتدة من 2000 – 2006 بقيمة 08 مليار يورو.¹

¹ Azzam mahjoub, « La politique européenne de voisinage : un dépassement du partenariat euro-méditerranéen », à : *politique étrangère*, 2005, (pp.535-545), p. 536.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

كما أن الاتحاد من أجل المتوسط يعطي دفعا جديدا لمسار برشلونة بعد خمس عشر سنة من إعلانه من خلال: تعزيز مستوى التعاون السياسي للاتحاد الأوروبي مع شركائه من الضفة الجنوبية للمتوسط، التقاسم الأفضل لمسؤوليات العلاقات متعددة الأطراف، وكذا تكثيف المشاريع الإقليمية الإضافية لفائدة مواطني الدول الشريكة التي تجعل علاقاتها أكثر وضوحا وواقعية.¹

2. أوجه الاختلاف:

جاءت المبادرات الأوروبية للأمن في المتوسط بمتغيرات ومفاهيم مختلفة من التعاون إلى الاندماج، من علاقات حسن الجوار إلى الشراكة ولكن بمضمون واحد وهو كيفية الحفاظ على المصالح الأوروبية في مجالها الحيوي ومنع انتقال التهديدات الأمنية عابرة للحدود إلى إقليمها في ظل ما تعرفه الدول المجاورة لها من أزمات ومشكلات اقتصادية، إلا أنه يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين كل من مسار برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط في نقطتين:

أولاً-سياسات أوروبية بتوجهات متباينة: ارتكز مسار برشلونة على التوجه الاقتصادي المحض؛ تهدف أساسا إلى ترقية المشاريع الاقتصادية للشراكة الأوروبية ومتوسطة من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية لضفتي المتوسط، والتأسيس لمنطقة التبادل الحر في منطقة المتوسط على أفق 2010.

أما السياسة الأوروبية للجوار فهي تترجم مقاربة جيوسياسية مفادها تأسيس الحدود الجغرافية للاتحاد وضبط الآثار السلبية لعملية التوسع الأوروبي، من خلال تبني مجموعة من القيم العالمية

¹ « Le Processus de Barcelone : Union Pour la Méditerranée », communication de la commission au parlement européen et au conseil, *Commission Des Communautés Européennes*, Bruxelles, 2008, p. 5.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

وتتمية روح المسؤولية في مواجهة تحديات وهواجس أمنية مشتركة وفق مفهومي "تقاسم العبء" و "المسؤولية المشتركة"؛ وذلك من خلال إشراك هذه الدول في إدارة قضايا أمنية ذات أهمية قصوى للاتحاد الأوروبي على غرار الهجرة، الإرهاب والطاقة من دون أن تصنف على شكل من أشكال التدخل وفي إطار هو من يضع معالمه ويحدد متغيراته،¹ وذلك وفقا لما تضمنته الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في جانبها المتعلق بدعم استقرار دول الجوار على أساس أنه من مصلحة أوروبا أن تكون للدول المجاورة لها تتمتع بحكم جيد ما من شأنه أن يقلص من فرص انتقال التهديدات الأمنية إلى إقليمها.

في حين أن الاتحاد من أجل المتوسط فقد ركز على كيفية جعل الشراكة الأوروبية ومتوسطة أكثر واقعية وعملياتية من خلال المشاريع الإقليمية في مجالات الطاقة، البيئة والبحث العلمي...

ثانياً- شراكة ثنائية أم منتديات متعددة الأطراف؛ اختلفت السياسات الأوروبية السابقة الذكر من حيث كونها تؤسس لعلاقات اقتصادية وتجارية في شكل اتفاقيات وخطط عمل ثنائية كما هو الحال بالنسبة للسياسة الأوروبية للجوار، أم أنها توفر منتديات للقاء وتفاعل ممثلي الدول الشريكة لبحث وتقييم مدى تقدم مشاريع الشراكة الأوروبية ومتوسطة وسبل تطويرها كما هو معمول به في إطار مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط.

من خلال دراستنا لمتغير القضايا المستهدفة في كل من مسارات بناء الأمن في المتوسط موضوع الدراسة، يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي يسعى بالأساس إلى الحفاظ على مصالحه الحيوية وإدارة القضايا الأمنية التي تشكل هاجسا له، والتي تمحورت حولها أهداف هذه السياسات الأوروبية

¹ زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، المرجع السابق النكر، ص ص. 243 - 245.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

في المتوسط في مقدمتها: الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب والتطرف، أمن الطاقة ورفع معدل المبادلات التجارية حيث يعتبر أكبر شريك تجاري لدول منطقة شمال إفريقيا.

المبحث الثالث: نتائج "محدودة" لا ترتق إلى مستوى الأهداف المسطرة

إذا قمنا بدراسة تقييمية لمسارات بناء الأمن في المتوسط بدأ بمسار برشلونة سنة 1995، من حيث النتائج التي حققتها بالمقارنة مع الأهداف التي حددتها كل منها، فقد تضمنت رؤية إستراتيجية، تبنت مقارنة شاملة للأمن، حتى أنه هناك تطور في المفاهيم من : الشراكة، تعزيز علاقات الجوار إلى الاتحاد وفق مقارنة اقتصادية تجسد ثنائية الأمن والتنمية.

إلا أن التساؤلات التي يثيرها المتغير الثالث لدراستنا المقارنة تتمحور حول النتائج التي حققتها المبادرات الأوروبية للأمن في المتوسط، وما هي أهم التحديات التي تحول دون تحقيق ذلك.

المطلب الأول: إعلان برشلونة

إن اللقاءات الوزارية الدورية، عالية المستوى ومتعددة الأطراف للدول المتوسطية المنعقدة في إطار مسار برشلونة منذ 1995، قد ساهمت في تحقيق نجاحات سياسية ودبلوماسية خاصة ما تعلق منها بمساعي بناء السلام في الشرق الأوسط، تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول المشاركة فيها وكذا جعل الدول المتوسطية أولوية سياسية لمجموع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعليه سيتم التطرق إلى النتائج التي حققها مسار برشلونة في محاوره الثلاثة بعد خمس سنوات من التطبيق، قبل أن يتم الإعلان عن السياسة الأوروبية للجوار بعد عشر سنوات، ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بعد اثني عشر سنة، كمشروع فرنسي لإعادة بعث أهداف مسار برشلونة.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

في البداية، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تعزيز أهداف برشلونة بميكانيزمات وإجراءات متابعة تنفيذها في محاورها الثلاثة؛ فعلى المستوى السياسي يتم عقد اجتماعات دورية لوزراء خارجية الدول الشريكة من أجل بحث مستويات التقدم في معالجة القضايا متعددة الأطراف، التوقيع على لتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدا لرفع الحواجز الجمركية، التأسيس للبنك الأوروبي للاستثمار من أجل التمويل المالي لمشاريع الشراكة الأورومتوسطية اقتصاديا وماليا.¹

أما فيما يخص المحور الثقافي لمسار برشلونة فقد تم تجسيده بإنشاء المؤسسة الأورومتوسطية "أنا ليند Anna Lindh" للحوار بين الثقافات كمؤسسة دولية تضم هيئات المجتمع المدني في الدول المتوسطية من أجل بناء الثقة وتحسين سبل التفاهم المتبادل.²

وعليه فإن الطابع المؤسساتي يسجل على أنه نقطة إيجابية في مسار تجسيد الأهداف الطموحة لإعلان برشلونة (دولة القانون، الحريات الأساسية، الرفاهية الاقتصادية، التفاهم المتبادل...) في ظل واقع دولي وعربي ميزته نهاية الحرب الباردة والتوقيع على اتفاق أوسلو سنة 1993، ليصبح الحديث عن "أمل برشلونة L'espoir de BARCELONE" الذي يعتبر البداية الفعلية والرسمية للشراكة الأورومتوسطية، بالشكل الذي يسمح لأوروبا بترسيخ قيمها السياسية والأخلاقية الخاصة بهوية مستقلة ومعترف بها بعيدا عن كل ما هو تصور غربي أمريكي،³ وذلك بعد سلسلة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري بين ضفتي المتوسط.

¹ Nathalie issa, « l'Union Pour la Méditerranée », p.3, *op.cit.*

²الموقع الرسمي لمؤسسة "أنا ليند"، في:

<http://www.annalindhoundation.org/fr/accueil>, consulté le : (04/07/2018).

³ Olivier Morin, « Le Partenariat Euro-méditerranéens à la recherche d'un nouveau souffle », *études*, février 2005, p.1.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

بعد خمس سنوات من التطبيق (1995 – 2000)، حقق مسار برشلونة مجموعة من الانجازات يمكن تحديدها في النقاط الثلاث التالية: ¹

أولا – ركزت الشراكة الأوروبية متوسطة في بعدها السياسي والأمني على تجسيد الحوار السياسي الثنائي والإقليمي والتأسيس لميثاق السلام والاستقرار، وفيما يخص تكثيف سبل الحوار السياسي فإنه خلال هذه الفترة اجتمع ممثلي الأطراف المشاركة لمتابعة درجة التقدم في تنفيذ أهداف مسار برشلونة: بالمطا 1997، شتوتغارت 1999، وفي سنة 2000 بلشبونة لمناقشة إعلان برشلونة وإعطائه دفعا جديدا، إضافة إلى اجتماعات اللجنة الأوروبية متوسطة لمسار برشلونة كل ثلاثة أشهر على مستوى سفارات الأطراف المشاركة (27 دولة شريك) من أجل المتابعة والتوجيه. إلا أنه أهم إنجاز حققه مسار برشلونة سياسيا، هو أنه أصبح منتدى متعدد الأطراف لمناقشة قضايا مشتركة يجمع دول تتعارض مصالحها وتوجهاتها وخاصة منها "تواجد الكيان الصهيوني" أما من حيث الميثاق الأوروبية متوسطة للسلام والاستقرار فقد تقرر كتابته من قبل كبار الموظفين المتخصصين في الميدان خلال مؤتمر شتوتغارت 1999، وبأنه سيدخل حيز التنفيذ عندما تسمح الظروف السياسية والأمنية في المنطقة ذلك، وبالتالي فهو خطوة نحو مؤسسة الحوار السياسي ووضع حد أدنى من التوافق حول القضايا الأمنية والسياسية.

ثانيا – على المستوى الاقتصادي اتفقت الأطراف المشاركة في مسار برشلونة على التأسيس لمنطقة تبادل حر متعددة الأطراف، فتم توقيع على اتفاقيات شراكة مع كل من الحكومة الفلسطينية سنة 1997، تونس 1998، المغرب وإسرائيل 2000، في انتظار استكمال المفاوضات مع كل من

¹La Commission Européenne, *le processus de Barcelone cinq ans après 1995 – 2000*, pp.9-12, en ligne sur : http://www.ciel.usj.edu.lb/observatoire/mediation_mediterranee/barcelone5ansapres.pdf, consulté le : 06/07/2018, à : (12h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

مصر، الجزائر، لبنان وسوريا، كما تم انعقاد اجتماعات وزارية بين الدول المشاركة في مسار برشد لونة وتم تحديد ستة مجالات ذات أولوية وهي : التعاون الصناعي، البيئة، المياه، مجتمع المعلومات، الطاقة والنقل، وأيضا تم التأسيس للشبكة الأوروبية متوسطة للمعاهد الاقتصادية (Femise)، شبكة تنظيم عروض الاستثمار، التعاون في مجال الاحصائيات (Medstat)، نظام المعلومات في مجال المياه (Semide)، مبادرة بناء مجتمع المعلومات (Eumedis) ...

ثالثا- أما فيما يخص البعد الثالث للشراكة فإنه يركز على التقريب بين ثقافات وشعوب المنطقة من خلال تفعيل الحوار والتبادل، فإنه تم تنفيذ ثلاث برامج أساسية تشمل : **Euromed Héritage** والذي يتضمن الحفاظ على التراث الثقافي الأوروبي متوسطي، **Euromed Audiovisuel** الذي يهدف على توثيق الشراكة الأوروبية متوسطة في مجالات الإذاعة، التلفزيون والسينما... و **Euromed Jeunesse** الموجه أساسا إلى فئة الشباب حول كيفية تنمية قدراتهم في الحياة المهنية والأكاديمية.

وبعد إثني عشر سنة من مسار برشلونة (1995 – 2006) فإنه يمكن اعتبار اتفاق أغادير أهم مؤشر تجاري نحو تعميق التكامل الاقتصادي، دعمه الاتحاد الأوروبي بتخصيص مبلغ 04 مليون يورو للمبادرة الوحيدة لدول الضفة الجنوبية (المغرب) سنة 2001، التي تتضمن اتفاق التبادل الحر بين كل من: المغرب، تونس، مصر والأردن تم التوقيع عليه في فيفري سنة 2004.¹

هذا ويسجل أيضا التفاوت الزمني في التوقيع على اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة من الضفة الجنوبية للمتوسط؛ ففي حين أن تركيا في مرحلة في مرحلة متقدمة من الشراكة

¹MrabelaluPaescu, « le processus de Barcelone : quel bilan 12 ans après », (4 Mai 2008), *op.cit.*

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

وتطالب بتجسيد عضويتها في الاتحاد الأوروبي، فإن سوريا قد وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2004 بعد تسع سنوات من توقيع تونس عليها،¹ في حين أن ليبيا قد وقعت عليه سنة 2011 بعد سقوط نظام القذافي.²

إن التوقيع على هذه الاتفاقيات الثنائية للشراكة يعتبر مؤشرا إيجابيا لتطوير التعاون الاقتصادي بين أطراف الشراكة، فقد دخلت حيز التطبيق فيتنونس وتركيا سنة 1995، الحكومة الفلسطينية سنة 1997، إسرائيل والمغرب سنة 2000، الأردن سنة 2002، لبنان سنة 2003، أما بالنسبة لمصر والجزائر في سنتي 2004 و2005 على التوالي، وقد بلغت قيمتها المالية الإجمالية إلى غاية سنة 2006 8.75 مليار يورو، بما يعادل 90 % من المساعدات المالية لبرنامج "ميديا MEDA" تم منحها للدول المستفيدة منها على شطرين: ميديا-1 (3.4 مليار يورو خلال الفترة الممتدة من 1995 - 1999) وميديا-2 (5.35 مليار يورو خلال سنوات 2000 - 2006).³

بالرغم من الانجازات التي تنسب إلى إعلان برشلونة سنة 1995، الذي حدد أسس الشراكة الأوروبيةمتوسطة متعددة الجوانب والأهداف نحو بناء فضاء أوروبيمتوسطي يسوده الاستقرار السياسي، الرفاهية الاقتصادية والثقة، إلا أنه تعترضه مجموعة من التحديات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- اختلاف الرؤية الإستراتيجية لدول ضفتي المتوسط حول مفهوم الشراكة في حد ذاته، فبالنسبة لأوروبا تعني "توسيع الدعم المالي لفائدة الدول الضفة الجنوبية للمتوسط من أجل

¹ Lionel Urdu, « L'Europe et la Méditerranée dix ans après Barcelone : voisins dorénavant ? », à : *L'espace Euro-Maghrébin*, 2004.

² كريم مصلوح، *التعاون والتنافس في المتوسط، المرجع السابق الذكر*، ص.155.

³ MrabelaluPaescu, « le processus de Barcelone : quel bilan 12 ans après », (4 Mai 2008), *op.cit.*

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي"، في حين أن دول الجنوب فالشراكة مع الإتحاد الأوروبي هي: "تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة بما يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".¹

- تضمن ميثاق إعلان برشلونة لسنة 1995 أهداف "طموحة" لم يتم تجسيدها على أرض الواقع إلى سنة 2018، تتمثل في عدم التوصل إلى صياغة نهائية لميثاق السلام والاستقرار الذي يسعى إلى تكريس قاعدة الحل السلمي للنزاعات المسلحة وتثمين الحوار السياسي متعدد الأطراف، وكذا عدم التأسيس لمنطقة التبادل الحر بين ضفتي المتوسط التي كان من المفروض إنشائها سنة 2010.

- لا يزال التواجد الإسرائيلي يثير حفيظة بعض الدول العربية الشريكة في مسار برشلونة أهمها سوريا، لبنان، والجزائر وفشل مفاوضات السلام في الشرق الأوسط أمام تزايد الضغوطات السياسية والأمنية على التواجد الإسرائيلي في المنطقة، خاصة أنه تمت صياغة إعلان برشلونة سنة 1995، بعد التوقيع على إتفاق أوسلو و"طموح" نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي جعلها تفقد جزء كبير من فاعليتها.²

- مشكلات الشراكة الأوروبية متوسطة بمعادلة متوازنة تبقى التحدي الاستراتيجي لمسار برشلونة منذ التوقيع عليه سنة 1995، كون لتفانيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي واتحاد سياسي مع دول منفردة وضعيفة اقتصاديا، مما يجعل

¹ نصير العرابوي، "مستقبل الشراكة الأوروبية متوسطة"، في: *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع. 17، سبتمبر 2013، (ص ص. 292-323)، ص. 300.

² منى يعقوبيان، "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط والمبادرات الأوروبية"، *المرجع السابق* الذكر، ص. 9.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

العلاقات بين ضفتي المتوسط في مسد توى غير متكافئ من التنمية، الاندماج والحماية المتبادلة.¹

- يعتبر محور الإصلاح السياسي أضعف المحاور الثلاثة في الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث أنه تعرف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حالة لا استقرار سياسي، انكشاف أمني وإصلاحات سياسية غير مؤسسية ولا هيكلية؛ كما هو الحال بالنسبة لجمهورية مصر (وهو الأمر الذي تمت الإشارة إليه مسبقا في الفصل الثاني من دراستنا).
- إذا كان الهدف الاستراتيجي للشراكة الأوروبية المتوسطية سنة 1995، هو تعزيز التبادل التجاري بين ضفتي المتوسط نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر في أفق سنة 2010، إلا أن ذلك ما زال يقتصر على الموارد الطاقوية؛ حيث أن الاتحاد الأوروبي يستورد أكثر من نسبة 70% من الطاقة (البترول والغاز) من الجزائر، الأمر الذي يجع ميزانها التجاري متوازن نسبيا بالمقارنة مع الدول المغاربية الشريكة الأخرى،² إضافة إلى ضعف المبادلات التجارية جنوب – جنوب ومبادرات التكامل الإقليمي بينها في ظل محدودية مشروع اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر سياسي أكثر منه اقتصادي.
- فبعد أكثر من عشر سنوات من التزام الدول الشريكة بأهداف إعلان برشلونة سنة 1995، بالتأسيس لفضاء أوروبي متوسطي من الأمن، الاستقرار والسلام ولكن تبقى فعالية نتائجه محدودة بالمقارنة مع "طموح" أهدافه، جعلت من العلاقات الأوروبية المتوسطية غير متماثلة ولا متكافئة تتحقق فيها معادلة "المركز والمحيط"؛ مركز أوروبي متقدم اقتصاديا ودول ضفة

¹ كريم مصلوح، *التعاون والتنافس في المتوسط، المرجع السابق الذكر*، ص. 155.

² Stéphanie Darbot-Trupiano, « Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite », à : *l'espace politique*, 2007, en ligne sur : <https://journals.openedition.org/espacepolitique/844>, consulté le : 08/07/2018, à : (12h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

جنوبية للمتوسط غير مستقرة سياسيا وأمنيا وتابعة له تجاريا واقتصاديا؛ فوفقا لإحصائيات سنة 2005، بلغت المبادلات التجارية لكل من تونس والمغرب تجاه الاتحاد الأوروبي ثلاثة الأرباع، أي بما يعادل نسبة الواحد بالمائة من مبادلاته التجارية تجاه دول العالم.¹

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن النجاحات التي حققها مسار برشلونة منذ سنة 1995، بأهداف "طموحة"، برؤية إستراتيجية وتصور اقتصادي حدد الخطوط التوجيهية للشراكة الأوروبية-متوسطية، إلا أنه قد تم تدعيمه بالسياسة الأوروبية للجوار سنة 2004، تركز أهدافها على المحور السياسي تهدف أساسا إلى ضبط الآثار الأمنية للتوسع الأوروبي؛ إدارة الأزمات والتهديدات التي مصدرها دول الجوار الجغرافي من خلال التأسيس لمنظومة قانونية وسياسية تسودها مبادئ دولة الحق والقانون، أسس الديمقراطية والحكم الراشد وتدافع عن حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار

أطلق الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004، بمعطى جديد يركز على البعد السياسي الأمني في مواجهة تداعيات توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، حيث أقرت هذه السياسة توسيع الحدود الجغرافية للدول الشريكة نحو آسيا الوسطى، منطقة البلقان، الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا وكذا دول شمال إفريقيا نحو تحقيق هدف جيو أمني يتمثل في التأسيس "لحزام أمني" من الدول الديمقراطية حول الفضاء الجغرافي لدول الاتحاد الأوروبي.²

¹ Stéphanie Darbot-Trupiano, «Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite », à : *l'espace politique*, 2007, *ibid*.

² Ruxandra Ivan, « quel avenir de la politique européenne de voisinage ? », à : *Romanian Political Science Review*, n°4, 2014, p.474.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

لتكون بذلك السياسة الأوروبية للجوار المشروع المعياري للاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار الجغرافي، وبالشكل الذي يمنع انتقال التهديد إليه وبأن يكون له تأثير في السياسات الإقليمية في

المنطقة كفاعل استراتيجي مهم في "إقليمية المتوسط *Régionalisation de la Méditerranée*".

إن الهدف الجيوسياسي للسياسة الأوروبية للجوار هو تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الأعضاء الأوروبيين والجوار الجغرافي الجنوب والشرقي، بعد عملية توسيع عضوية الاتحاد نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية لسنوات 2004-2007 و2013، بتبني مجموعة من القيم المشتركة وإدراج جملة من الإصلاحات الهيكلية على نظمها الداخلية في إطار مبدأ "المزيد من أجل المزيد" من دون أن يكون لهذه الدول الشريكة درجة العضوية في الاتحاد الأوروبي،¹ تحددها التوقيع على "خطط عمل" ثنائية تضبط الأوليات والأهداف المراد تحقيقها على المدى القريب والمتوسط وذلك بعد التفاوض والتشاور مع الدولة الشريكة بمراعاة حاجياتها، قدراتها ومصالحها بناء على تقارير توضح الوضعية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لها تم إعدادها كمرحلة أولى، وفي حالة التقدم في تحقيق الأهداف المتفق عليها يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بإدراج الإصلاحات نحو التغيير الإيجابي.²

تعتبر خطط العمل الثنائية الأداة الرئيسية لتنفيذ أهداف السياسة الأوروبية للجوار، يتم ضبطها وفقا لخصوصية كل دولة شريكة على مدى خمس سنوات على أقصى تقدير، تتم متابعة تنفيذ أهدافها من خلال تقارير تقييم دورية تقدمها لجان فرعية مشتركة، والتي على أساسها يتم

¹ Azzam mahjoub, « La politique européenne de voisinage : un dépassement du partenariat euro-méditerranéen », à : *politique étrangère*, p.540.

² « La Politique européenne de voisinage, par La Rédaction », publié le : 12/10/2008 , en ligne sur : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/pages-europe/d000638-la-politique-europeenne-de-voisinage-par-la-redaction>, consulté le : 11/07/2018, à : (12h30).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

اتخاذ قرار تعديلها أو إعادة صياغتها مما يجعلها أكثر مرونة وواقعية، وتغطي خطط العمل الثنائية مجالات عدة تشمل:¹

- الحوار السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.
 - التجارة، السوق والتنمية الاقتصادية.
 - قضايا العدالة، الحرية والأمن.
 - مسائل متنوعة وقطاعية تشمل: الطاقة، النقل، مجتمع المعلومات، البيئة، البحث والابتكار والتجديد.
 - تعزيز الاتصال بين الشعوب على مستويي الثقافة والمجتمع المدني.
- صادقت عليها كل من إسرائيل والأردن، مولدافيا، المغرب، الحكومة الفلسطينية، تونس وأوكرانيا سنة 2005، أما أرمينيا، أذربيجان، وجورجيا فقد صادقت عليها سنة 2006، مصر ولبنان سنة 2007، حيث تشمل هذه المخططات التزاما للدول الشريكة ويتم متابعة تنفيذها من طرف لجان فرعية قطاعية تجتمع ثمان إلى تسع مرات في السنة لتبحث مسار تقدم الإنجاز والتحديات التي تحول دون ذلك، من دون أي يكون للتأخر عقوبات أو أثار سلبية على الدولة المعنية.²

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم توقع على مخطط العمل لتندمج في السياسة الأوروبية للجوار لأنها لم تصل إلى مرحلة التفاوض على صياغته، وذلك لأنها ترفض الانضمام إليها وعبرت عن موقفها هذا بشكل مباشر في مؤتمر نظمته المفوضية الأوروبية ببروكسل سنة 2007، تحت عنوان

¹ دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية"، المرجع السابق الذكر، ص.7.

² « Les plans d'action et l'instrument financier », publié le : 07/05/2009, en ligne sur : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/politique-europeenne-voisinage/plans-action.shtml>, consulté le : 12/07/2018, à : (19h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

"تعزيز السياسة الأوروبية للجوار" أين صرح السفير الجزائري بأن الجزائر لا ترغب في الاندماج في السياسة الأوروبية للجوار وبأن اتفاق الشراكة الذي صادقت عليه سنة 2005 في إطار مسار برشلونة كفيل بتحقيق أهداف التقارب والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، إلا أنها قد أعدت عن موقفها هذا سنة 2011، حيث أبدت استعدادها للانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار بعد تقييمها وتجديد أهدافها وآلياتها.¹

يتم تمويل مشاريع التعاون المتضمنة في السياسة الأوروبية للجوار من الآلية الأوروبية للجوار والشراكة* التي تم استبدالها بالآلية الأوروبية للجوار منذ سنة 2014، بقيمة مالية قدرت بـ 15.4 مليار يورو للفترة الممتدة من 2014 – 2020،* على أن يتم تخصيص المساعدات المالية وفقا لمبدأ "المزيد من أجل المزيد" وذلك على حسب احتياجات كل دولة شريكة فيها وكذا مدى تقدمها في تنفيذ الالتزامات المقررة عليها، حيث أن الغلية من تقديم الدعم المالي تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي التدريجي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، تنفيذ اتفاقيات الشراكة

¹ أسمهان تمغارت ، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار"، في: *دفاتر السياسة والقانون*، ع.9، جوان 2013، (ص.323-329)، ص ص. 324-326.

* حددت المساعدات المالية في إطار "آلية الجوار والشراكة الأوربيين" بـ 11.2 مليار يورو خلال الفترة الممتدة من 2007 – 2013 لتمويل ثلاثة أنواع من البرامج: - البرامج الوطنية لكل بلد شريك، - البرامج الإقليمية تشمل برنامج واحد لكل من الشرق والجنوب الجغرافي وبرنامج ثان يغطي الإقليم، - وبرنامج تعاون عابر للحدود، وفي سنة 2009، تم تدعيمه بمبلغ 350 مليون يورو.

* للمزيد من المعلومات، أنظر المرسوم المؤسس للآلية الأوروبية للجوار، رقم 2014/232، الصادر في 15 مارس 2014، في الرابط الإلكتروني:

<https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2014:077:0027:0043:EN:PDF>.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

والتعاون بوجه خاص وكذا تشجيع الجهود التي تبذلها الدول الشريكة في سبيل تعزيز الحكم الرشيد، التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة.¹

وفيما يخص الانجازات التي حققتها السياسة الأوروبية للجوار بعد إعادة مراجعتها سنة 2015 نحو مزيدا من التميز والمرونة، ومزيدا من الإصلاحات في مجالات: الحكم الرشيد، سيادة القانون، منظومة حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية من أجل الاستقرار، الأمن ومكافحة الهجرة، فقد نشرت المفوضية الأوروبية تقريرا في ماي 2017 توضح فيه التطورات التي حققتها مع دول الجوار والتحديات التي تواجهها.

وفي هذا السياق، صرح المفوض الأوروبي لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع بالاتحاد الأوروبي "جوهانس هان" في هذا الصدد:²

'استشرنا على نطاق واسع قبل تحيين السياسة الأوروبية للجوار... يبرز هذا التقرير كيف نعمل بكل حرص على تفعيل نتائج هذه الاستشارة: مزيدا من التركيز على المصالح المشتركة ومزيدا من التمييز لإبراز تنوع شركائنا ودعما للشعور المشترك بتملك السياسة ومزيدا من المرونة في كيفية تطبيقها".

وعليه، أوضح التقرير بأنه هناك تقدم في مسار الشراكة التي تقرها السياسة الأوروبية للجوار تجاه الدول المتوسطية على الخصوص، وذلك في ظل ما تعرفه دول المنطقة من وضع أمني واقتصادي

¹ «European Neighbourhood Partnership Instrument (ENPI) », en ligne sur: <http://www.ces-med.eu/project/partners/enpi>, consulté le: 03/07/2018, à : (12h00).

² "تقرير حول السياسة الأوروبية للجوار: إعادة تنشيط العلاقات مع دول الجوار ببناء شراكات حسب الطلب"، نُشر في 2017/05/19، في الرابط الإلكتروني: <https://www.euneighbours.eu>.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

غير مستقر، يظهر في المصادقة على مخططات عمل ثنائية جديدة تحدد الأولويات، وتأخذ بحاجيات وخصوصيات كل دولة شريكة، وتتمثل في:¹

- المصادقة على أولويات الشراكة مع لبنان والأردن في أواخر سنة 2016، لمواجهة الانعكاسات الأمنية للأزمة السورية وخاصة منها مشكل تدفق اللاجئين.
- المصادقة على أولويات الشراكة مع الجزائر في شهر مارس 2017، بالتركيز على قضايا الطاقة والهجرة، وكذا المصادقة على برامج تعاون حول الطاقة المتجددة والتنويع الاقتصادي وإدارة الأموال العمومية لمعالجة أبرز التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الجزائر بسبب تقلبات أسعار البترول.
- التوقيع على الاتفاق المبدئي حول مشروع أولويات الشراكة مع مصر في ديسمبر 2016.
- تعزيز مسار الشراكة مع تونس في مختلف محاورها؛ إذ تمت المصادقة في سبتمبر 2016، على بيان مشترك يشمل مزيدا من البرامج لدعم الاستقرار على المدى البعيد بما في ذلك الحكم الرشيد، إصلاح القضاء، التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن، كما شكل البيان قاعدة لبعث لجنة برلمانية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتونس خلال شهر سبتمبر 2016 وكذا المشاركة المتميزة للاتحاد الأوروبي في مؤتمر الاستثمار في شهر تونس 2020 المنعقد خلال شهر نوفمبر 2016.
- وفي المغرب قدم الاتحاد الأوروبي للدعم لبرنامج الإصلاحات الذي بادرت به المملكة المغربية في عدد كبير من المجالات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الحملة الاجتماعية،

¹ تقرير حول السياسة الأوروبية للجوار: إعادة تنشيط العلاقات مع دول الجوار ببناء شراكات حسب الطلب"، المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

التنوع الاجتماعي والتعليم والتدريب التقني والمهني)، والاقتصادية (التممية الفلاحة وإدارة المالية العمومية) وفي مجال القضاء.

- التأقلم مع الأوضاع الخصوصية في ليبيا، حيث يلتزم الاتحاد الأوروبي بالتنفيذ الشامل والتام للاتفاق السياسي الليبي وباستمرار جهوده في الوساطة من أجل الحفاظ على وحدة البلاد ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

- أما بخصوص قضية بناء السلام في الشرق الأوسط، فإن الاتحاد الأوروبي يدعم قدرات الحكومة الفلسطينية لتنفيذ إصلاحات جوهرية في مجالات المالية، الإدارة والوظيفة العمومية، كما ركز تمويل الاتحاد الأوروبي على الاستثمارات التي يمكن أن تساهم في تحسين ظروف عيش السكان بصفة دائمة خاصة في قطاع غزة.

بالرغم من مجموع الإصلاحات والانجازات التي أقرتها السياسة الأوروبية للجوار، إلا أنه تواجه تحديات تحول دون ذلك، يمكن تحديدها في مستويين:

أولاً- المستوى العضوي: يتمثل في التفاوت وعدم التجانس بين الدول الشريكة في السياسة الأوروبية للجوار؛ بين دول الجوار الجنوبي حيث وصلت دولتين مغاربيتين منها إلى مستوى "الوضعية المتقدمة" من التعاون مع الاتحاد الأوروبي وهما تونس والمغرب، في حين أن دولتين منها تحتلان صدارة تصنيف الدول الهشة خلال سنوات 2011-2017 وهما ليبيا وسوريا، حتى أن أهداف السياسة الأوروبية للجوار تمتد إلى دول "جوار الجوار" لمشاركتها في إدارة أزماتها ومواجهة التهديدات الأمنية فوق القومية على غرار: منطقتي الساحل الإفريقي والشرق الأوسط خاصة منها مالي والعراق.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

أما دول الجوار الشرقي فهي تعرف مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية بالمقارنة مع الجوار الجنوبي، حيث أن الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي (بيلاروسيا، أوكرانيا ومولدافيا) في اتصال مباشر مع الاتحاد الأوروبي.¹

ثانياً - المستوى الوظيفي: تتضمن مخططات العمل الثنائية التي تمت المصادقة عليها مع الدول الشريكة مجرد توصيات لترسيخ الديمقراطية والتأسيس لمنظومة قانونية قوية تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من دون أن يكون لها أية قوة قانونية، كما أنها تملي مجموعة من الالتزامات و"الضغوطات" على هذه الدول لتنفيذها وإدراج إصلاحات سياسية وهيكلية نحو مزيد من الامتيازات التفضيلية والمشاريع المشتركة في إطار تفعيل مبدأ "المزيد من أجل المزيد" من جهة أخرى، الأمر الذي يطرح إشكالية التوازن بين طرفي شراكة بمعادلة رابح - رابح، إلا أنه يشكل مخطط العمل بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل الاستثناء لأنه يحتوى على العديد من النقاط للشراكة بين الطرفين والتي يلتزم بها كل منهما بشكل مشترك.²

وبالتالي، فإن الإضافة التي أقرتها السياسة الأوروبية للجوار تتمثل في كونها عززت اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومتوسطة؛ بالمصادقة على برامج وخطط عمل ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الستة عشر من دول الجوار الجغرافي الجنوبي والشرقي، في مجالات يمكن التعبير عنها بأنها "سيادية" منها: الحكم الراشد والديمقراطية، القضاء، حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية... مع الإقرار بضرورة تقييم مسار تقدمها بصفة دورية ومستمرة لتكون بمثابة خارطة طريق نحو

¹ Jean-françois drevet, « PEV. Quelle nouvelle politique européenne de voisinage ? », à : **revue géopolitique**, 2016, en ligne sur :

<https://www.diploweb.com/PEV-Quelle-nouvelle-politique.html>, consulté le : 12/07/2018, à : (12h10).

² Ruxandra ivan, « quel avenir de la politique européenne de voisinage ? », **op.cit**, pp. 475 - 476.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

الإصلاح السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه قد تم تعزيزها بمبادرات تعاون إقليمية من خلال الإعلان عن "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" سنة 2008.

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

تكمن خصوصية مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط المعلن عنها خلال قمة باريس سنة 2008، في اعتبارها امتداد لمسار برشلونة لسنة 1995؛ محاولة أوروبية لتصحيحه وتدارك نقاط فشله وفرصة لإعادة بعث التكامل الأورومتوسطي، وكذا في طابعها المؤسسي الذي يؤكد على إرادة الدول الشريكة في التجسيد الفعلي والملموس لأهداف الاتحاد من خلال مؤسسات تتولي متابعة تنفيذها والتنسيق بينها بشكل مستمر، الأمر الذي يجعله يعرف في موقعه الرسمي بأنها:¹

"المنظمة الدولية الحكومية الأورومتوسطية الوحيدة التي نجحت في الجمع بين الدول الثماني والعشرين

للإتحاد الأوروبي، وخمسة عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط"

كما أن إقرار الرئاسة المشتركة للقمم والاجتماعات المنعقدة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط بين رئيس من الاتحاد الأوروبي وآخر من دولة متوسطية، تجعله أكثر فعالية في اعتماد أجندة متوسطية مشتركة تحدد الفرص في مختلف قطاعات التعاون وتجب عن التحديات وذلك وفقا لمقاربة شاملة ومتوازنة، ما من شأنه أيضا أن يخلق إرادة سياسية بين الدول الشريكة، يكرس الحوار الإقليمي وينمي المسؤولية المشتركة.

¹ « L'union Pour la Méditerranée », en ligne sur : <http://ufmsecretariat.org/fr/qui-sommes-nous/>, consulté le : 13/07/2018, à : (14h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

ومن أجل تكريس مبدأ الشفافية، تنشر منظمة الاتحاد من أجل المتوسط سنوياً "تقرير نشاط" يتضمن أهم النشاطات، المنتديات والشراكات التي عقدتها خلال السنة، الالتزامات والآفاق المترقب إنجازها في القطاعات ذات الأولوية المشتركة.

ووفقاً لتقرير النشاط لسنة 2014، فقد نظم الاتحاد برئاسة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأردن منذ سنة 2012، ستة قمم وزارية حول:¹

- الاقتصاد الرقمي (سبتمبر 2014).
- البيئة والتغيرات المناخية (ماي 2014).
- التعاون الصناعي (فيفري 2014).
- الطاقة (ديسمبر 2013).
- النقل (نوفمبر 2013).
- تعزيز دور المرأة في المجتمع (سبتمبر 2013).

إضافة إلى أربع لقاءات على مستوى عال حول قطاعات العمل، التعاون الاقتصادي، النقل وحقوق المرأة، وأكثر من 100 منتدى لخبراء وطاولات مستديرة تضم أكثر من 5000 فاعل، وكذا 11 اجتماع لموظفي المستوى العالي تجمع ممثلين عن كل للدول الشريكة، أما فيما يخص عدد المشاريع التي تندرج ضمن إطار الاتحاد من أجل المتوسط، فهي في ارتفاع مستمر للفترة ما بين 2012 – 2014، تتمركز في القطاعات التي حددت على أنها "ذات الأولوية" على التوالي:²

- التعليم العالي والبحث العلمي.

¹ « Rapport d'activités », *Union Pour la Méditerranée*, 2014, p.10.

² « Rapport d'activités », *Union Pour la Méditerranée*, 2014, p.11.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

- المياه والبيئة.
- تطوير المؤسسات.
- النقل والتنمية الحضرية المستدامة.
- الشؤون الاجتماعية والحماية المدنية.
- الطاقة.

وفي سنة 2016، نشرت الأمانة العامة للاتحاد تقرير سنوي حول نشاطات الاتحاد، حيث تضمن عشرة مشاريع جديدة لتعزيز أهداف الشراكة الأوروبية ومتوسطة، خلق مناصب العمل، حقوق المرأة، الطاقات المتجددة ومكافحة التلوث، البنى التحتية والتعليم العالي والبحث العلمي، كما أن الاتحاد قد طور 47 مشروع إقليمي بقيمة مالية قدرت بـ 5.3 مليار يورو موجهة بشكل أساسي لفئتي الشباب والنساء، تتمركز في محورين:¹

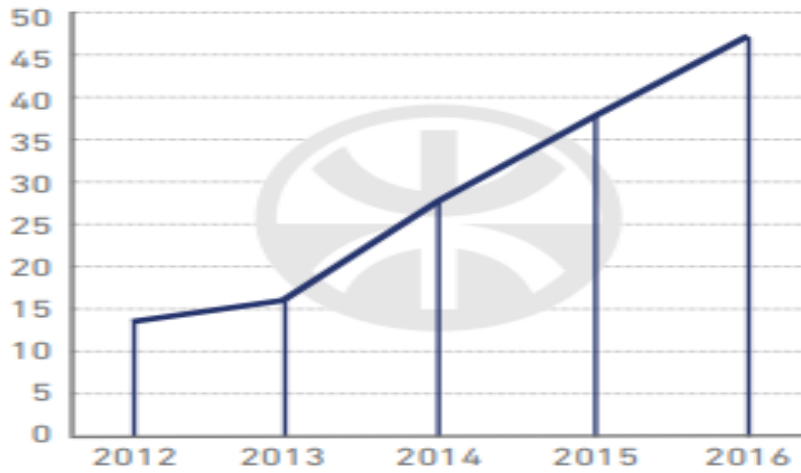
المحور الأول يتعلق بمشاريع التنمية البشرية الإقليمية بنسبة 56% بما يعادل 26 مشروع من إجمالي عدد المشاريع لسنة 2016، في قطاعات تطوير الأعمال، البحث العلمي والشؤون الاجتماعية والمدنية، أما المحور الثاني فهو يرتبط بتنمية الأقاليم بلغت عدد مشاريعه 21 مشروع أي نسبة 44% في قطاعات: النقل والتنمية الحضرية، البيئة وشبكة المياه، الطاقة كعوامل أساسية للاستقرار في المنطقة وتعزيز اندماج الدول الأوروبية ومتوسطة.

¹ « Rapport annuel », *l'Union pour la Méditerranée*, 2016, p.09.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

ومنه، يمكن اعتبار الارتفاع المستمر لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط قطاعات تنموية "ناعمة" مؤشر إيجابي وملحوظ نحو تحقيق أهداف الشراكة الأوروبية ومتوسطة في محورها الاقتصادي والاجتماعي، كما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 12: تطور عدد مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط



Source : « Rapport annuel », *l'Union pour la Méditerranée*, 2016, p.11.

ولأن التحدي الجوهري لدول الضفة الجنوبية للمتوسط يتمثل في ارتفاع نسب البطالة والتي كانت من بين الأسباب المفجرة لثورات "الربيع العربي"، فقد تم الإعلان عن برنامج "المبادرة الأوروبية ومتوسطة للعمل"، لتحقيق التوازن في سوق العمل ولتكون قضية تقليص نسبة بطالة الشباب والنساء المتغير المركز لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الشريكة، من خلال تكريس ثقافة المقاولاتية وتشجيع القطاع الخاص لخلق مناصب عمل جديدة ودائمة، وكذلك المساواة بين الجنسين في الالتحاق بفرص العمل، تنظيم برامج ودورات تكوينية لفائدة طالبي العمل لزيادة فرص توظيفهم.¹

¹ « Mediterranean initiative for jobs (med4jobs) », *l'Union pour la Méditerranée*, en ligne sur :

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

وإذا كان الهدف الاستراتيجي للاتحاد من أجل المتوسط هو تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بين الدول الأوروبية ومتوسطية من خلال مبادرات ومشاريع ملموسة لها آثار مبلشرة على سكان المنطقة، فقد أجرت المؤسسة الأوروبية للمتوسط **IEMED Institue Européenne de la Méditerranée**، استبيان لتقييم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بعد سنتين من الإعلان عنه، حيث تم توجيه سؤال حول مدى مساهمة الأهداف العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تحقيق أهداف الشراكة الأوروبية ومتوسطية؛ فأسفرت النتائج عن نسبة ما بين 35% - 50% من المستجوبين بمساهمته الايجابية أو الايجابية جدا، في مقابل نسبة 25% ارتأت مساهمته السلبية أو السلبية جدا،¹ وهي نتيجة ايجابية نسبيا تعكس الانطلاقة الطموحة للاتحاد من أجل المتوسط.

إلا أن الأزمة المالية العالمية والأوروبية غير المستقرة سنة 2008، والأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة العربية سنة 2011، وتداعياتها على منظومة الأمن الإقليمي قد طرحت تحديات جسيمة على مسار الاتحاد من أجل المتوسط من حيث تمويل برامج الشراكة، قيمة المساعدات المالية وحجم الاستثمارات من جانب، وكذا الآثار السياسية لموجة "الربيع العربي" على تغيير رؤساء الدول المجتمعة خلال قمة باريس سنة 2008، وعلى الدول المؤسسة للمبادرة الفرنسية - المصرية "مسار برشلونة: للاتحاد من أجل المتوسط" وعلى رأسها الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" من جانب آخر.²

<http://ufmsecretariat.org>, consulté le : 15/07/2018, à : (12h00).

* الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة الأوروبية للمتوسط، في الرابط:

<http://www.iemed.org/>

¹ « Evaluation du Partenariat Euro-méditerranéen : perceptions et réalités », enquête EUROMED auprès d'experts et d'acteurs, **IEMED**, 2010, p58.

²Nadir benmatti, « le Processus de Barcelone : Union Pour la Méditerranée », à : Nadir Benmatti, **Méditerranapaix la paix pour la Méditerranée**, op.cit, p.69.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

بالرغم من الإنجازات التي تنسب إلى الاتحاد من أجل المتوسط، كمنظمة دولية حكومية أورو متوسطية تعمل على تحقيق أهداف الشراكة الأورو متوسطية التي يمثل مسار برشلونة الانطلاقة الرسمية لها، وذلك من خلال خلق مؤسسات وعقد شراكات، إلا أنه يبقى التحدي الأساسي للاتحاد يكمن في عدم التجانس والتوازن بين الدول الشريكة له: دول مقترحة لعضوية الاتحاد الأوروبي (ألبانيا، الجبل الأسود، البوسنة والهرسك وكذا تركيا)، دول شريكة لها "وضعية متقدمة" كالمغرب التي تقدمت بطلب عضويتها في الاتحاد الأوروبي، دول عربية، إفريقية ومغربية (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر)، دول عربية، إسلامية وشرق أوسطية (الحكومة الفلسطينية، الأردن، سوريا، لبنان)، الاتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي وتجاري، قوة ديموغرافية واتحاد سياسي بـ 28 دولة.

المطلب الرابع: أوجه الشبه والاختلاف

إن الهدف من تحديد النتائج التي حققتها مسارات بناء الأمن في المتوسط كمتغير للمقارنة هو معرفة مدى مساهمة السياسات الأوروبية في تحقيق التكامل الإقليمي بين دول ضفتي المتوسط عن طريق مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي أقره إعلان برشلونة وأكدته الاتحاد من أجل المتوسط، الإنجازات التي حققتها والتحديات التي تحول دون ذلك.

1. أوجه الشبه:

يمكن تحديد مظاهر للشبه بين كل من إعلان برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط من حيث متغير النتائج المحققة في ثلاثة نقاط أساسية:

أولاً- إنجازات "محدودة" بأهداف "طموحة"؛ ركزت السياسات الأوروبية للأمن في المتوسط على ضرورة تنمية الاقتصاد، تعزيز المبادلات التجارية وترقية الحقوق والحريات على أساس أن مشكل الأمن في المتوسط مرتبط بغياب التنمية بمختلف أبعادها، وعليه فقد تضمنت مواثيقها الرسمية أهداف إستراتيجية "طموحة" وإجراءات لمتابعة تنفيذها وتقييمها بصفة دورية، ولكن من خلال دراستنا للنتائج التي حققتها كل منها نلاحظ بأنها لا ترق إلى مستوى الأهداف المسطرة في المحاور الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية، من مظاهرها:

- منطقة التبادل الحر في الفضاء الأورومتوسطي لا تزال مطلب بعيد المدى.
- التأسيس لمنظومة قانونية قوية، تفعيل ممارسات حقوق الإنسان، ترسيخ الديمقراطية وآليات الحوار الثقافي والاجتماعي... في دول جنوب المتوسط تبقى في إطار "ما يجب أن يكون".

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

- غياب مبادرات التكامل الاقتصادي جنوب – جنوب (باستثناء اتفاق أغادير)، ضعف نسبة المبادلات التجارية فيما بينها، ومساهمتها الضعيفة في الاقتصاد العالمي؛¹
- قمم واجتماعات على أعلى مستوى، تقارير تقييم دورية لخبراء ولجان متخصصة، توصيات وتوجيهات من دون أن تكون لها طابع إلزامي أو أثر قانوني للدول الشريكة، يضعف من فاعليتها.

ثانياً– إشكالية التوازن في الشراكة الأورومتوسطية؛ تبقى العلاقات الأورومتوسطية في مختلف صيغها الشراكة، الحوار أو الاتحاد تواجه تحدي تحقيق معادلة التوازن بين طرفين متكافئين، وليس اتحاد ومجموعة من الدول المنفردة، أو قطب عالمي ودول هشة رسم لها سياسة إقليمية مبنية على أساس شراكة اقتصادية، حوار سياسي وثقافي في مواجهة تهديدات أمنية مشتركة تجسدت في مسارات بناء الأمن في المتوسط والتي هي محل الدراسة، ولكنها في واقع الأمر علاقات تفسرها مقاربة المركز – المحيط؛ المركز الأوروبي المتطور والذي يفرض التزامات، شروط وإصلاحات على شركائه من المحيط المتخلف اقتصادياً، الهش أمنياً ولكنه مهم استراتيجياً، ويعتبر أهم مؤشر عن ذلك تبعية دول الضفة الجنوبية خاصة منها المغربية إلى الاتحاد الأوروبي في مبادلاتها التجارية.

¹ Giorgia Giovannetti, « Les relations commerciales entre les pays méditerranéens », économie et territoire, IEMED, 2013, p.259.

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

وفي هذا السياق صرح الأمين العام لاتحاد المغرب العربي "طيب بكوش Taieb BACCOUCHE"، بأن نسبة المبادلات التجارية بين الدول المغاربية الخمسة لم تتجاوز نسبة 5%، في حين أن نسبة مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي تصل إلى نسبة 90%.¹

ثالثاً- تعكس مسارات بناء الأمن في المتوسط بدأ من مسار برشلونة 1995، أربعة

متغيرات أساسية في المقاربة الأوروبية في المنطقة:²

- المتغير الاقتصادي: والتي أكدتها الشراكة الأوروبية متوسطة التركيز على تنويع ورفع المبادلات التجارية بينها، لأن دول جنوب المتوسط تعتبر سوق استهلاكية للمنتجات الأوروبية؛

- المتغير الإقليمي: التقارب الجغرافي من أهم محددات السياسات الأوروبية المشتركة، التي تسعى إلى تطوير شبكات وطرق النقل البحري والحضري، مكافحة التلوث، الحفاظ على البيئة ومواجهة تغيرات المناخ؛

- المتغير الأمني: ويظهر في تأكيد مجمل السياسات الأوروبية في المنطقة على تطوير قطاعات العدالة، الحرية والأمن والتي تهدف إلى إدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مراقبة الحدود والتحكم في نشاط الجريمة المنظمة عبر الوطنية...

¹ Wafa samoud, « Les échanges commerciaux entre les pays du Maghreb Arabe ne dépassent pas les 5 %, annonce Taieb Baccouche », publié le : 20/12/2017, en ligne sur : https://www.huffpostmaghreb.com/2017/12/20/taieb-baccouche_n_18872320.html, consulté le : 18/07/2018, à : (12h00).

² Jean-François DREVET, « le Maghreb et l'Union Européenne », la revue géopolitique, publié le 04/05/2016, en ligne sur : <https://www.diploweb.com/Le-Maghreb-et-l-Union-europeenne.html>, consulté le : 15/07/2018, à : (12h00).

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

- المتغير السياسي: من خلال البحث عن سبل تعزيز الحوار السياسي وترسيخ الديمقراطية لبناء نظم سياسية على أسس الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وهو الهدف الجوهرى للسياسة الأوروبية للجوار.

2. أوجه الاختلاف:

تختلف مسارات بناء الأمن في المتوسط محل الدراسة من حيث متغير المقارنة: النتائج المحققة في كون انجازاتها قد تركزت في محور محدد وبأسلوب معين:

فإعلان برشلونة سنة 1995 قد أعطى العلاقات الأورومتوسطية صيغة قانونية ورسمية في إطار "الشراكة" وأسس لمنتدى جهوي للحوار والتشاور السياسي حول القضايا ذات الأولوية المشتركة، من خلال التوقيع على "اتفاقيات الشراكة" بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة من جنوب المتوسط، في حين أن السياسة الأوروبية للجوار لسنتي 2004 و 2007، فقد أسست لشراكة تفضيلية تضبطها وتوجهها "خطط العمل" المصادق عليها والتي تعتبر التزاما للدولة الشريكة نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي لترسيخ الديمقراطية في إطار مبدأ "المزيد من أجل المزيد"، وبالتالي بناء جوار أوروبي من السلام والأمن وفقا للمفهوم الأوروبي الجيوسياسي "حلقة من الأصدقاء" تحيط بالاتحاد تعزل التهديدات الأمنية فوق القومية من دول الجوار، ودول جوار الجوار كآثار سلبية للتوسع الأوروبي، أما الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، فتكمن خصوصيته في مؤسسة أهداف مسار برشلونة ونقل الشراكة الأورومتوسطية إلى صيغة التكامل الإقليمي، من خلال مؤسسات لها شخصية قانونية واستقلالية مالية مما جعله يصنف على أنه منظمة دولية حكومية نجحت في الجمع ولأول مرة بين الاتحاد الأوروبي بثماني وعشرين دولة ودول جنوب، شرق وغرب المتوسط.

خاتمة الفصل الثالث:

الهدف من دراستنا المقارنة لمسارات بناء الأمن في المتوسط لكل من: إعلان برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط هو معرفة فيما إذا كان تعددها ذي فعالية في تحقيق الأهداف المسطرة لها في وثائقها الرسمية، وإذا ما ساهمت فعلا في تحقيق التكامل الإقليمي في الفضاء الأورومتوسطي، أم أنها تعزيز لترتيبات أمنية في مواجهة تحديات مصدرها دول الجنوب الجغرافي، ومن خلال دراستنا نستنتج:

- مسارات بناء الأمن في المتوسط يتم الإعلان عنها بمبادرة أوروبية بالأساس في ظل انكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط، بهدف استراتيجي وهو الحفاظ على التوازنات الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي بعد كل عملية توسيع عضويته (1992 – 2004 – 2007)؛
- إن تعدد السياسات الأوروبية يعكس استمرارية وتنوع الأهداف المسطرة في المحاور الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية بمقاربة شاملة ومتكاملة، وكذا تعبيراً عن تطور العلاقات الإقليمية بين ضفتي المتوسط من صيغة التعاون إلى الشراكة وفقا لإعلان برشلونة 1995، ومن الشراكة إلى حسن الجوار الجغرافي في إطار السياسة الأوروبية للجوار، ومن الجوار إلى التكامل الإقليمي بالتأسيس للاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008؛
- منطقة جنوب المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي مصدراً للتهديد، وهي أيضاً مجالا حيويا يطرح العديد من الفرص والرهانات؛ فهو معبر مائي للمبادلات التجارية، ومصدر للإمدادات الطاقوية، وكذا فضاء جيوسياسي يسمح للاتحاد بأن يكون أحد أهم الفاعلين في إدارة الأزمات الدولية والقضايا الأمنية أهمها: بناء السلام في الشرق الأوسط، مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، ولكن لا تزال المبادرات الأوروبية للأمن في المتوسط لم تصل إلى مرحلة

الفصل الثالث: مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية – دراسة مقارنة

التشاركية والتوافقية ببناء تجمع إقليمي مندمج، فهي لا تعدو أن تكون سياسة خارجية أوروبية

في مواجهة تحديات الجنوب تركز على قضايا أمنية بالأساس بتوظيف مقاربة اقتصادية؛

وبالتالي فإن المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط لا تعدو أن تكون ترتيبات أمنية من أجل احتواء

تهديدات الجنوب في ظل التنافس الدولي على الموارد التي تزخر بها المنطقة.

الكلمات المفتاحية: المسار، الأمن الإقليمي، منطقة المتوسط، الاتحاد الأوروبي، الشراكة.

الخاتمة:

الختاتمة

إذا كان السؤال المركزي لدراستنا هو البحث عن إمكانية بناء منظومة أمنية مشتركة تتوازن فيها مصالح الأطراف المشكلة لها وهي الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مواجهة تحديات أمنية مشتركة.

فقد تم تخصيص خاتمة البحث لدراسة الاتجاهات الممكنة والمسارات المحتملة "لبناء منظومة أمن مشترك في حوض المتوسط" بالاعتماد على تقنية السيناريو* وذلك على المدى الزمني المتوسط (2015 - 2020)؛ من خلال افتراض مجموعة من المتغيرات التي من شأنها تفسير تطور الظاهرة محل الدراسة وتحديد تغييراتها البنيوية مستقبلا انطلاقا من دراسة وضعها الراهن، وذلك في ثلاث مسارات مستقبلية، وإمكانية أن تكون هذه المسارات بدورها مجالا مفتوحا للبحث من طرف أساتذة وباحثين آخرين في الميدان.

السيناريو الخطي: الأمن المشترك في المتوسط بين النزعة القيادية الأوروبية وانكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط

تفترض الدراسة بأن الاتجاه الأول لتطور مستقبل العلاقات الأورومتوسطية نحو بناء منظومة أمنية بمفهوم الأمن المشترك بين دول ضفتي المتوسط استمرارية خطية للوضع الراهن على مدى سنة 2020؛ بمعنى أن بناء الأمن المشترك في المتوسط يبقى هدف إستراتيجي للدول

* السيناريو scenario: من الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية، تحاول تحديد المسارات العامة للظاهرة والمتغيرات المتحركة في كل مسار من هذه المسارات، لذلك يعرف السيناريو بأنه طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر بدراسة وضعها الحالي وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث، يقسم إلى ثلاثة أنواع: السيناريو الخطي الذي يفترض سيطرة الوضع الراهن على تطور الظاهرة مستقبلا الأمر الذي يستلزم استمرارية المتغيرات المتحركة في اتجاهها، السيناريو الإصلاحي (التفأولي) وهو الذي يفترض حدوث تغييرات إيجابية من شأنها أن تحدث تطور نحو بلوغ الهدف المراد تحقيقه في المستقبل أما السيناريو الراديكالي (التشاؤمي) وهو الذي يحدث قطيعة من الوضع الحالي للظاهرة محل الدراسة حيث يفترض حدوث تحولات راديكالية وعميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة وهي الأقل احتمالا حدوثها ولكنها الأكثر تأثيرا على مسار تطور الظاهرة بشكل جذري.

وليد عبد الحى، *مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي*، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007).

الختاتمة

المشكلة له، في ظل انكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط أمام الديناميكية الجيوسياسية للتهديدات الأمنية اللاتماثلية وفوق القومية من جهة، والنزعة القيادية الأوروبية في مختلف مسارات بناء الأمن في المتوسط باعتباره مجالا حيويا لها وأحد الفاعلين الاستراتيجيين فيه من جهة أخرى. وبالتالي فإن استمرارية الوضع الراهن للعلاقات الأورومتوسطية وفق معادلة غير متوازنة في صيغة التعاون والتي تظهر في المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع تنمية في جنوب المتوسط، الاتفاقيات ثنائية الأطراف وكذا الاجتماعات واللقاءات الحكومية الدورية لدول ضفتي المتوسط لمناقشة مستويات التقدم في الالتزام باتفاقيات الشراكة وخطط العمل والتحديات التي تحول دون ذلك... إذا تحققت المتغيرات التالية:

- انكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط

إن الأوضاع الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في منطقة جنوب المتوسط جعلت منها ملاذا آمنا لتفاعل التهديدات الأمنية بوصفها لاتماثلية، فوق القومية وغير قابلة للتجزئة والتي تم التطرق إليها كأحد التحديات الأمنية المشتركة لدول ضفتي المتوسط والمتمثلة في: ثلاثية التحالف بين الحركات الإرهابية، التنظيمات الإجرامية ومجموعات المهاجرين غير الشرعيين.

الأمر الذي جعل من هذه الدول تتصدر تصنيف التقارير الصادرة عن معاهد بحث دولية خلال ثلاثة سنوات متتالية: 2015 - 2016 - 2017، حول الإرهاب الدولي، السلام العالمي والدول الهشة.

الختاتمة

- استمرارية المبادرات الأوروبية للأمن في المتوسط

أوضحت دراستنا المقارنة لمختلف مسارات بناء الأمن في المتوسط منذ إعلان برشلونة سنة 1994، بأنها لا تعدو أن تكون سياسات بمبادرة أوروبية بالأساس من أجل احتواء تهديدات أمنية فوق قومية مصدرها دول الجوار الجغرافي أو الحفاظ على مكانة الاتحاد الأوروبي كأحد الفاعلين الاستراتيجيين في المنطقة في ظل التنافس الأمريكي والآسيوي.

مما جعل هذه المسارات والبناءات الأمنية مجرد ترتيبات أمنية ومشاريع تنموية، تندرج ضمن السياسة الخارجية الأوروبية أكثر منها أطر لتفعيل منظومة أمن مشترك تجمع دول صفتي المتوسط تتوازن فيها مصالحها وتشارك في رؤية موحدة للتهديدات الأمنية.

- التبعية الاقتصادية (المركز - المحيط)

إن العلاقات غير المتكافئة بين الشمال الأوروبي الموحد اقتصاديا ونقديا، المتقدم تجاريا والمتجانس حضاريا والجنوب المتخلف اقتصاديا وتجاريا، غير المتجانس حضاريا وغير المستقر أمنيا وسياسيا، ضعف أو غياب مبادرات التكامل الاقتصادي الأفقي (جنوب - جنوب)، انخفاض الناتج المحلي الخام لدول الضفة الجنوبية للمتوسط بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي، وتبعيتها التجارية لأوروبا... كلها عوامل ومؤشرات تجعل من العلاقات الأورومتوسطية تأخذ صيغة التبعية؛ بين مركز وهو الاتحاد الأوروبي ومحيط تمثله دول جنوب المتوسط.

الأمر الذي جعل من موقفها "ضعيف" نسبيا في اللقاءات الحكومية متعددة وثنائية الأطراف لتحتل بذلك موضع "الالتزام" بإدراج إصلاحات واستحداث تعديلات في نظمها الداخلية لاستكمال تمويل الخطط

الختاتمة

المتفق عليها، أكثر من موضع "الشراكة" الذي يفترض الاعتماد المتبادل والتقارب في مستويات القوة بين الأطراف الشريكة حتى تتحقق المصلحة المشتركة.

وبالتالي وفقا لهذا الاتجاه، فإنه لا ترتق العلاقات الأوروبية متوسطة إلى مستوى الأمن المشترك وإنما تبقى في مستوى الأمن التعاوني في ظل استمرارية الوضع الراهن.

السيناريو الإصلاحى: نحو بناء منظومة أمن مشترك في المتوسط

من أجل تحقيق الأمن المشترك في المتوسط يجب أولا الإجابة عن كيفية الارتقاء بالعلاقات الأوروبية متوسطة إلى مستوى متكافئ تتحقق فيه معادلة (رابح - رابح)، وعليه تفترض الدراسة أن الاتجاه نحو بناء منظومة أمن مشترك تجمع دول ضفتي المتوسط ممكن مستقبلا إذا توفرت المتغيرات التالية:

- تفعيل فرص التكامل جنوب- جنوب : إصلاح اتحاد المغرب العربي

يعتبر بناء المغرب العربي من تجارب التكامل الإقليمي المهمة في منطقة شمال إفريقيا، تأسس سنة 1989 بين الدول الخمس: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا وذلك في ظل سياق إقليمي ودولي يروج لفكرة التعاون من خلال التكتلات الإقليمية وإنشاء مناطق للتبادل الحر.

إلا أنه لم تتضمن معاهدة مراكش؛ معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، أهداف محددة وإنما شملت موادها عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة للدول الأعضاء، حتى أنها لم تضبط الإقليم الجغرافي للاتحاد بالرغم من أنه يتوسط فضاءات جيوسياسية مهمة استراتيجية في السياسة الدولية، وبالتالي فإن أهدافه "المتواضعة" وطغيان الطابع السياسي جعلته لا

الختاتمة

يرتق إلى مستوى اتحاد إقليمي بشكل فعلي؛ حيث أنه كان من المفترض أن يتم تنظيم قمم الاتحاد بشكل سنوي إلا أنه لم يتحقق ذلك من قمة تونس سنة 1995.¹

وبالتالي يحدد الباحثون والسياسيون العديد من العوامل التي تحول دون البناء الفعلي لمشروع اتحاد المغرب العربي منها ما يرتبط بتضارب المصالح والتوجهات السياسية بين أعضائه أو بالتوازنات الإقليمية والمنافسة الدولية في المنطقة، ونحو إصلاح الاتحاد تقترح دراسة أكاديمية مغربية ثلاث سيناريوهات لاستشراف مستقبل اتحاد المغرب العربي: الجمود والمزيد من الانقسام؛ حيث يعتبر "التوتر الجزائري المغربي على خلفية قضية الصحراء الغربية" المحدد الأساسي لها، سيناريو التنسيق والاندماج؛ الذي يقوم على أمل إصلاح مؤسساتي لهيكل الاتحاد ويرتقي إلى مستوى التكتلات الإقليمية القادرة على أن تكون لها مكانة إقليمية ودولية، وكذا سيناريو انجاز الوحدة المغربية وهو مسار بعيد المدى يتحقق في حالة تحقق تحول ديمقراطي وبناء دولة القانون في دول المنطقة.²

- نجاح موجة "الثورات العربية" وبناء "ديمقراطيات حقيقية"

وذلك من خلال إعادة بناء دول تركز الديمقراطية وحقوق الإنسان وتبني دول على أسس القانون والحكمة، دول ترتفع فيها مؤشرات التنمية بكل مستوياتها الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض نسب

¹ عبد النور بن عنتر، "الاتحاد المغربي... بين الافتراض والواقع"، في الرابط الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa>, consulté le: 07/10/2018, à : (12h30).

² عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، (ص ص. 373-399)، في الرابط الإلكتروني:

<http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf>, consulté le: 07/10/2018 , à : (12h13).

الختاتمة

الهجرة غير الشرعية والهجمات الإرهابية لأن التنمية هي أساس الاستقرار والأمن، إلا أنه يبق مؤشر بعيد المدى ويرتبط بمدى تحقيق موجة ثورات المنطقة العربية الأهداف التي قامت من أجلها.

وبالتالي فإن السيناريو الإصلاحي يفترض أن العلاقات الأوروبيةمتوسطية بمفهوم الأمن المشترك ممكنة في حالة تنمية الجنوب، تحقيق استقرار وأمن الجنوب ونجاح التكامل الإقليمي جنوب - جنوب كخطوات أولية وضرورية نحو بناء منظومة أمن مشتركة بين الجنوب والشمال.

السيناريو الراديكالي: "وهن" مشروع الأمن المشترك في المتوسط

إذا كان مبدأ السيناريو الراديكالي هو التأثير الجذري للمتغير الذي حدوثه غير ممكن نسبيا مقارنة بالمتغيرات الأخرى، فإنه قد حددت الدراسة في الاتجاه الراديكالي للعلاقات الأوروبيةمتوسطية متغير تفكك الاتحاد الأوروبي على إثر طلب خروج بريطانيا من الاتحاد، الأمر الذي قد يجعل من العلاقات الأوروبيةمتوسطية تتجه نحو "العلاقات الثنائية" بين دول ضفتي المتوسط بحكم المصالح الوطنية والتقارب الجغرافي وبالتالي نكون أمام "وهن" مشروع بناء أمن مشترك في المتوسط الذي سعت إليه دول المنطقة منذ تسعينيات القرن العشرين.

وعليه فإن تزامن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع تداعيات الأزمة المالية 2008، التي عصفت باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وخاصة منها دول منطقة اليورو، وكذا القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الأوروبية خاصة منها الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين... يثير تساؤلات حول تماسك الاتحاد الأوروبي وكيفية التحكم في علاقته كقطب واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إسرائيل... وأهم تحدي هو المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الأوروبية، حيث أن سحب عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الأعضاء الأخرى بإعادة النظر

الختاتمة

في عضويتها في الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل ما يعرفه من تقلبات مالية واقتصادية، وانتشار التهديدات الأمنية اللاتمائية.

وبالتالي فإن الاتجاه الراديكالي للدراسة يفترض انتقال العلاقات الأورومتوسطية من صيغة التكامل الإقليمي نحو تجسيد العلاقات الدولية الثنائية بالمنظور الواقعي وخاصة بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إذا تفكك الاتحاد الأوروبي بسبب خروج بريطانيا.

إلا أن الاتجاه الذي يرجحه البحث بعد دراسة المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط؛ بين المجال الحيوي، مصدر للتهديد والمنطقة الحاجزة للتهديدات الأمنية فوق القومية في الفصل الأول، التحديات الأمنية المشتركة لدول ضفتي المتوسط والتي أفرزتها التحولات الجيو استراتيجية الراهنة في النسق الدولي والتي تم تحديدها في الفصل الثاني، ومتغيرات المقارنة بين مسارات بناء الأمن في المتوسط (إعلان برشلونة - السياسة الأوروبية للجوار - الاتحاد من أجل المتوسط) والتي تمت دراستها في الفصل الثالث، هو:

المسار الخطي للعلاقات الأورومتوسطية على المدى الزمني المتوسط؛ بمعنى أن فرص بناء منظومة أمن مشترك تتوازن فيها مصالح الأطراف المشكلة لها "ضعيفة نسبياً".

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا - المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1. إي آيزنست اتستورت ، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي: الحاجة إلى بداية جديدة"، في: الكتاب السنوي IEMed. للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2010، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.
2. بوزيد أعمار، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية الأوروبية اتجاه منطقة غرب المتوسط (الإرهاب والنفط نموذجا) شركاء أم متنافسون؟. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط.1، 2014.
3. بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2009.
4. عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية جنورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
5. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر: أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
6. غيفيش مارتن وأوكلاهان تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي، مركز الخليج للأبحاث.
7. الفارس عبد الرزاق فارس ، الأزمة المالية العالمية الأسباب والتداعيات والحلول. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2010.
8. كريم مصلوح، التنافس والتعاون في المتوسط. قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
9. المجذوب محمد، أحمد سرحان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية . لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2005.
10. نوفل أحمد سعيد وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2014.

- المقالات والتقارير:

1. " الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ديسمبر 2011.

قائمة المصادر والمراجع

2. "تقرير حول الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا"، مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رقم 107، 6 حزيران 2011.
3. "المعركة على ليبيا القتل والاختفاء والتعذيب، منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة 2011/025/19، سبتمبر 2011.
4. إدريس محمد السعيد، "مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكليّة النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2015/01/18).
5. برقوق أمّند، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني"، في: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017.
6. بن عربية رياض، "أمنّة الهجرة في العائلات الأوروبية وأبعادها المختلفة"، في: مجلة الدراسات القانونية، ع.2، 2016.
7. بوعمامة زهير، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكوّن ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، في: مجلة الفكر، ع.5.
8. تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابع عشر، 1 جوان 2011، ص.9.
9. تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق مراجعة السياسة الأوروبية للجوار"، المفوضية الأوروبية، بروكسل، 2015.
10. تمغارت أسمهان، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار"، في: دفاثر السياسة والقانون، ع.9، جوان 2013، (ص.323-329).
11. توفيق عبد الصادق، "مرتكزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، ع.5، نوفمبر 2013.
12. الجمهورية التونسية، تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها، (2012/02/12)،

قائمة المصادر والمراجع

13. حكمت عبد الرحمن ، "الصعود السلمي للصين"، في: *مجلة سياسات عربية*، ع.14، ماي 2015.
14. جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، في: *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.1، 19 ديسمبر 2014.
15. الخطيب لينا، "إستراتيجية الدولة الإسلامية باقية وتتمدد"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 29 يونيو 2015.
16. درويش عبد اللطيف، "الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها"، مركز الجزيرة للدراسات، (2012/01/11).
17. رداق طارق، "المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة"، في: *مجلة قضايا عربية*.
18. شام العوضي، "الإسلاميون في السلطة: حالة مصر"، *المستقبل العربي*، (ص.26-41).
19. شتيوي عبد العاطي، "التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، بحث مقدم في : ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة المغربية، 2014.
20. صايح مصطفى، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، في: *مجلة القانون، المجتمع والسلطة*، ع.6، 2017.
21. طويل نسيم، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، في: *مجلة المفكر*، ع.8.
22. عاشوري نبيل، "هل تشكل الهجرة تهديدا للأمن؟"، في: *مجلة الأمن والتنمية في المتوسط*، ع.12، يناير 2018.
23. العرباوي نصير ، "مستقبل الشراكة الأورومتوسطية"، في: *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.17، سبتمبر 2013، (ص ص. 292-323).
24. العناني خليل، "جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي"، *سياسات عربية*، ع.4، أيلول 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.40.

قائمة المصادر والمراجع

25. غري والشاران، ثورة هائلة: الجيش التونسي بعد بن علي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (2016/02/24).
26. فرج أنور محمد، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجاً"، في: دراسات دولية، ع.39.
27. كشوط عبد الرقيق، "فلسفة الدفاع والأمن في سياسة الجوار الأوروبية"، في: مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 7، ع.2، ديسمبر 2016.
28. ماركس مونيك، أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه أو تقديم التنازلات؟، مركز بروكنجز، الدوحة، رقم 10، (فبراير 2014).
29. محمدي صليحة، "السياسة الصينية اتجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، في: مجلة الأمن والتنمية في المتوسط، ع.11، جويلية 2017.
30. مسعودي يونس ورضوان بن تومي، "المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط"، في: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.4، جوان 2015.
31. مشري مرسي، "أمن الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات"، في: سياسات عربية، ع.15، يوليو 2015.
32. "من أجل سياسة جوار أوروبي حريصة على حقوق الإنسان"، كتاب أبيض صادر عن الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان حول مراجعة سياسة الجوار الأوروبي، 2015.
33. نوفل أحمد سعيد وآخرون، للتداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية. بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، فبراير 2014.
34. يعقوبيان منى، "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط والمبادرات الأوروبية"، معهد السلام الأمريكي، أكتوبر 2004.

قائمة المصادر والمراجع

الروابط الإلكترونية:

1. "دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية"، ص.9، في الرابط

الإلكتروني: <https://bankwatch.org/wp-content/uploads/2014/05/ENI->

[guidebook-arabic.pdf](#).

2. "ربط دول حوض البحر الأبيض المتوسط لنقل الطاقة من محطات الكهرباء الشمسية الحرارية

CSP-T"، للمركز الألماني لشؤون الطيران ومجال الفضاء: في الرابط

الإلكتروني: http://www.menarec.org/resources/TRANS-CSP_Arabic.pdf .

3. بن عنتربد للنور، "الاتحاد المغاربي...بين الافتراض والواقع"، في الرابط الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa>

4. بن عنتربد للنور، "أوروبا ومحاولات تسيير ظاهرة الهجرة عن بعد"، في: *العربي الجديد*،

2016، في: <https://www.alaraby.co.uk>

5. مراد بن قيطه ومحمد أمين بن جيلالي، "الدولة العازلة من منظور جيوسياسي المفهوم الخصائص

والوظائف"، في: <https://platform.almanhal.com/Files/2/93026>.

6. مساوي عادل وعبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية،

(ص ص. 373-399)، في الرابط الإلكتروني:

<http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf>

7. النقاز شمس الدين، "خارطة انتشار الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية وصراع الزعامة"، 28

مارس 2016، في: <https://www.noonpost.org>.

8. نهلة محمد أحمد جبر، "طريق الحرير... إستراتيجية القوة الناعمة"، في الرابط الإلكتروني:

<http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/14-171.pdf>.

قائمة المصادر والمراجع

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

- الكتب:

1. Eric Denécé, « la grande illusion des « révolutions » arabes », à : Eric Denécé, **la face cachée des « révolutions » arabes**, Paris : Ellipses Edition, 2012.
2. Marie-Françoise Durand et autres, « Drogues et Mafias », à : **Atlas de la mondialisation comprendre l'espace mondial contemporain**, Paris, sciences po. Les presses.
3. Mehdi Taje, « le défi fondamental en Afrique du Nord et dans le Sahara », à : Jaques Frémeaux et autres, **menaces en Afrique du Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe**, Paris : Ellipses édition, 2013.
4. Nadir benmati, « introduction », à : **Méditerranapaix, la paix pour la Méditerranée**, édition RIC, 2013.
5. Pierre Vallaud, **Atlas géostratégique de la Méditerranée contemporaine**, Paris, édition de l'Archipel, 2012.
6. Soumeylou Boubeye Maiga, « l'impact de la crise libyenne sur la situation sécuritaire du Nord-Mali », à : Eric Denécé, **la face cachée des « révolutions » arabes**, , Paris, Ellipses Edition, 2012.
7. Thierry Garcin, « approche géopolitique du bassin méditerranéen depuis les révolutions arabes », à : Pascal chaigneau, « les révolutions arabes : présentation », à : **que devient la sécurité euro-méditerranéenne avec les révolutions arabes ?**, pascal chaigneau et pierre pascallon, Paris, l'Harmattan, 2013.
8. Viatcheslav Avioutskaa, **Géopolitique continentales : le monde du XXI^e siècle**, Paris, Armond Colin , 2006.
9. Vivane du Castel, **la sécurité des approvisionnements énergétiques enjeux et défis pour l'Union Européenne**, l'Harmattan Edition, 2015.
10. Yves Lacoste, **Géopolitique de la Méditerranée**, Paris , Armond Colin, 2009.
11. Hanna newcombe , “what is Common Security ? a conceptual comparison”, **Canadian Peace Research and Education Association**, May 4-6, 1986.
12. “Security : common, cooperative and comprehensive Asia pacific security concepts in the post- cold war era”, in : **The Pacific Review**, 1994 .

قائمة المصادر والمراجع

13. Jaune pierre Maury, “ *une politique étrangère et de sécurité commune pour l’Europe* “, 15 janvier 2003.
14. “Human security in theory and practice”, *Human Security Unit Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - United Nations*, 2009.
15. Barry Buzan and Ole Woever, *Regions and Power : the structure of International Security*, New York: Cambridge University Press, 2003.

- التقارير والمقالات:

1. « Evaluation du Partenariat Euro-méditerranéen : perceptions et réalités », enquête EUROMED auprès d’experts et d’acteurs, *IEMED*, 2010.
2. « Rapport annuel », *l’Union pour la Méditerranée*, 2016.
3. « Rapport d’activités », *Union Pour la Méditerranée*, 2014.
4. « La riposte à la crise mondiale », *rapport annuel du FMI*, 2009.
5. Alice Ekman, « la Chine en Méditerranée : une présence émergente », *Note de l’IFRI* Institut Français des Relations Internationales, février 2018.
6. Aymerie Chauprade, *Géopolitique constantes et changements dans l’histoire*, Paris, Ellipses Edition, 3^e, 2007.
7. Bichara khader, «le partenariat Euro Méditerranéen», working paper, *Economic Research Forum for the Arab countries*, 1995.
8. Conseil de l’Union Européenne, « Grèce: le troisième programme d’ajustement économique », en ligne sur : <http://www.consilium.europa.eu/fr/policies/financial-assistance-eurozone-members/greece-programme/>.
9. Emilie Derenne, « le trafic illicite de migrants en mer méditerranée : une menace criminelle sous contrôle », *Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice*, février 2013.
10. ERIC BESSON, « Cinq défis pour les Pays du Sud et de l’Est de la Méditerranée », République Française, premier Ministère, *Secrétariat d’Etat chargé de la prospective de l’Evaluation des Politiques Publiques et de développement de l’Economie numérique*, juillet 2008.
11. Erwan lannon, « le partenariat euro-méditerranéen et autres acteurs : le réexamen de la Politique Européenne de Voisinage », à : *aperçu géographique*, annuaire IEMed. De la Méditerranée, 2016.

قائمة المصادر والمراجع

12. Francis Ghilès, traduit par : Akram Belkaid, le défi énergétique en Méditerranée », **notes IPEMED**, N°9, avril 2009.
13. Guillaume Benoit & Aline Comeau, « Méditerranée : les perspectives du Plan Bleu sur l'environnement et le développement », rapport, **Centre d'Activités Régionales du Plan Bleu**, juin 2006.
14. José Maria et Luis de la Corte, « le trafic de la drogue en Afrique subsaharienne : dynamiques internes et impact régional et mondial », à : **terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne**, IEEE.ES (Institut Espagnol d'Etudes Stratégiques) et IMDEP (Institut Militaire de Documentation de l'Evaluation et Prospective), 2012, p.20.
15. Laurent Gille et autres, « vers un Espace.Med la confiance dans la société numérique Méditerranéenne », rapport , **IPEMED : L'Institut de Prospective Économique du monde Méditerranéen**, Juin 2011, p.5.
16. Marie Mcauliffe and and Martin Ruhs, « World Migration Report 2018», **International Organization for Migration**, 2017.
17. Martin Fleury et Jean-Philippe Payet, « dynamique des investissements dans les pays riverains de la Méditerranée observatoire de la coproduction en Méditerranée : situation macro-économique » **IPEMED**, Juin 2015.
18. Moncef Ben Abdallah et autres, « Vers une Communauté euro-méditerranéenne de l'énergie Passer de l'import-export à un nouveau modèle énergétique régional », **IPEMED**, Mai 2013.
19. Perspective de l'économie mondiale », **Fond Monétaire Internationale**, Octobre 2008.
20. Rapport annuel du FMI – la riposte à la crise mondiale, 2010.
21. Sébastien Abis, « Les dynamiques démographiques en Méditerranée », **note d'analyse du CIHEAM Centre International De Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes**, n°11, juin 2007, p.1.
22. Sieglinde Gstöhl and Erwan Lannon (Editors), **The Neighbours of the European Union's Neighbours: Diplomatic and Geopolitical Dimensions Beyond the European Neighborhood Policy**, (New York: Routledg Taylor and Francis Group, 2016.
23. Sofia Fernandes et Thibault Paulet, « Assainissement budgétaire, compétitivité, croissance et emploi : programmes d'ajustement dans la zone auro : mission

قائمة المصادر والمراجع

accomplie ? », synthèse d'un séminaire, *Notre Europe – Institut Jacques Delors Et Le Comité Economique Et Social Européen*, (04/2014).

24. Sofia Fernandes, « crise de la dette et crise bancaire : vers des garanties européenne », *les brefs de notre Europe*, n°36, 2010, p.p 1-2.
25. Steer Davies Gleave et autres, « La nouvelle route de la soie - débouchés et défis pour le transport euro محمد », étude, *Parlement Européen*, janvier 201.
26. Syrus ahmadi and others, « geopolitics of buffer spaces: characteristics of Iran's buffer situation between great powers in the nineteenth and twentieth century », *Centre National de la Recherche Scientifique*, Paris, 2013, p.1019.

- الأطروحات:

Shiwei Wu, « Les échanges commerciaux et la coopération économique entre la Chine et les pays méditerranéens occidentaux : Le modèle d'intégration transrégionale », *Thèse présentée pour l'obtention du grade de DOCTEUR*, Université De Corse, Mention : Sciences économiques, 16 Mai 2015.

- الروابط الإلكترونية:

1. « La Méditerranée : de l'objet géographique à la naissance d'une entité culturelle », pp.13-14, en ligne sur :

https://www.editions-ellipses.fr/PDF/9782340006409_extrait.pdf.

2. Fernand Braudel, « l'espace Méditerranéen », à : *Architecture Traditionnelle Méditerranéenne*, en ligne sur :

http://www.meda-corpus.net/libros/pdf_livre_atm/atm_frn/01-atm_frn.pdf.

3. « La mer Méditerranée », OCA, 2000, p.3, en ligne sur :

<http://www-q.oqa.eu/cerqa/GMC/kids/cd/pdf/fr/Med.pdf>.

4. « Un carrefour commercial et énergétique », institut de la Méditerranée, en ligne sur :

<http://www.ins-med.org/2010/11/un-carrefour-commercial-et-energetique/>.

قائمة المصادر والمراجع

5. Pierre verluise, « l'UE, modèle multipolaire », *la revue géopolitique*, 28/11/2012, en ligne sur :
<http://www.diploweb.com/L-UE-modele-multipolaire.html>.
6. « vers une communauté Euro-méditerranéenne de l'énergie : passer de l'import-export à un nouveau modèle énergétique régional », *IPEMED*, avril 2013, en ligne sur :
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/dmed/dv/5c_ipemed_ceme_synth/5c_ipemed_ceme_synth_fr.pdf,
7. Sally khalifa Isac, *Europe and the Arab Revolutions From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood*, KFG Working Paper, n° 39, May 2011, p.25, en ligne sur :
http://userpage.fu-berlin.de/kfgeu/kfgwp/wpseries/WorkingPaperKFG_39.pdf.
8. « Le PIB de la Chine a dépassé les prévisions en 2017 », publié le : 18/01/2018, en ligne sur :
http://french.china.org.cn/business/txt/2018-01/19/content_50248017.htm.
9. European Commission, « renewable energy», en ligne sur :
<https://ec.europa.eu/energy/en/topics/renewable-energy>.
10. « Le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN », en ligne sur :
https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_60021.htm.
11. Jean- François Daguzan, « D'Al Qaida à AQMI, de la menace globale aux menaces locales », à : *la compil du Diploweb géopolitiques des terrorismes*, Pierre Verlouis, 24 janvier 2015, (pp.93-103), pp.98-100, en ligne sur:
<http://www.diploweb.com/D-Al-Qaida-a-AQMI-de-la-menace.html>.
12. « Mediterranean initiative for jobs (med4jobs)», *l'Union pour la Méditerranée*, en ligne sur :<http://ufmsecretariat.org>.
13. «Transnational organized crime: the globalized illegal economy», *United Nations Office on Drugs and Crime*,p.2, en ligne sur:
<http://www.unodc.org/toc/en/crimes/organized-crime.html>.
14. « Le financement de l'Etat Islamique », *Centre d'Analyse du Terrorisme*, Paris, Mai 2016.

قائمة المصادر والمراجع

15. Michel Luntumbue, groupes armés, *conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : une grille de lecture*, Bruxelles : Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, 27 Janvier 2012, pp 2-4, en ligne sur :

<http://www.grip.org/fr.>

16. « Les sources du financement des bandes armées au Sahel », *Compagnie Méditerranéenne d'Analyse de l'Intelligence Stratégique*, 01/02/2013, p.06, en ligne sur :

[http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/7754~v~Les sources du financement des bandes armees au Sahel.pdf](http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/7754~v~Les_sources_du_financement_des_bandes_armees_au_Sahel.pdf), consulté le : (26/09/2017).

17. « L'immigration menace notre façon de vivre », publié le : 22/10/2014, en ligne sur :

[https://www.francetvinfo.fr/politique/nicolas-sarkozy/sarkozy-l-immigration-menace-notre-facon-de-vivre_725569.html.](https://www.francetvinfo.fr/politique/nicolas-sarkozy/sarkozy-l-immigration-menace-notre-facon-de-vivre_725569.html)

18. Benoit Gomis, « Demystifying “Narcoterrorism” », *Global Drug Policy Observatory*, May 2015, pp.04-05, en ligne sur:

[https://www.swansea.ac.uk/media/Demistifying%20narcoterrorism%20FINAL.pdf.](https://www.swansea.ac.uk/media/Demistifying%20narcoterrorism%20FINAL.pdf)

19. « L'immigration menace notre façon de vivre », publié le : 22/10/2014, en ligne sur :

[https://www.francetvinfo.fr/politique/nicolas-sarkozy/sarkozy-l-immigration-menace-notre-facon-de-vivre_725569.html.](https://www.francetvinfo.fr/politique/nicolas-sarkozy/sarkozy-l-immigration-menace-notre-facon-de-vivre_725569.html)

20. Benoit Gomis, « Demystifying “Narcoterrorism” », *Global Drug Policy Observatory*, May 2015, pp.04-05, en ligne sur:

[https://www.swansea.ac.uk/media/Demistifying%20narcoterrorism%20FINAL.pdf.](https://www.swansea.ac.uk/media/Demistifying%20narcoterrorism%20FINAL.pdf)

21. Gérard-François Dumon, «La Méditerranée, un espace migratoire majeur dans le monde», novembre 2008, pp. 110- 114, en ligne sur :

[https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00766249/file/J248-1175-GEOS21 MEDITERRANEE GFD-en.pdf.](https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00766249/file/J248-1175-GEOS21_MEDITERRANEE_GFD-en.pdf)

قائمة المصادر والمراجع

22. « Le défi de l'immigration clandestine en Méditerranée », *fondation Robert Schuman*, Centre de Recherche et des Etudes sur l'Europe, 2015, en ligne sur : <https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352-le-defi-de-l-immigration-clandestine-en-mediterranee>.
23. « Statistiques sur la migration et la population migrante », *EUROSTAT*, données 2017, en ligne sur : http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Migration_and_migrant_population_statistics/fr.
24. Catherine Wihtol de Wenden, « Les flux migratoires légaux et illégaux », publier le : 23 juin 2014, en ligne sur : <https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/1044378/filename/les-flux-migratoires-legaux-et-illegaux-ceriscope.pdf>.
25. Yves Veyrier, « L'Union Européenne et ses relations de voisinage », *rapport du Conseil économique, social et environnemental*, République Française, n° 13, mai 2009, p.11, en ligne sur : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/094000239.pdf>.
26. Pierre willa, « la méditerranée comme espace inventé », à : *politorbis*, n° 38, 2005, pp. 9-10, en ligne sur : www.eda.admin.ch/politorbis , consulté le : (16/01/2018).
27. Angelina stanogoska , “the connection between terrorism and organized crime: narcoterrorism and other hybrid”, faculty of security, republic of Macedonia, en ligne sur : https://www.academia.edu/2163809/The_Connection_between_Terrorism_and_Organized_Crime_Narcoterrorism_and_other_hybrids.
28. « Migration irrégulières, trafic de migrantset droits humains :vers une cohérence », *Conseil International sur les Politiques des Droits Humains*, 2010,p.2.
29. « Migration irrégulières, trafic de migrantset droits humains :vers une cohérence », *Conseil International sur les Politiques des Droits Humains*, 2010, p.3
30. « Définition de la traite des êtres humaines », en ligne sur : http://contrelatraite.org/spip.php?page=article&id_article=2.

قائمة المصادر والمراجع

31. Jerney H. Keenan, "Instability and Terrorism in Africa's Sahel: A Primer", January 2016, en ligne sur :
<https://www.justsecurity.org>.
32. Yonah Alexander, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014*, Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2015, pp.2-4, en ligne sur :
http://www.potomac institute.org/images/ICTS/IUCTS_2015FINALTERRORISMNAFRICASAH2014.pdf.
33. Yonah Alexander, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014*, Inter-University Center for Terrorism Studies, February 2017, p.29, en ligne sur :
http://www.potomac institute.org/images/ICTS/IUCTS_2016_Final.pdf.
34. « Financement du terrorisme en Afrique de l'ouest », *le Groupe d'Action Financier – GAF*, Octobre 2013, pp.25-30, en ligne sur :
<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FT-en-Afrique-de-louest.pdf>.
35. Sebastian Paulo, « L'Europe et la crise économique mondiale réponses – bilan », *fondation Robert Schuman*, avril 2011, pp.3-5, en ligne sur :
www.robert-schuman.eu.
36. René Ricol, « rapport sur la crise financière au président de la république », septembre 2008, pp.25-26, en ligne sur :
<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000587.pdf>.
37. Jean-Charles Bricongne, « la crise des « subprimes » : de la crise financière à la crise économique », *note de conjoncture*, mars 2009, (pp.25-43), pp.25-26, en ligne sur :
<https://www.insee.fr>.
38. «kamal Dervi, « La crise économique mondiale : enjeux et réformes», *CAIRN.info*, en ligne sur :
<https://www.cairn.info>.
39. Chabha bouzar, « le cycle de vie de la crise des subprimes », *revue de compus*, n° 07, (pp.16-24), pp.16-18, en ligne sur :
http://www.ummto.dz/IMG/pdf/LE_CYCLE_DE_VIE_DE_LA_CRISE_DES_SUBPRIMES.pdf.
40. Labye Agnès, « la crise financière actuelle : une application du modèle de minsky ? », *revue d'économie financière*, février 2011 (n° 102), p. 263-284, en ligne sur :

قائمة المصادر والمراجع

<https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2011-2-page-263.htm#s2n3>.

41. Elia Chouhaib et Alexandre Jeanneret , «la crise de la dette en Europe », july 2014, pp.2-3, en ligne sur :

http://www.alexandrejeanneret.com/cariboost_files/Crise_de_la_dette.pdf.

42. Catherine Lalumiere, « la crise et l'avenir de l'Union Européenne », formation FFME, (30/03/2012), en ligne sur

[:http://www.maisons-europe.eu/document/document/619/La_crise_economique_Catherine_Lalumiere.pdf](http://www.maisons-europe.eu/document/document/619/La_crise_economique_Catherine_Lalumiere.pdf).

43. « La crise de la dette publique, les pays Européens en difficulté », (18/02/2013), en ligne sur :

<http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/La-crise-de-la-dette-publique/2008-2010-le-retour-des-deficits/Les-pays-europeens-en-difficulte>

44. Bernard Blancheton et Cristina Badarau-Semenescu, « les enjeux budgétaires de la crise financière », *revue du financier*, en ligne sur :

<https://larevuedufinancier.fr/197-1.pdf>.

45. Sonia Fodil-Cherif, « L'aide au développement de l'UE en Afrique », (24/07/2015), en ligne sur :

<http://www.nouvelle-europe.eu/l-aide-au-developpement-de-l-ue-en-afrique>.

46. « Crise De La Zone Euro : Quelles Conséquences Pour Les Economies Africaines ? », Lettre Du **CEPII** (Centre D'études Prospectives Et D'informations Internationales), n° 322, (26/06/2012), en ligne sur [:http://www.cepii.fr/pdf_pub/lettre/2012/let322.pdf](http://www.cepii.fr/pdf_pub/lettre/2012/let322.pdf).

47. « La dette publique dans la zone Euro », 23 janvier 2017, en ligne sur :

<http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/7826135/2-23012017-AP-FR.pdf>.

فہر س المحتویات

2.....	الإهداء:
3.....	الشكر والعرفان:
4.....	خطة البحث:
5.....	قائمة الأشكال:
6.....	قائمة الخرائط:
7.....	ملخص
8.....	Résume :
9.....	Abstract:
10.....	مقدمة:
3.....	1. إشكالية البحث:
3.....	2. التساؤلات الفرعية:
4.....	3. مبررات البحث وأهميته:
4.....	4. حدود البحث:
5.....	5. الدراسات السابقة:
6.....	6. منهج البحث:
7.....	7. الإطار المفاهيمي:
12.....	8. الإطار النظري:
14.....	9. خطة البحث:
17.....	الفصل الأول:
17.....	المقاربت الأوروبية للأمن في المتوسط - التصور والأداء
18.....	المبحث الأول: المتوسط - مجال حيوي للإتحاد الأوروبي
18.....	المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط
24.....	المطلب الثاني: الأهمية الجيو إقتصادية للمتوسط

المطلب الثالث: التنافس الدولي في المتوسط	31
المبحث الثاني: المتوسط - مصدر للتهديد	39
المطلب الأول: حركية التنظيمات الإرهابية	40
المطلب الثاني: نشاط الجريمة المنظمة عبر الوطنية	49
المطلب الثالث: تدفقات الهجرة غير الشرعية	58
المبحث الثالث: المتوسط - منطقة حاجزة للتهديدات الأمنية فوق القومية	65
المطلب الأول: المنطقة الحاجزة - مفهوم وواقع	65
المطلب الثاني: الوضع الأمني والسياسي في الضفة الجنوبية للمتوسط بعد "الثورات العربية"	69
المطلب الثالث: العلاقات الأورومتوسطية من الشراكة إلى حيز التهديد	75
الفصل الثاني:	82
التحديات الأمنية "المشتركة" لدول ضفتي المتوسط	82
المبحث الأول: ثلاثية التحالف بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية	84
المطلب الأول: «Narcoterrorism»: وديناميكية التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة	84
المطلب الثاني: تهريب المهاجرين غير الشرعيين بين طموح التغيير وتمويل النشاط الإجرامي	91
المطلب الثالث: الرهانات الجيوسياسية لتحالف الإرهاب، الجريمة والهجرة	97
المبحث الثاني: الأزمة المالية في "منطقة اليورو" وتأثيرها على مسار الشراكة الأورومتوسطية	105
المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية العالمية 2008: دراسة في الأسباب والنتائج	105
المطلب الثاني: الأزمة المالية في "منطقة اليورو" ورهان الوحدة الأوروبية	112
المطلب الثالث: تداعيات أزمة "منطقة اليورو" على دول الضفة الجنوبية للمتوسط	121
المبحث الثالث: دومينو "الثورات" العربية وانكشاف البيئة الأمنية في جنوب المتوسط	130
المطلب الأول: "الثورات" العربية: دراسة جيوسياسية	130
المطلب الثاني: دول ما بعد "الثورات العربية" بين الانكشاف وإعادة البناء	141
المطلب الثالث: "الثورات العربية" والأمن الأوروبي	144
الفصل الثالث:	153
مسارات بناء الأمن في المتوسط بين التعددية والفعالية - دراسة مقارنة	153
المبحث الأول: مسارات بمبادرة أوروبية في مواجهة تحديات أمنية مصدرها دول الجنوب	155
المطلب الأول: إعلان برشلونة	155

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار	160
المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط.....	163
المطلب الرابع: أوجه الشبه والاختلاف	169
المبحث الثاني: مسارات بأهداف اقتصادية طموحة في إطار تحقيق ثنائية "الأمن والتنمية"	175
المطلب الأول: إعلان برشلونة	175
المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار	179
المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط.....	184
المطلب الرابع: أوجه الشبه والاختلاف	188
المبحث الثالث: نتائج "محدودة" لا ترتق إلى مستوى الأهداف المسطرة	194
المطلب الأول: إعلان برشلونة	194
المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار	201
المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط.....	209
المطلب الرابع: أوجه الشبه والاختلاف	215
أخاتمت:	221
قائمة المصادر والمراجع	227
فهرس المحتويات	242